الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- مقدمات وتداعيات قرار مجلس الامن الدولي رقم 1559 حول الوضع في لبنان والمنطقة لا سيما بعد 14 شباط 2005
- الخطر النووي الايراني حقيقة أم وهم؟ السيناريو العسكري الاسرائيلي لضرب ايران
- العوامل المعوّقة لفعالية السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط
- اقتصاديات الذهب

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الخامس والخمسون - كانون الثاني ٢٠٠٦

أنت... والآخر

إن تكن للكرة الأرضية برّمتها حدود تميّزها عن باقي الأجرام، وتحدّد ما يفصلها عن الكواكب الأخرى وما يربطها بها من مؤثّرات الكون العجيب، فإن تلك الكرة نفسها تتوزّع دولاً وأقطاراً وترسم بينها حدود واضحة ومتفقاً عليها في معظم الأحيان.

والحياة، الحياة نفسها، يجهد العلم في ضبط حدودها، بداية ونهاية، وقد يكون ذلك ممكناً ومقبولاً ومعقولاً. وإن تكن أرقام الملايين والبلايين التي تطرح في ذلك غير قابلة للتدقيق في أذهاننا. ونحن من اعتدنا على بساطة الاعداد والأرقام. لكن من الثابت ان أعمار الناس الفردية القصيرة تخضع بشكل حتمي للحدود ضمن الحياة الكبرى التي هي حياة البشر بأكملهم على سطح الأرض. وصحيح أن الإنسان لا يرضى بقصر حياته، أو حيوات أحبابه، إلا أنه يقر بأن الموت هو حدود حياة كل امرئٍ، يعود بنهايتها إلى التراب.

وللمشاعر الإنسانية على أنواعها حدود، وهذه حال الرضا وحال الغضب على السواء، وإلاّ طفح الكيل كما نقول في أدبنا الشعبي، ونفد الصبر. ومن منّا لا يصرخ عندما تضيق به الحال، وتختلط إشارات المصير والمآل: «للصبر حدود»؟ ومن منا لا ينتفض بوجه من يحاول تخطيه وتجاوزه والغاءه والتطاول عليه، فينبهه ويحذّره: «إلزم حدودك»؟ وكما يقال، رحم الله امرءاً عرف حدّه فوقف عنده، أو، إن حريتك أيها الإنسان تقف عند حدود حرية الآخرين.

وليست الحدود بين الدول رمزاً للقطيعة والمقاطعة والانزواء، بل إنها تنظيم للعلاقة، وتأكيد لحسن الجوار، وتمهيد لحل الخلافات والنزاعات في حال وقوعها، خصوصاً وأن كل دولة بدورها تعود وتضع حدوداً بين أراضي وعقارات مواطنيها، وذلك تنظيماً للمجاورة بينهم، وتسهيلاً لاستفادتهم من خيرات تلك الأراضي والعقارات ومحافظتهم على خضرتها وعمرانها.

لكن حسن الجوار غير مضمون، وغير مأمون إذا كان التباين واضحاً وثابتاً بين الدول من حيث المفاهيم والأهداف والقناعات والأصل والتاريخ والهوية... وهذا ما حصل بين الدول العربية وبين دولة إسرائيل التي نشأت على العدوان، وقامت على اغتصاب حقوق الغير، واستمرت في التعامل العنصري مع الآخرين رافعة شعار وزير دفاعها القديم موشيه دايان: «حدود إسرائيل هي حيث تصل دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي». وبذلك لم ترسم إسرائيل حدوداً لعدوانها، وهي وإن اضطرت لشيء من الحدود الأمنية المؤقتة، فإنما تفعل ذلك بداعي الفصل العنصري لا بداعي الوصل الإنساني، تاركة لشرورها أن تنتقل من البر إلى البحر إلى الجو متجاوزة الأعراف والمواثيق والأحكام.

بالمقابل، كتب على الشعوب العربية المواجهة والمقاومة من دون حدود طالما أن العدوان مستمر عليها من دون وازع أو رادع أمام عيون العالم، وعلى مرأى ومسمع من المؤسسات العالمية جمعاء. وقدر لبنان في ذلك أن يكون في طليعة المواجهين، حاملاً في يدٍ سلاحاً وفي يدٍ غصناً للسلام.

العميد الركن صالح حاج سليمان

مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

د. نسيم الخوري — العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر — د. حسن منيمنة

د. ميشال نعمة — د. عدنان الأمين — د. إلهام منصور

رئيس التحرير محمود بري

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها الا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم اصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني - مديرية التوجيه - اليرزة - لبنان - **العنوان الالكتروني:** *tawjih@lebarmy.gov.lb* - تلفون: ٤٢٨٨٠٠ - ٤٢٠٤٠٠ - ٤٥٢٤٠٠ (٠١) - **السعر:** ٣٠٠٠ ليرة لبنانية.

الإشتراك السنوي: في لبنان للأفراد ٣٥،٠٠٠ ليرة لبنانية - للمؤسسات ٧٥،٠٠٠ ليرة لبنانية.

في الخارج: ١٥٠ دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.

الإعلانات والاشتراكات: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة للباحثين على موقع ***www.lebarmy.gov.lb***

الفهرست

العدد الخامس والخمسون - كانون الثاني 2006

مقدمات وتداعيات قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٥٩ حول
الوضع في لبنان والمنطقة لا سيما بعد ١٤ شباط ٢٠٠٥... الدكتور أحمد سرحال 5

الخطر النووي الايراني حقيقة أم وهم؟ السيناريو العسكري
الاسرائيلي لضرب ايران..... العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر 37

العوامل المعوّقة
لفعالية السياسة الأوروبية في الشرق الاوسط ..... الدكتور غسان العزي 79

إقتصاديات الذهب ..... الدكتور بسام الحجار 109

خلاصات

الدولة السّيدة على ضوء الواجبات والتطلعات الدولية
ودور الأمم المتحدة الناشىء ..... الدكتور طلال نظام الدين 163

الجيش الأميركي في السينما (حرب الفيتنام).. ..... روديارد قازان 165

الدفاع الوطني

مقدمات وتداعيات قرار مجلس الامن الدولي 1559 حول الوضع في لبنان والمنطقة لا سيما بعد 14 شباط 2005

د. أحمد سرحال*

اتُّخِذَ القرار 1559 تاريخ 2004/9/2 بتأييد تسعة أعضاء وامتناع ستة في مجلس الأمن الدولي عن التصويت، في إطار ما يعرف بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المعنون «في حل النزاعات حلاً سلمياً»[1]. وعلى الرغم من أن الوضع في لبنان مكرس بالتباين الحاصل بين مختلف أفرقاء الداخل حيال مسألة التمديد لرئيس الجمهورية[2]، والتبنّي السوري لهذه المسألة، لم يكن في حينه، يشكّل على حد تعبير بعض أعضاء مجلس الأمن الدولي أنفسهم، نزاعاً يهدّد الأمن والسلم الدوليين، إلا أن المبادرة الفرنسية - الأميركية أعطت ثمارها على هذا المستوى بتمرير القرار المذكور، الذي رأى فيه الكثيرون ومن بينهم أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية السفير محمد عيسى الذي مثل لبنان في جلسة مناقشة مشروع القرار، تدخّلاً في الشؤون الداخلية لدولة عضو في المنظمة الدولية، مستنبطاً في مداخلته نص المادة الثانية في فقرتها السابعة من ميثاق الأمم المتحدة الذي لا يُسَوّغُ للمنظمة أن

*رئيس مركز الدراسات، أستاذ القانون الدولي في كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية

«تتدخّل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق والخ»[3]. والحكومة اللبنانية، بالمناسبة، لم تعرض أو تطلب من مجلس الأمن اتخاذ مثل هذا القرار الذي وصل حد التصوّر بالبعض لاعتباره «سابقة مؤسفة» يجب ألا تتكرّر ويجب ألا يحيّد المجلس عن مهامه بشكل خطير وكي لا تتضرّر مصداقيته[4].

وواقع الأمر أن المواقف المعارضة والناقدة للقرار 1559، سواء كانت داخلية أو خارجية، مبنيّة على قراءة سكونية وجامدة لنصوص ميثاق المنظمة الدولية، وتنطلق من أحكام القانون الدولي العام التقليدي، أي ما قبل بداية تسعينيات القرن الماضي وسقوط منظومة الدول الاشتراكية، وتحوّل المشهد الدولي من الثنائية القطبية «الجامدة» أو «المَرِنَة»[5]، إلى الأحادية القطبية مكرَّسة بهيمنة الولايات المتحدة الأميركية وإمساكها بالمفارق الأساسية للعلاقات الدولية. فالنظام الدولي الذي أعقب قيام الأمم المتحدة بُني على مبادئ احترام السيادة، وأنا أفضّل كلمة الاستقلال، والمساواة بين الدول، واستطراداً عدم التدخّل في شؤون بعضها البعض بمعنى إفراز حيِّز واضح ومعلوم (Domaine Réservé) يقع في محيط الصلاحية الوطنية لكل دولة، ناهيك عن واجب الامتناع عن اللجوء إلى القوة، أو حتى التهديد بها في العلاقات الدولية.

بيد أن هذا النظام بدأ بالتآكل مع التطوّرات الكبيرة التي شهِدَها الاتحاد السوفياتي (السابق) نتيجة لحدث البيريسترويكا والكلاسنوست، والذي أدى في العام 1991 إلى تفسّخ الاتحاد وسقوط تلك القوة العظمى وما تلاه من زوال الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، كنهاية للتاريخ على حدّ تعبير المؤرّخ الأميركي الياباني الأصل فرنسيس فوكوياما، وإيذاناً بانتصار الديموقراطية الغربية. ومن هذا المنطلق بالذات، بدأ الحديث بقوة على لسان الرئيس الأميركي جورج بوش الأب ومنظّره في ذلك الوقت وزير خارجيته جيمس بيكر، وبمناسبة حرب الخليج الثانية تحريراً للكويت من

الاحتلال العراقي، عن بناء نظام دولي جديد يرتكز على مقولات احترام حقوق الإنسان وما تجيزه من تدخّلات خارجية تحت مسمّى «التدخل الإنساني»، ونزع أسلحة الدمار الشامل، وتعميم نشر الديموقراطية.

ومع أحداث 11 أيلول (سبتمبر 2001) والهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك ومقر البنتاغون في واشنطن، أضيفت على تلك المقولات الثلاث مقولة جديدة وذائعة الصيت، وهي مقولة محاربة الإرهاب، كركائز أساسية في بناء العلاقات الدولية.

وهكذا كان على المنظمة الدولية، كي لا تسقط ويكون مصيرها كسابقتها عصبة الأمم[6]، أن تتكيّف مع هذه التطورات، وأن تعمّق نهج التعاملات الجديدة التي تزيل الكثير من الفواصل والحدود بين ما هو داخلي وما هو خارجي أو دولي، وأن تصعّد العديد من المسائل التي كانت تعتبر في صلب ما هو داخلي، وتجعلها شأناً من شؤون الأسرة الدولية، لدرجة يصح معها الكلام عن سقوط مضمون نص الفقرة السابعة من المادة الثانية المذكورة من الميثاق. وجوهر نص هذا الأخير والاتجاه الفقهي الغالب، على أي حال، يجعل من أحكام القانون الدولي المرجع الصالح لتحديد نطاق ما هو دولي وبالتالي ما هو داخلي.

بل يمكن ملاحظة أن بواكير هذا النهج الجديد للأسرة الدولية بدأت قبل أوائل التسعينيات. فقد تحوّلت الكثير من المسائل الموقوفة على علاقة المواطنين ومجموعاتهم الخاصة بدولهم أو بين بعضهم البعض، أي المحكومة بالقوانين والأنظمة الداخلية، إلى مسائل تهمّ الأسرة الدولية بمجملها. وهذا ينطبق على قضايا حقوق الإنسان، أي ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948 والعام 1966 حول الحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، لا سيما بعيد انعقاد مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا العام 1975. ومثله الأمر حيال التمييز العنصري الذي أضحى من الجرائم الدولية «ويهدّد الأمن والسلم الدوليين» والذي مكّن اعتباره كذلك الأمم المتحدة من إسقاط حكومة «أيان سميث» للأقلية

البيضاء في روديسيا أواخر الثمانينيات. وذلك ما حصل أيضاً بالنسبة للحكومة العنصرية في جنوبي أفريقيا، نتيجة سلسلة من الإجراءات ومنها قرار صريح لمجلس الأمن الدولي باعتبار دستور العام 1984باطلا، لعدم أخذه بمبدأ المساواة ونَفْيه صفة المواطنية عن الرعايا السود، توصّلاً في النهاية لتجاوز التميّز وتخلّي حكومة لوكليرك البيضاء عن السلطة لصالح الأكثرية السوداء التي جاءت العام 1994 بنلسون مانديلا إلى رئاسة الدولة، بعد سجن دام حوالي 26 سنة. وعلى اتصال بالمسألة العنصرية في جنوبي أفريقيا، أمكن للأمم المتحدة أن تنهي انتداب إتحاد جنوبي أفريقيا على إقليم جنوبي غربي أفريقيا وأن تسير بهذا الأخير لِتُكَوِّنَ منه دولة مستقلّة تحت تسمية «ناميبيا» مع كل ما استلزمه ذلك من تجهيز وإدارة وتدريب وإعداد وإشراف على العمليات الانتخابية والاستفتاء، إلى درجة قيام الرئيس الناميبي المنتخب بحلف اليمين الدستورية أمام الأمين العام للأمم المتحدة في 1990/3/12 [7].

وترسَّم هذا النهج وتدعَّم بعد التسعينيات في بوتقة العمل على حماية حقوق الأقليات ومنع الإبادة[8]، ولا سيما في تبنّي عملية التحَوُّل الديموقراطي أو إعادة الديموقراطية في ما يعرف اليوم بمقولة نشر الديموقراطية، حمايتها وتعميمها، فالمنظمة الدولية أضحت بلسان أمينها العام الذي نشر «الأجندة من أجل الديموقراطية» في بداية التسعينيات تعتبر أن الديموقراطية ضمان للسلم وضد اندلاع النزاعات الداخلية والخارجية». وأن ثقافة الديمقراطية هي في الأساس ثقافة السلام، وأن العلاقة بين الديموقراطية والسِلْم الداخلي وطيدة ومؤكّدة[9]. وأصبح من الجائز الادعاء مبدئياً أن «الشرعية الديموقراطية» أضحت بمثابة مبدأ قانوني عام حيث نُصَّ عليها في مختلف النظم الدستورية للدول برغم اختلاف المضمون ودرجة التقيّد به. وليس من المستبعد أن يكون هذا المبدأ قد استوى، أو هو في طور التحوّل إلى قاعدة عرفية بمفهوم الأمم المتحدة وعلى الطراز الغربي.

وفي هذا المنحى فوّض مجلس الأمن الدولي، بمناسبة الانقلاب العسكري في البوروندي رئيسه إصدار بيان 1993/10/25، برفض الانقلاب ودعوة العسكريين الرجوع إلى ثكناتهم من أجل إعادة الديموقراطية والنظام الدستوري للبلاد. وقد كرّر المجلس موافقته على إعلان لرئيسه يدين فيه بشدة العمليات التي أدّت إلى قلب النظام الدستوري مجدّداً في البوروندي العام 1996 (الجنرال بويويا)، قبل أن يصدر في اليوم التالي قراره رقم 1072 تاريخ 1996/8/30 بنفس المعنى ويلزم الفريق العسكري بالعودة إلى النظام والشرعية الدستورية[10]. وقد وصل الأمر بمجلس الأمن أن اعتبر أن الانقلاب الحاصل في هاييتي العام 1991. ومثله الانقلاب الحاصل في سيراليون العام 1995 بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين، مما استلزم اتخاذ إجراءات قسرية، وإلى حدّ اللجوء إلى القوة بحق الانقلابيين وإعادة الهيئات الشرعية إلى السلطة (قرار 940 تاريخ 1994/7/31 بالنسبة لهاييتي وقرار 1132 تاريخ 1997/10/8 بالنسبة لسيراليون).

وهكذا، ومن ضمن هذا التوجّه والمنهج الجديد للأسرة الدولية، اتخذ القرار 1559 ووجب فهمه، بصرف النظر عن المعطى السياسي والجيوستراتيجي للدول المبادرة إلى اتخاذه ضمن هذا السياق. وهو لم يكن القرار الأول، ولن يكون الأخير الذي يتناول الأوضاع اللبنانية والتي لم تكن يوماً بمنأى عن التأثيرات الإقليمية والدولية، وحيث اعتبر الكثير من الأفرقاء أنه لم يعد من الجائز، لا سيما بعد 2000/5/25 وتحرير معظم الجنوب والبقاع الغربي أن يستمر استثناء «حزب الله» والمخيّمات الفلسطينية من حل الميليشيات ونزع السلاح، وتعطيل الحياة الديموقراطية في لبنان بفعل تدخّل أجهزة الأمن والمخابرات اللبنانية السورية في الشأن العام والحياة السياسية والاجتماعية ومنع تداول السلطة، ودليلهم الضغط السوري الواضح للتمديد للرئيس لحود في 2004/9/3. فلقد اهتم مجلس الأمن الدولي بالملف اللبناني، حسب تقرير الأمين العام للمنظمة حيال القرار 1559[11]، واتخذ منذ العام 1987 ستة وسبعين قراراً - تصبح ثمانية

وسبعين إذا ما أضفنا إليها القرارين 1595 تاريخ 2005/4/7، القاضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية في مقتل الرئيس رفيق الحريري، و1614 لشهر تموز 2005 حول تجديد فترة ولاية قوّات الطوارئ الدولية في جنوبي لبنان - من ضمن ما يطالب فيها الأفرقاء الداخليين بوقف العنف وحماية المدنيين، ناهيك عن احترام السيادة اللبنانية وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيها وانسحاب القوات الإسرائيلية من هذه الأراضي.

بل أن لدى الكثير من المسؤولين والمهتمين بالشأن اللبناني، إعتقاداً راسخاً منهم بحقيقة كون الخارج دائماً فاعلاً في الداخل [12]، يرون عدم الحكمة في العبث بالأولويّات الدولية أو الذهاب إلى حد التعارض مع الشرعية أو المشيئة الدولية في بلد كلبنان (دون حماية دولة كبرى أو أكثر)، وتلمساً لهذه الحقيقة، وبمناسبة الجدل حول تعديل قانون الانتخاب وإجراء الانتخابات، جاء تصريح رئيس مجلس النواب نبيه بري في 2005/5/10، «إن الانتخابات في موعدها، وإن أمر التأجيل عند الفرنسيين والأميركيين، وليس عندنا». ومثله تصريح رئيس الحكومة، في حينه نجيب ميقاتي، من أنه «إذا لم تُجْرَ الانتخابات في موعدها، فإننا نتعرّض للمساءلة»، في الوقت الذي أكدَّ من جانبه النائب وليد جنبلاط، أنه تلقّى «نصائح دولية بالمضي في الانتخابات على أساس قانون الألفين» [13].

وقد جرت الانتخابات التشريعية فعلاً في مواعيدها، أي ابتداءً من 2005/5/29، وبحضور أكثر من بعثة دولية لمراقبتها (بعثة الاتحاد الأوروبي وهي الأكبر، بعثة الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبعثة المنظمة الفرنكوفونية)، على الرغم من أن حكومة الرئيس عمر كرامي التي سبقت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي التي أشرفت على الانتخابات، كان لها مَوْقِفٌ سلبيٌ من حدث المراقبة الدولية للانتخابات وعلى أساس كونه يَمسّ بالسيادة اللبنانية.

وبالإسقاط على القرار 1559 فقد تطوَّر الموقف الرسمي اللبناني من اعتراض على مناقشة مثل هذا القرار في مجلس الأمن وشيء من التحدي

له بتصويت مجلس النواب في اليوم التالي لاتخاذه أي في 2004/9/3 على تمديد ولاية الرئيس لحود لثلاث سنوات، مخالفة للنص الدستوري بمنطوق وجوهر القرار[14]، إلى موقف ملتبس للمسؤولين اللبنانيين، بمعنى أن البعض منهم إلتزم الصمت، بينما ربط البعض الآخر، ومنهم رئيس الجمهورية العمل، بمكوّنات القرار بقيام المنظّمة الدولية بتنفيذ قراراته السابقة المتعلّقة بالشرق الأوسط ومنها القرار رقم 48/194 القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، في حين جاهر فريق ثالث منهم ومن بينهم رئيس الحكومة لاحقاً عمر كرامي، طارحاً في فترة من الفترات مقولة «جماعة القرار 1559، والذين ضدّه». وساد الاعتقاد أنه بالإمكان تجاهل القرار المذكور لسببين: السبب الأول له الطلب القانوني وإن القرار مجرّد توصية لمجلس الأمن، حيث أنه لم يصدر في إطار الفصل السابع من الميثاق، بصرف النظر عن التعهّد العام، من قبل الدول الأعضاء في المنظّمة الدولية بموجب نص المادة 25 من الميثاق بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، والسبب الثاني له الطابع السياسي والعملي ويتمثّل بإمكانية اللعب على التباين بين الأعضاء الفاعلين في الأسرة الدولية، وبالتخصيص الخمسة الكبار في مجلس الأمن الدولي، وتوقّع نجاح سوريا في فتح قناة اتصال مع الإدارة الأميركية، تؤدّي إلى اتفاق ما حيال الوضع في لبنان إستناداً إلى تجارب سابقة، آخذاً بعين الاعتبار أن الحكومة اللبنانية أبلغت الأمين العام للأمم المتحدة، بأن «الوضع الأمني الهش في المنطقة، والأخطار المحدقة باستقرار لبنان، وغياب عملية سلام شاملة إقليمية، أمور تجعل من الصعب تطبيق القرار فوراً وبالكامل»[15].

وبالفعل لم تحمل الأسابيع التي تلت اتخاذ القرار أية مؤشّرات ملحة في تطبيقه. فالتمديد لرئيس الجمهورية حصل بالتعارض كما سبقت الإشارة مع جوهر ومقصد البند الخامس من القرار في إجراء انتخابات رئاسية حرّة وعادلة ودستورية، دون تدخّل أو تأثير خارجي. ولم يصار إلى تنفيذ بقية بنود القرار وتخصيصاً انسحاب القوات الأجنبية الباقية في لبنان،

وتحديداً القوات السورية[16] (بند رقم 2)، ولم تحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية كافة وتجرّد من سلاحها[17] (بند رقم 3)، أضف إلى عدم بسط الدولة اللبنانية سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية [18] (بند رقم 4)، وهذا ما خلص إليه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول القرار المقدّم إلى مجلس الأمن الدولي بعد مرور ثلاثين يوماً على إصدار القرار الذي اعتبر أن تطبيقه كاملا، يصبّ في مصلحة لبنان وسوريا والمجتمع الدولي. ومثل هذا الإحجام عن السير بتطبيق أحكام القرار 1559، يؤكّده البيان الصادر عن رئاسة مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2004/10/19.

وإذا كان بيان الأمين العام وبيان رئاسة مجلس الأمن المذكوران، يلقيان بمسؤولية عدم الاستجابة لما ورد من مطالب وبنود في القرار 1559 على الحكومتين اللبنانية والسورية إلا أن الدول المبادرة في اقتراح مشروع القرار، لم تظهر هي أيضاً قدراً كافياً من الجدّية في العمل بكامل بنود القرار إذ استمر ممثّلوها في لبنان ومبعوثوها إليه بالتعامل مع رئاسة الجمهورية حتى بعد انقضاء الولاية الأساسية للرئيس اللبناني في 2004/10/23، وبدء سريان فترة التمديد لثلاث سنوات في اليوم التالي. علماً أن العزم على التمديد للرئيس اللبناني اتخذ كذريعة وكسبب مباشر ومعلن لإصدار هذا القرار.

أما أن يقال أن تعيين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً له لمتابعة تنفيذ القرار 1559 تيري رود لارسن بتاريخ 2004/12/14، هو بمثابة مؤشّر باتجاه إعادة تأمين مستلزمات تنفيذه، فقد يصح ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بطء تَحَرُّك الدبلوماسية السورية وتناقضها بالاستجابة السورية بالتقسيط للمطالب الأميركية حيال الوضع في العراق وتجاهل ما جاء في القانون الأميركي للعام 2003 حول «محاسبة سوريا وتحرير لبنان»، في نفس وقت استمرار التركيز على أولوّية العلاقة مع الولايات المتحدة من ناحية، وتغاضي سوريا عن الالتفات لترتيب علاقتها مع فرنسا المتأزّمة لأكثر من سبب [19]، من ناحية ثانية، ساهم بشكل أساسي باتخاذ مثل هذا القرار

بدايةً ومثل تلك الخطوة لمتابعة تنفيذه تالياً. ورغم ذلك لم يحقّق تيري رود لارسن في الأسابيع الأولى من مهمّته ونتيجة جولاته المكّوكية بين بيروت، دمشق، باريس، واشنطن ونيويورك سوى نجاحات بسيطة إنعكست بقيام القيادة السورية بإعادة انتشار «جديدة» وجزئية لقواتها باتجاه البقاع اللبناني [20]، معتمدة سياسة الخطوة خطوة في الانسحاب واستمرار المراهنة على متغيّرات دولية تأتي لصالحها، وتصرف النظر عن القرار 1559.

❖ وبالفعل، تطوّر الوضع بصورة جذرية ومأساوية ولكن بالتناقض مع التوقّعات والآمال السورية، بتفجير موكب رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري في بيروت بتاريخ 2005/2/14، واستشهاده مع رفاقٍ ومرافقين له. فقد خَلَقَ هذا الحدث الكبير وضعاً داخلياً ودولياً عدائياً تجاه سوريا لا سابق له، ولصالح تنفيذ القرار 1559 في بنده الثاني الذي تضمّن وجوب انسحاب القوات السورية من لبنان. ففي الداخل، تحرّكت المظاهرات وأقيمت الاعتصامات وتعطّلت حركة الأسواق وتأزّم الوضع بصورةٍ لا سابق لها في سياق حملة اتّهامات شديدة وواسعة ضد الأجهزة الأمنية اللبنانية السورية، تارةً بتحميلها مباشرة وزر الجريمة وما سبقها من جرائم اغتيالات وتفجيرات، وتارةً أخرى بصورة غير مباشرة باعتبارها إما متغافلة وإما مقصّرة في منع ارتكاب الجريمة[21]. وتعاظمت المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان، وتأليف لجنة تحقيق دولية لكشف حقيقة اغتيال الرئيس الحريري، بالإضافة إلى إقالة المسؤولين الأمنيين في لبنان أو استقالتهم. ووصل الأمر إلى حد اتهام بعض المسؤولين السياسيين اللبنانيين ومن بينهم رئيس الجمهورية بتحضير الأجواء لوقوع الجريمة وضرورة استقالة حكومة الرئيس عمر كرامي التي تحقّقت في 2005/2/28. ولم ينفع مع هذا الوضع المتأزّم إصرار ما عُرف «بتجمّع عين التينة» (مقر رئيس مجلس النواب)، أي مجموعة الأحزاب والقوى والشخصيات الحليفة لسوريا ومن ضمنها الأكثرية البرلمانية، من إعادة تسمية الرئيس عمر كرامي لتشكيل الحكومة، وقيام المظاهرة الحاشدة التي دعا إليها «حزب الله» في 8 آذار 2005 في

ساحة رياض الصلح في بيروت تحت شعار «الوفاء لسوريا» وإظهاراً للالتفاف الشعبي حول الحزب وخيار المقاومة المسلّحة التي يقودها، وكرد على مرامي القرار 1559 الذي يستهدف، كما أسلفنا في بنده الثالث نزع سلاح المقاومة. فمظاهرة 8 اذار، رُدَّ عليها بمظاهرة أضخم عرفت «بانتفاضة» 14 آذار 2005 دعا إليها في ساحة الشهداء في بيروت ما عرف «بلقاء البريستول» أي مجموعة الأحزاب والقوى والشخصيات المعارضة والمتحالفة مع تيار المستقبل (أي تيار الرئيس الحريري)، مؤكّدة على نفس المطالب المرفوعة إثر مقتل الرئيس الحريري وعلى رأسها معرفة حقيقة من ارتكب الجريمة، شارك أو حرضَّ على ارتكابها، وخروج القوات السورية من لبنان.

وقد تبرعم على هذا الوضع الداخلي موقف دولي لا يقل قساوةً وإلحاحاً باتجاه تنفيذ كامل بنود القرار 1559. فرئيس مجلس الأمن الدولي أصدر في اليوم الثاني على وقوع الجريمة أي في 2005/2/15، بإسم المجلس، بياناً أدان فيه الجريمة وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة ملاحقة الوضع عن كثب في لبنان، وإعداد تقرير على نحوٍ طارئ عن الأوضاع وأسباب ارتكاب العمل الإرهابي ونتائجه (وثيقة S/PRST 2005/4). وفي 2005/2/18 أعلن الأمين العام للمنظّمة عن نيّته إرسال فريق تقصّي الحقائق في الجريمة، ليصل الفريق المذكور برئاسة نائب مفوّض الشرطة الإيرلندية «بيتر فيتزجيرالد» إلى بيروت في 2005/2/22، وينضم إليه لاحقاً عدد من الخبراء السويسريين في المتفجرات والقذائف الباليستية والحمض النووي في 2005/3/6. وفي 2005/3/16، تنهي اللجنة مهمّتها في بيروت، ويقدّم رئيسها فيتزجيرالد تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 2005/3/24، الذي يرفعه بدوره إلى مجلس الأمن الدولي (S2005/203) متضمّناً أربعةً وستين فقرة تستعيد الكثير من الاتهامات المتداولة وما يطلق من أقاويل في الساحة الداخلية اللبنانية، وتشير إلى مسؤولية السلطات السورية في توتير الوضع السياسي الذي سبق وقوع الجريمة، وفشل الحكومة اللبنانية في تأمين الحماية المناسبة لمواطنيها وتخصيصاً للرئيس الحريري،

والخلل الكبير في إجراءات التحقيق التي قامت بها السلطات اللبنانية من فشل في الإشراف بطريقة مناسبة على موقع الجريمة، أو الحفاظ على جميع الأدلّة، بل والعبث بمكوّنات الموقع، وإزالة أغراض كان يمكن أن تشكّل أدلة، ودون تدوين ذلك. هذا ناهيك عن اقتراح إجراء تحقيق دولي مستقل في الجريمة من قبل فريق دولي «مكتفٍ بذاته»، يتمتّع بالمعرفة ويحوز على ما يلزم من سلطات تنفيذية لإتمام عمليات الاستجواب، التفتيش وغيره».

وكان الرئيسان الأميركي جورج بوش والفرنسي جاك شيراك عقدا لقاءً في بروكسل في أواخر شهر شباط 2005 ليجددا مطلب تنفيذ القرار 1559 بعد أن عرَّج البيان الصادر عنهما على ضرورة إجراء تحقيق دولي في مقتل الرئيس الحريري. ويقال[22] أن الرئيس شيراك أقنع الرئيس بوش خلال اللقاء بأن فشل المحاولة الأميركية في العراق لإقامة الديموقراطية «النموذجية والموعودة» للشرق الأوسط يمكن أن يعوَّض في لبنان حيث أن الممارسات اللبنانية المعارضة وتراث الحفاظ على الحريات في حدوده الدنيا، يسمح بإنجاح تجربة العمل الديموقراطي وتحفيز بقية الشعوب العربية بهذا الاتجاه. ويبدو أن الرئيس الأميركي كان مهيأً لمثل تلك القناعة، ليس بمنطق الغيرة على لبنان والحفاظ على التجربة الديموقراطية فيه وترقيتها، إنما بمنطق احتمال الهروب إلى الأمام وصرف النظر عما تواجه الإدارة الأميركية من مصاعب في العراق [23]، وبالتوافق مع خطط هذه الإدارة في إقامة «شرق أوسط جديد» عملاً بنظرية «عدم الاستقرار الخلاق» والمعروفة بنظرية «الفوضى البنّاءة أو الإيجابية» [24].

وبالتالي، وفي ظل تركيز الاهتمام الدولي على لبنان واستنفار الرأي العام الداخلي ومطالبته بكشف الحقيقة، أمكن لمجلس الأمن الدولي أن يتخذ بالإجماع القرار 1595 تاريخ 2005/4/7 القاضي بتأليف لجنة تحقيق دولية، لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق في جميع «جوانب العمل الإرهابي» وبتكرار دعوة الحكومة اللبنانية لأن تقدّم إلى العدالة مرتكبي التفجير وأن تكفل مراعاة نتائج واستنتاجات التحقيقات مراعاة تامة»،

ناهيك عن التعاون التام مع اللجنة التي سيكون لها سلطة جمع المعلومات والأدلة الإضافية، وأيضاً إجراء مقابلات مع جميع المسؤولين والتمتّع بحرية التنقّل في جميع الأراضي اللبنانية، مستفيدة مما تقدّمه الحكومة من تسهيلات وامتيازات وحصانات، بالإضافة إلى دعوة جميع الدول والأطراف للتعاون التام مع اللجنة وتزويدها بما لديها من معلومات ووثائق. وقد اعتبر هذا القرار بدوره وما نتج عنه من تعيين للقاضي الألماني ديتليف ميليس رئيساً للجنة التحقيق [25]، مدماكاً إضافياً من المداميك التي أرساها القرار 1559، على الرغم من عدم الربط النصيّ بين الاثنين، واتخذ كذريعة لدول هذا الأخير لرفع منسوب الضغوط إلى درجة عالية على سوريا مقرونة باشتباه بها حيناً، واتهام لها حيناً آخر، في جريمة اغتيال الرئيس الحريري. ففي هذا الوقت بالذات، أعاد تيري رود لارسن، مبعوث الأمين العام لمتابعة تنفيذ القرار 1559، الحيوية لحركته واتصالاته مع السلطات السورية التي وجدت نفسها مضطرة لاتخاذ قرار انسحاب قواتها بما فيها أجهزة المخابرات إلى ما وراء الحدود في سوريا، كما أعلنه الرئيس بشار الأسد في خطابه أمام مجلس الشعب السوري في شهر آذار 2005، تذكر بنصوص اتفاق الطائف للعام 1989، واستجابة للقرار 1559 في ما يتعلّق بسوريا [26].

وعلى الأثر تسارعت وتيرة الانسحابات السورية التي لم تتوقّف في البقاع في مرحلة أولى كما ينص اتفاق الطائف، وكما كانت ترغب دمشق، وإنما جاءت نهائية، وأنجزت كاملة في 26/4/ 2005، أي في حدود شهر من اجتماع اللجنة العسكرية السورية اللبنانية التي يرتئيها اتفاق الطائف لتقرير مثل هذا الأمر الذي سبق أن اتخذته القيادة السورية قسراً تجنّباً لتداعيات سلبية محقّقة حيال النظام داخل سوريا لو استمر تجاهل مستلزمات القرار 1559 في ظلّ إصرار دولي على تنفيذه.

ولم تستطع السلطات في سوريا النأي بنفسها عن مستلحقات القرار 1559 بمنطوق وجوب التعاون مع لجنة التحقيق الدولية المشكّلة، لكشف حقيقة جريمة اغتيال الرئيس الحريري عملاً بنص البند 7 من القرار 1595 تاريخ

2005/4/7، وعلى أساس احتمال كون تلك الجريمة من تداعيّات القرار 1559، لا سيما وأن تقرير فيتزجيرالد أشار إلى المسؤولية السورية في توتير الأجواء التي سبقت إرتكاب الجريمة، وإلى النكوص في حفظ أمن المواطنين من قبل السلطات اللبنانية والسورية المعنية.

أما الحكومة اللبنانية التي ترأسّها نجيب ميقاتي في نيسان 2005 فحرصت على إرسال مجموعة من الإشارات الإيجابية تجاه القرار 1559. واتخذت سلسلة من التدابير الملحّة، ومنها التصرّف بمعظم رؤساء الأجهزة الأمنية (المعنيين بتقرير فيتزجيرالد رئيس لجنة تقصي الحقائق في جريمة الاغتيال)، وبدء إجراء الانتخابات النيابية إنطلاقاً من 2005/5/29 أي خلال فترة الشهرين المحدّدة دستورياً وقانونياً، وبالتجاوب مع الرغبات والتحذيرات الدولية في هذا الخصوص بالرغم مما يشوب قانون الانتخاب (للعام 2000) من عدم مساواة، وتجاوزات ونواقص، وما يلاقيه من معارضة. وكانت دول القرار 1559، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، تأمل بأن تسفر الانتخابات النيابية، عن تشكيل أكثرية نيابية جديدة (مؤلّفة من تيار المستقبل وحلفائه)، من شأنها أن تتبنّى أو تساعد في استكمال بنود القرار المذكور وتجعل أصحاب خيار المقاومة «أقلية» معزولة. بيد أن «حزب الله» تمكّن عن طريق انفتاحه على الجميع وبكثير من الجهد من تكريس قناعة داخلية مفادها أن موضوع المقاومة وسلاحها شأن داخلي يعالج بين الأفرقاء اللبنانيين توخياً لمصلحة لبنان، ولا يجوز أن يتحوّل مورداً لنزاع أو فتنة داخلية بعد إنجاز تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي. وقد جاءت التحالفات الانتخابية لتكرّس هذه القناعة جامعةً حتى بعض الذين كانوا ينادون بنزع سلاح المقاومة، التزموا بشكل أو بآخر، لدى تركيب اللوائح بالحفاظ على سلاح المقاومة حتى تحرير بقية الأراضي اللبنانية في مزارع شبعا وكفرشوبا، وبالتالي تحقق التداخل بين «انتفاضتي» 8 و14 آذار 2005. واعتبرت نتائج الانتخابات والفوز فيها للوائح «حزب الله» وحلفائه بمثابة «استفتاء» على المقاومة في مواجهة القرار 1559. وتمكّن

«حزب الله» من المشاركة في السلطة التنفيذية بتمثّله بعدد من الوزراء في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الحالية التي نالت ثقة مجلس النواب بأغلبية كبيرة (93 نائباً من أصل 128) في 2005/7/30.

ومع عدم تحقّق آمال دول القرار 1559 بنتائج الانتخابات النيابية لجهة نزع سلاح «حزب الله» لم تدعم هذه الدول السعي والإصرار في هذا الاتجاه. وكانت المناسبة هذه المرة اجتماع مجلس الأمن الدولي في أواخر شهر تموز 2005 لتمديد فترة ولاية قوات الطوارئ الدولية في جنوبي لبنان، بموجب القرار رقم 1614. فقد تضمّن هذا الأخير، على غير ما درجت عليه قرارات التمديد السابقة، تأكيداً واضحاً على واجب الحكومة اللبنانية إرسال الجيش إلى الجنوب ونشره بما في ذلك على امتداد الخط الأزرق، مما اعتُبِرَ على أنه محاولة موارية للسير بتنفيذ القرار 1559 في بنده الثالث (حل الميليشيات ونزع سلاحها)، بحجّة تنفيذ البند الرابع منه الذي يقول «بدعم بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة التراب اللبناني». ويبدو أن فرنسا بذلت الجهود لاستبدال القرار 1559 بتنفيذ دقيق للقرار 1614 لما لهذا الأخير من إيجابيات، إذ أنه لا يذكر سلاح المقاومة، وبالتالي فهو يتجنّب النقاش حول هذا الموضوع وما قد ينتج عنه من مخاطر على الوضع الداخلي اللبناني. وتأسيساً عليه جرى اقتراح:

أولاً - إنشاء قيادة مشتركة بين قوات الطوارئ الدولية في جنوبي لبنان والجيش والقوى الأمنية اللبنانية، مقرّها الناقورة،

ثانياً - زيادة عديد القوة الأمنية اللبنانية المشتركة المنتشرة في الجنوب، بصورة كبيرة وسريعة ونشرها في محاذاة «الخط الأزرق».

ثالثاً - عدم تواجد عناصر المقاومة على امتداد الخط المذكور[27].

ومجدّداً لم تلق تلك الاقتراحات والطروحات رداً إيجابياً سواء من السلطات اللبنانية الرسمية أو من المقاومة، التي ذهب بعض مسؤوليها للتصريح العلني، وفي أكثر من مناسبة، بأن «لا فائدة من التلهّي بالقرارات الدولية، وأن القرارين 1559 و1614 أصبحا وراءنا»[28]، أو أنه «لا القرار

1559 يستطيع أن يغيّر الحقائق التاريخية، ولا القرار 1614، ولا يمكن لما يصدر من قرارات عن مجلس الأمن الدولي أن تغيّر حقائق علمية وأساسية بُني عليها لبنان، وتشكّل ركائز أساسية لبناء لبنان المستقبل» [29]. ولكن هذا لا يعني أن الوضع استتب في لبنان أو أن دوامة القرارات الدولية والخط الدولي المتمثّل بالقرارين 1559 و 1614 على حد تعبير العلاّمة محمد حسين فضل الله، لم يعد يشغل لبنان ويربك الوضع الداخلي ويخلق بعض الأوضاع الجدلية» [30].

فدول القرار 1559 قد تكون تتهيّأ لرهان جديد، ولكن هذه المرة على نتائج التحقيق في اغتيال الرئيس الحريري من خلال ما يتم تسريبه سواء لكيفية التفجير، تحت الأرض أم فوقها، أو الجهة التي تملك ذلك النوع من المتفجّرات، أو الوسيلة المعتمدة، والتركيز على مسألة شاحنة «الميتسوبيتشي» التي رصدت في المكان لحظة التفجير، وترجيح احتمال وقوع عملية إنتحارية، كون الشاحنة المذكورة خرجت من ضاحية بيروت الجنوبية، كأن المراد من هذا الأمر إلقاء الشبهة على «حزب الله» والاشتباك مع المخيّمات الفلسطينية الموجودة بدورها في الضاحية الجنوبية، وبالتالي تحضير الساحة الداخلية اللبنانية، في أقصى الحالات وأسوئها، لصدام يذهب بالمقاومة وسلاحها، أو على الأقل يصرفها عن وجهتها الأساسية في ردع إسرائيل، وفي أدنى الأحوال، إتباع سياسة شفير الهاوية مع «حزب الله» وحلفائه للقبول بما يسوّق دولياً من حلول لتخليه عن السلاح.

إن تقرير القاضي ديتليف ميليس الإجرائي، أو ما يعرف «بإحاطة ميليس» لمجلس الأمن الدولي تاريخ 2005/8/25، يتضمّن ذكر الدول التي تعاونت مع التحقيق بالإسم الأردن وإسرائيل أضف إلى الحكومة اللبنانية، وأشار إلى أن سوريا لم تستجب للمراسلات والطلبات التي قدّمتها اللجنة لإجراء بعض المقابلات مع بعض المسؤلين فيها لا سيما الأمنيين الذين عملوا في لبنان وتزويد اللجنة بما هو ضروري من معلومات ووثائق تفيد التحقيق، كأن في الأمر تحميل سوريا مسؤولية التأخير في إنهاء التحقيق، وتالياً الوصول إلى

كشف الحقيقة ومحاكمة المجرمين[31].

❖❖❖❖❖❖❖

وهكذا فإن تنفيذ ما تبقى من القرار 1559 ومستلحقاته ما زال يشكّل عنصر إشتباك، قد يمهّد لإعادة النظر بوضع المنطقة وهيكليتها من جديد وبرّمتها. فلبنان غير قادر على رفض صريح للعمل ببقية بنود القرار على مستوى نزع سلاح المقاومة والتنظيمات العسكرية الفلسطينية وغيرها من التنظيمات، دون أن يتسبّب بإغضاب بعض الأطراف الداخلية، وإثارة بعض الحساسيات الطائفية ناهيك عن استجراره شبه إجماع دولي ضده، على أساس أنه لم يعد من مبرّر لاستمرار المقاومة المسلّحة بعد «استكمال التحرير» وانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوبي لبنان قبل 2000/5/25 وتنفيذ القرار 425/87 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 1978/3/19 وهو من ناحية ثانية لا يتحمّل الذهاب إلى تنفيذ القرار، قسرياً، ضد مقاومة حرّرت معظم الأراضي المحتلّة في جنوبي لبنان.

البعض يرى بأن حزب الله يملك قوة ردع (صاروخية) لا يستهان بها في مواجهة إسرائيل ويمكن أن تفرض حالة من الذعر على المجتمع الإسرائيلي الذي تمسكه القوة ويستمر بها. وإن إيران قادرة من حيث المبدأ على إغراق الخليج في وجه الملاحة الدولية وبالتالي فرض حالة إرباك وفوضى إقتصادية عالمية عارمة قد تمنحها طوق أمان ضد مهاجمتها أو المساس بحقّها في تطوير طاقاتها العلمية والنووية، أو بمصالحها الحيوية في المنطقة (ومن ضمنها تشكيل «حزب الله»). البعض الآخر يرى على النقيض، أن بوسع إسرائيل بعد أن تكون قد استوعبت وقع ردّ «حزب الله» أو خلاله أن تدمّر معظم مقوّمات الحياة المدنيّة في لبنان من شبكات مواصلات وكهرباء وماء، وعلاقات إجتماعية، وما يستتبعه ذلك من مخاطر على الوحدة الوطنية، وإيقاظ لطروحات تقسيمية نائمة[33].

هذا على الجبهة اللبنانية، أما على الجبهة الإيرانية والسورية، فالخطط الأميركية المعروضة في بعض جوانبها على قيادة الحلف الأطلسي[34]، تفيد بأن البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية)، أوصى الإدارة الأميركية بأنه قد يكون بات متعذّراً إقفال الملف العراقي - وغيره من الملفات في لبنان وفلسطين - وانسحاب القوات الأميركية من العراق ما لم تضرب إيران أو سوريا بقوة عسكرية جوّية شديدة، في الوقت الذي تطمئن تلك المواقع الإقليمية أن الآلة العسكرية الأميركية غير قادرة على توجيه ضربة الآن إلى أية دولة أخرى في الشرق الأوسط بسبب غرقها في الوحول العراقية، وتتناسى حقيقة التقارير القائلة بقدرة القوات الجوّية والبحرية والبرية الأميركية - رغم حرب العراق- على القتال في دولتين أو أكثر في وقت واحد. وتؤكّد أوساط البنتاغون، في تطمين لقيادة الأطلسي، من عدم تمكّن الإيرانيين من ضرب المنشآت النفطية في الخليج أو تعطيل الملاحة فيه، أو مهاجمة إسرائيل بقذائف بيولوجية أو كيميائية صاروخية، بالقول: «سوف يصحون ذات صباح ليجدوا كل شيء إنتهى».

قد تصل الأمور إلى هذا الحد؟ سواء بتصوّر هذا البعض أو ذاك؟ الجواب عند من يملك الحق، وعند الذين يحوزون المعرفة ويطّلعون على خبايا القرارات. وبالتأكيد فإن ممارسة السياسات الوطنية في الظروف التي تمرّ بها المنطقة والعالم ليست في اجترار الكلمات الكبيرة والمستهلكة بانتهاء زمنها ومفعولها، بقدر ما هي في التعامل مع الممكن وتحسين شروطه. وإنها لقرارات خطيرة في هذه الظروف الصعبة، والرجاء أن يحسن اتخاذها من بيدهم الأمر.

وقد تكون ثمّة مؤشّرات إيجابية في هذا المنحى وباتجاه محاولة تفكيك تلك الأوضاع الصعبة. فسوريا سبق لها أن اتخذت «ما بوسعها» من إجراءات جدية ومحسوسة لمراقبة حدودها مع العراق ومنع تسلّل المقاتلين إليه، ونفّذت الشق المتعلّق بها من القرار 1559، وسحبت قواتها من لبنان، وتعد على لسان أعلى مرجعية فيها الرئيس بشار الأسد، بالتعاون الكامل مع

لجنة التحقيق الدولية وتمكينها من مقابلة أي مسؤول فيها تبياناً للحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري [35]. ولم تعد ترى مصلحتها في معارضة تنفيذ الشق المتبقّي من القرار 1559، والمتعلّق بغيرها. ويرجّح أن تكون القيادة السورية قد فاتحت المسؤولين الإيرانيين، خلال زيارة الرئيس الأسد الأخيرة إلى طهران، بموضوع سلاح «حزب الله» في لبنان وعدم معارضتها لأي حل على أساس الصيغ المطروحة[36]، بحيث يخرج الحزب عن دائرة استهداف القرار 1559، ويجنّب نفسه وحلفائه في الداخل والخارج أية ضغوط إقليمية وغربية جديدة [37]. و«حزب الله» الذي بلغ بالموقف السوري الجديد والمرحّب أيضاً بفتح الحوار بين «الحزب» والأميركيين، لا تنقصه الحكمة والجرأة للمناقشة [38]، والوصول إلى الحلول التي تحفظ لبنان، وألا يكون الصاعق المفجّر للوضع في المنطقة. والأهم في هذا كله إطّلاع الولايات المتحدة الأميركية على السياسة السورية الجديدة التي تتّجه أيضاً للانسحاب من ملف «الرفض الفلسطيني»، والمخيّمات وسلاحها في لبنان، ومن مؤشراتها:

- إغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية الأصولية في دمشق.
- حصر العلاقة السورية الفلسطينية عبر دمشق - رام الله، أي جعلها رسمية بين سوريا والسلطة الفلسطينية.
- دعم هذه الأخيرة في توجّهها لنقل عدد من المقاتلين الفلسطينيين الموالين لها من مخيّمات لبنان إلى قطاع غزة في ما يقارب تنفيذ الشقّ الفلسطيني للقرار 1559 حول سلاح المخيّمات[39].
- تشجيع بعض الأفرقاء اللبنانيين على الاحتذاء بالموقف السوري وضبط اتصالاتهم مع القيادات الفلسطينية الرافضة من مثل القيادة العامة (أحمد جبريل) وفصائل الانتفاضة (أبو موسى).

كل ذلك من ضمن جهد سوري متطوّر ومتنامٍ، وإن بدأ بطيئاً، لامتلاك الوسائل المطابقة للمرحلة، وللتدليل على صلاح سوريا كمحاورٍ جادٍ مع

الولايات المتحدة، واستعادة ثقتها بسوريا كطرف مفيد في الحفاظ على الاستقرار، وتيسير الحلول لأزمات المنطقة وحصر الصراعات التاريخية المزمنة فيها. وقد وجد هذا الجهد، وما ظهر من ليونة دبلوماسية سورية، إستجابة لدى بعض الأطراف الفاعلة دولياً وإقليمياً، إذ حالت روسيا والجزائر ومعهما الصين ومجلس الأمن الدولي من إتخاذ قرار أو إصدار بيان رئاسي يدين سوريا لعدم تعاونها مع لجنة التحقيق الدولية بمقتل الحريري، وتأخير هذا التحقيق كما اقترحته فرنسا مؤيِّدَة من الولايات المتحدة الأميركية، بمناسبة اجتماع المجلس بتاريخ 2005/8/25 للبحث في التقرير الإجرائي للجنة المذكورة.

والحال أن الولايات المتحدة الأميركية لم تَعُدْ، بعد تجربتها المريرة في العراق، مطلقة اليدين بالتصّرف دون وازع أو رادع كما خطّط له ويريده ما يعرف بفريق «المحافظين الجدد» أو المتشدّدين في إدارتها. وفرنسا الحريصة بالحفاظ على إستقلالية الكيان السياسي اللبناني وسيادته، وحرية اللبنانيين وخصوصيتهم، ليست بوارد السير إلى حد تفجير هذا الكيان والقضاء عليه. والأسرة الدولية بمجملها، صاحبة القرار 1559 بمسعى تأكيد الدعوة «للإحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي»، متيقّنة من حساسية الأوضاع ودقتها وخشيتها من أن اللبنانيين ما برحوا يعيشون مرحلة ما قبل تشكيل الدولة بمعناها الحديث، وأن العبث يطال كل شيء فيه حتى قدسيّة النصوص، وبالتالي فهي واجبة الحذر في أن لا تؤدّي الآليات المرتقبة الاعتماد لتنفيذ ما بقي من القرار 1559، وأيضاً نتائج أي تحقيق تضطلع به، إلى نقيض ما تدعو إليه، وتشدّد على أن يتصرّف الجميع بأقصى قدر من ضبط النفس، وأن يكون تقرير مستقبل لبنان عن طريق الوسائل السلمية وحدها، حسب ما تضمّنته رسالة الأمين العام للمنظمة الدولية إلى مجلس الأمن بتاريخ 2005/3/24، بمناسبة تسلّمه تقرير فيتزجرالد

رئيس لجنة تقصّي الحقائق في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

وبالنهاية، أليس القرار 1559 إجراء سياسي ويندرج في محيط إلتِمَاس الحلول السلمية كما سبق وبدأنا به هذا البحث؟ وبالتالي فإن المنطق، والمصلحة أيضاً، يقتضيان معالجة تنفيذه بوسائل وآليات سلمية وحبّية، ومن نفس الطبيعة، وإن تطلّبت المعالجة مزيداً من الوقت والصبر. ويبقى الأمل معقوداً على انتصار منطق الحوار والسلام.

هوامش ومراجع

1- الأعضاء المؤيدون: إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، بنين، رومانيا، تشيلي، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأميركية.

2- جرى التمديد لرئيس الجمهورية إميل لحود ثلاث سنوات عشيّة اليوم التالي لاتخاذ القرار أي في 2004/9/3 بتصويت 96 نائباً مع و29 نائباً ضد وغياب ثلاثة نواب على تعديل نص المادة 49 من الدستور اللبناني الذي سمح بذلك.

3- أنظر مداخلته أثناء مناقشة المشروع في مجلس الأمن الدولي (المحضر الرسمي لجلسة مناقشات مجلس الأمن منشور في جريدة السفير اللبنانية عدد 2004/9/6).

4- أنظر مداخلة المندوب الجزائري في مجلس الأمن ومثلها مداخلة المندوب الباكستاني (مرجع مذكور سابقاً).

5- القصد من ذلك التعبير عن مرحلة نشوء وتكوّن كتلة عدم الانحياز إبتداءً من العام 1955 (مؤتمر باندونغ - إندونيسيا). ومحاولتها حجز دور لها في تكييف العلاقات الدولية بين الكتلتين: الغربية (بزعامة الولايات المتحدة) والشرقية (بزعامة الاتحاد السوفياتي السابق).

6- تضمّنت تصريحات العديد من المسؤولين الأميركيين، لا سيما هؤلاء المعروفين «بالمحافظين الجدد»، انتقادات عنيفة للمنظمة الدولية وضرورة تخطّيها في حال معارضتها للسياسة الأميركية، وإعادة النظر الجذرية بهيكليّتها باتجاه إفراد مركز مميّز للولايات المتحدة الأميركية لا يساويها مع بقية الدول الموصوفة بالكبرى وصاحبة حق النقض في مجلس الأمن الدولي، ويعكس بالتالي واقع حالها كأقوى قوة عسكرية، وأضخم إقتصاد في العالم.

7- سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أصدرت القرار رقم 181 تاريخ 1947/11/29، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، دون الركون إلى استفتاء السكان والأهالي. وفي العام 1960، ألزم مجلس الأمن الدولي القبارصة بالاستقلال بالرغم من أن الاستفتاء جاء لصالح الانضمام إلى اليونان. وتصرّ المنظمة الدولية حالياً، من خلال المشروع المقدّم من الأمين العام لحل المشكلة، على توحيد الجزيرة على الرغم من أن استفتاء 2005/4/24 في القسم اليوناني من الجزيرة جاء سلبياً. وكان أن ألزم مجلس الأمن الدولي جيبوتي بالاستقلال على الرغم من أن نتيجة الاستفتاء حول المسألة لعامي 1967 و1976 لم تكن في هذا الاتجاه إنما لاستمرار الارتباط بفرنسا وضمناً الانضمام إلى الصومال، على أساس أن مثل هذا الانضمام لم يكن مضمناً للاستفتاء وبحجّة تفادي الحرب بين أثيوبيا والصومال حول جيبوتي.

8- أصدر مجلس الأمن الدولي في إطار حماية الأقلّيات ومنع الإبادة ومنع التطهير العرقي عديداً من القرارات التي تتناول جملة من المسائل كانت تعتبر من مرجعية القانون الداخلي لبعض الدول كالعلاقة بين مختلف المجموعات الاتنية والدينية فيها، والتي ستمهّد لانخراط المنظمة في نشاطات من طبيعة وطنية صرف بالمبدأ والاضطلاع بإدارة شؤون سياسية وأمنية وقضائية، تصل إلى حد الحلول محل الحكومات في بعض الكيانات. ومن ذلك القرار 787 تاريخ 1992/11/16، المتعلّق بالنزاع في جمهورية البوسنة - الهرسك، والقرار 942 تاريخ 1994/9/23، القاضي بفرض عقوبات على صرب البوسنة بهدف دفعهم للموافقة على خطة السلام المعدّة من قبل مجموعة الاتصال التي أقامتها الأمم المتحدة (ألمانيا، الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، إنكلترا وروسيا)، والذي استتبع بإجازة عملية عسكرية واسعة قادها حلف الأطلسي ضد صرب البوسنة في أوائل شهر أيلول 1995، وانتهت بإجبار الصرب على قبول اتفاقات دايتون للعام 1995 التي نصّت على قيام فيدرالية

كرواتية ومسلمة من جهة وجمهورية صربية من جهة أخرى تتمتّعان بدستورين منفصلين ومؤسسات محلية خاصة تحت حكومة مركزية، ورئاسة جماعية ثلاثية بالتداول ومجلس نيابي بيكا ميرالي مشترك ومحكمة دستورية. أضف إلى القرار 1160 تاريخ 1998/3/31، الذي أعقب المجازر التي ارتكبها الصرب في إقليم كوسوفو، وجاء ينص على حل الأزمة سلمياً وتمكين الإقليم من وضع قانوني متطوّر. وبعد طرد الصرب من الإقليم بعملية عسكرية لحلف الأطلسي، وإجبارهم على وقف للنار في 1999/6/9، جاء القرار 1244 ممهّداً لاضطلاع المنظمة الدولية، عن طريق بعثة دولية ضخمة ومركّبة (حوالي سبعة وعشرين ألف موظف مدني وشرطي وعسكري) بإدارة سياسية، أمنية واجتماعية متكاملة للإقليم تحضيراً لاستقلاله الذاتي وتزويده بالمؤسسات التشريعية، التنفيذية والقضائية اللازمة. وهذا تقريباً ما قامت به المنظمة الدولية في تيمور الشرقية بدءاً من تنظيم استفتاء 1999/8/30، توصّلاً إلى إنشاء «مجلس الإدارة المؤقّتة للأمم المتحدة» في تيمور الشرقية (Atnuto) وتفويضها ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية خلال فترة السير بالاستقلال في هذا الإقليم المنفصل عن إندونيسيا بمعنى إنشاء دولة جديدة.

بل إن المنظمة الدولية تجاوزت، تحت واجهة محاربة الإرهاب وبناء الديموقراطية، قيام الولايات المتحدة الأميركية بشن الحرب على أفغانستان إبتداءً من 2001/10/7، وإسقاط حكومة الطالبان، بحجة الدفاع عن النفس واعتبار الإرهاب بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين كما تضمنه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1368 تاريخ 2001/9/12، وعادت وساهمت في عملية استواء نظام جديد. فبعد أن أيّد مجلس الأمن الدولي بقراره رقم 1378 تاريخ 2001/11/14 الجهود الدولية لاستئصال الإرهاب، رحّب بعزم الممثّل الخاص للأمين العام في أفغانستان الأخضر الإبراهيمي، دعوة الأطراف الأفغانية لاجتماع يتقرّر فيه إقامة إدارة جديدة إنتقالية جرى الاتفاق عليها لاحقاً في اجتماع بون بتاريخ 2001/12/5، وحيث أصدر مجلس الأمن في اليوم التالي قراره رقم 1383 معلناً دعمه لهذه الإدارة. وفي 2002/3/28، صدر قرار المجلس رقم 1401 القاضي بإقامة «بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان» توصّلاً لإعداد دستور أفغاني جديد جرى إقراره في 2004/1/4 من لدن المجلس التمثيلي «اللوياجيرغا» المؤقّت، ولإجراء انتخابات رئاسية، أفرزت رئيساً أفغانياً جديداً هو حميد قرضاي.

وهذا ما حصل نسبياً حيال العراق تحت يافطة إرتباط نزع أسلحة الدمار الشامل بمحاربة الإرهاب وأستواء النظام الديموقراطي. فقد أقرّ مجلس الأمن بموجب القرار 1483 تاريخ 2003/5/22، بواقع الاحتلال الأميركي للعراق محقّقاً مع بداية شهر نيسان 2003 وخوّل سلطة الاحتلال الاشراف على عملية سياسية تنتهي بتنظيم انتخابات وتكوين حكومة «ديموقراطية»، ناهيك عن تعيين ممثّل خاص للأمين العام للمنظمة، تكون من بين مهامه الأساسية التعاون مع السلطة والشعب العراقي وباقي المجموعات المعنية، على إعادة بناء المؤسسات الوطنية والمحلية، أو بعثها بما يسمح بإقامة حكومة تمثيلية معترف بها من قبل المجموعة الدولية. وتابع المجلس اهتمامه بالشأن الداخلي العراقي باتخاذه للقرار 1511 تاريخ 2003/10/16، داعياً مجلس الحكم المعيّن من طرف سلطة الاحتلال أن يقدّم في موعد أقصاه 2003/12/15، جدولاً زمنياً وبرنامجاً لصياغة دستور جديد للعراق وإجراء إنتخابات تشريعية. وبالفعل، ونتيجة لجهود حثيثة بذلها ثالث مبعوث خاص للأمين العام إلى العراق الأخضر الإبراهيمي نفسه، أقيمت حكومة عراقية إنتقالية تسلّمت السيادة إسمياً على الأقل في 2004/6/30، وأجريت انتخابات تشريعية في 2005/1/31، وحدّدت منتصف شهر آب 2005 كموعد للاتفاق على مسودة دستور جديد دائم (تأخر موعد إعلانه ونشره لبضعة أسابيع) بانتظار إجراء إنتخابات تشريعية جديدة في ظله خلال شهر كانون الاول /ديسمبر 2005.

9- من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح مؤتمر فيينا حول حقوق الإنسان المنعقد بتاريخ 1993/6/15.

10- إتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأيضاً لجنة حقوق الإنسان، قرارات عديدة في السنوات القليلة الماضية، تطالبان فيها الأنظمة القائمة في كثير من الدول باحترام الشرعية الديموقراطية. ففي نيجيريا مثلاً داومت الجمعية العامة منذ انقلاب عام 1993 وحتى عام 1995 وتحت عنوان «حقوق الإنسان في نيجيريا»، على مطالبة الحكومة النيجيرية باتخاذ إجراءات فورية وملموسة من أجل إعادة النظام الديموقراطي في هذا البلد وإقامة حكومة تمثيلية تنبثق عن انتخابات يشارك فيها الشعب، في إطار تعدّدية حزبية. وكانت الجمعية العامة قد أصدرت مثل هذه التوصيات حيال بيرمانيا منذ العام 1991 تطالب فيها الحكومة العسكرية في تلك البلاد باحترام نتائج انتخابات العام 1990.

11- أنظر تقرير كوفي أنان حول القرار 1559 (النص منشور في صحيفة صدى البلد عدد 2004/10/2).

12- تؤشّر الملاحظة التاريخية لتطوّر الأحداث، منذ جواز الحديث عن نشأة كيانية سياسية لبنانية، على أن العامل الخارجي والدولي كان دائم الحضور في الحياة السياسية اللبنانية، بل وفي أصل وضع الأطر التأسيسيّة والتنظيمية لهذه الحياة وبنية الحكم في لبنان. فمع عهد الامارة المعنية، دشّنت الدول الأوروبية تدخّلها في لبنان ليتسع هذا التدخل ويكبر مع الامارة الشهابية، وصولاً إلى القضاء عليها العام 1840، ووضع نظام القائمقاميتين العام 1842، وهو من بنات أفكار المستشار النمساوي مترنيخ، وما عرفه العام 1845 من إصلاحات، وهي أيضاً صنع خارجي (إصلاحات شكيب أفندي وزير خارجية تركيا) وبداية تأسيس المشاركة الطائفية في حكم لبنان. وبعده، وإثر الأحداث الدامية للعام 1860، وإرسال فرنسا لستة آلاف جندي، مساعدة في توطيد الأمن ونشر السلام (بطمأنة المسيحيين) في لبنان، إتفق قناصل الدول الأوروبية ومندوب السلطان العثماني في الأستانة على إقامة نظام المتصرفية بالاستناد إلى بروتوكول 1861/6/9، الذي حلّ محلّه بروتوكول 1864، مولياً السلطة في جبل لبنان لحاكم مسيحي غير لبناني يدعى المتصرّف، تعيّنه الحكومة العثمانية بموافقة الدول الأوروبية. وكنتيجة للحرب العالمية الأولى وضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي، فكان أن اتخذ المفوّض السامي الفرنسي الجنرال غورو سلسلة قرارات تأسيسية ومنها القرار 299 تاريخ 1920/8/3، القاضي بسلخ أقضية حاصبيا، راشيا، المعلقة وبعلبك عن سوريا، وضمّها إلى جبل لبنان ليصبح لبنان بحدوده الحاضرة، والقرار 318 تاريخ 1920/8/31، الذي أعلن قيام «دولة لبنان الكبير»، لتحل محلّها تسمية «الجمهورية اللبنانية»، بموجب صدور الدستور اللبناني بتاريخ 1926/5/23، والذي اعتبره الكثيرون مجرّد منحة من السلطات الفرنسية، لننفرد نحن في اعتباره بمثابة عقد بين السلطة المنتدبة والمجلس التمثيلي اللبناني، بالإستناد إلى وثيقة دولية ملزمة هي صك الانتداب للعام 1922 (راجع أحمد سرحال: النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية كافة، دار الفكر العربي، بيروت، 1990، ص 82 وما بعد). ولم يخل الميثاق الوطني للعام 1943، سواء في مقدّماته أو ما نتج عنه من صيغة حكم من تأثير العامل الخارجي المتمثّل بدور فعّال للمفوض السامي البريطاني الجنرال سبيرس، ورئيس وزراء مصر

النحاس باشا، خصوصاً في الاتفاق على نسبة 6/5 في تمثيل المسلمين والمسيحيين في المجلس النيابي. إن محاولة الإخلال بالتوازن الذي أرساه الميثاق الوطني وتصادم التيّار المؤيّد للسياسة الغربية متمثّلة بحلف بغداد والتيار العروبي، أدّى إلى ثورة العام 1958 وإنزال القوات الأميركية على الشواطئ اللبنانية، لتنتهي الأزمة بإرسال الأمم المتحدة لفريق مراقبين دوليين إلى لبنان، وباتفاق عبد الناصر (رئيس الجمهورية العربية المتحدة: مصر وسوريا) ومورفي (مساعد وزير الخارجية الأميركي) على الإتيان باللواء فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني رئيساً للجمهورية. وكان جلياً أثر العامل الإقليمي والدولي - لا سيما الفلسطيني - في اندلاع أحداث العام 1975، وما تلاها من اجتياح إسرائيلي العام 1978 والعام 1982، وما نتج من إرسال قوات ردع عربية وقوات طوارئ دولية إلى لبنان، توصّلاً إلى انعقاد إتفاق الطائف للوفاق الوطني اللبناني العام 1989، وهو ليس مجرّد إتفاق بين نواب لبنانيين، إنما نقطة توافق بين قوى دولية وإقليمية فاعلة وتخصيصاً الولايات المتحدة الأميركية، الإتحاد السوفياتي، فرنسا، الفاتيكان، سوريا والسعودية، وهذا ما أكسبه تبنّي الأسرة الدولية له ببيانين صادرين عن رئاسة مجلس الأمن الدولي الأول رقم 157/89 بتاريخ 1989/11/7 والثاني بتاريخ 1989/11/22، أضف إلى قرار الاتحاد الأوروبي تاريخ 1989/12/9.

13- أنظر الصحف اللبنانية لفترة 11-2005/5/14، وفي نفس المعنى يصرّح ميشال سماحة في 2005/5/18، وزير الإعلام اللبناني السابق، بأن الوضع في لبنان ترعاه سفارتان أو ثلاث (يقصد السفارة الأميركية والسفارة الفرنسية والسفارة السعودية)، وأن مختلف التيارات الخارجية عن الانتخابات تنسّق في ما بينها لتلاقي المصالح، وأن كل ما في الأمر تغيُّر في الجهات الخارجية الراعية للوضع (أنظر صحف 2005/5/19).

14- يقول الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلى مجلس الأمن حول القرار 1559 (وثيقة رقم S2400/777)، أنه في قناعته «لا يجدر بالحكومات والقادة الاحتفاظ بولاياتهم أبعد من الفترة القانونية المسموح لهم بها». علماً أنه وجب برأينا التمييز في الحديث عن واقعة التمديد لرئيس الجمهورية بين مخالفة النص الدستوري، وهي بالمناسبة لم تقع إذ أن المواد 76 و77 تسمح بتعديل الدستور، وقد احترمت الأصول المنصوص عليها في هذا الأخير في تعديل نص المادة 49 إفساحاً بتمديد الولاية ثلاث سنوات، وبين مخالفة المبادئ الدستورية

العامة، وهي محقّقة بانتهاك مبدأ عمومية التشريع لا سيما التشريع الدستوري، وذلك بربط التمديد والتعديل الدستوري لصالح شخص الرئيس لحود، دون ذكر عدم جدية مبرز «حالة الاستثناء ولمرّة واحدة» الواردة في القانون.

15- من رسالة الحكومة اللبنانية الذي يشير إليها تقرير الأمين العام الوارد في الملحوظة السابقة.

16- رغم التعديلات التي أدخلت على مشروع القرار 1559، وغيّبت ذكر عبارة القوات السورية صراحة مستبدلة بعبارة القوات الأجنبية الباقية، «إلا أن القصد يستهدف بوضوح القوات السورية وحيث أن تقرير الأمين العام للمنظمة الدولية تاريخ 2000/6/16. أكّد أن إسرائيل إستوفت حتى ذلك التاريخ شروط قراري مجلس الأمن الدولي الرقم 425 و426»، بسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية». وهذا ما تبنّاه مجلس الأمن الدولي في البيان الصادر عن رئيسه بتاريخ 2000/6/18. واستطراداً، لم يكن قد بقي في لبنان سوى القوات السورية.

17- عملاً بنصّ الترتيب رقم (1) من العنوان «ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية» من اتفاق الطائف للوفاق الوطني اللبناني، إتخذت حكومة الرئيس عمر كرامي العام 1991 قراراً بحل الميليشيات اللبنانية وتسليم أسلحتها واستيعاب جزء منها في القوى الأمنية مع غض النظر وتساهل عملي تجاه العناصر المسلّحة التابعة لحزب الله التي شكّلت فصائل للمقاومة الإسلامية، انتزعت الاعتراف بها ليس فقط من الحكومة اللبنانية وإنما أيضاً وبشكل آخر من حكومات الدول الفاعلة إقليمياً ودولياً، ولا سيما عبر تفاهمي تموز 1993 ونيسان 1996 بطرفيهما الأساسيين «المقاومة الإسلامية» وإسرائيل وبوساطة ومشاركة كل من سوريا ولبنان والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا.

18- بتذكيره بالقرار 425 تاريخ 1978/3/19 (وجوب انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان) والقرار 1553 تاريخ 2004/7/29 (التجديد لقوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان) عن القرار 1559 «بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة، التراب اللبناني» بشكل أساسي، إرسال الحكومة للجيش اللبناني إلى منطقة الجنوب ونشره على طول الحدود «كضمان لإعادة بسط سلطتها الفعلية على أرجاء الجنوب كافةً» كما جاء بما معناه، في القرار 425، وحرفياً في القرار 1553، وترد الحكومة اللبنانية أن الجيش والقوى الأمنية اللبنانية موجودان في الجنوب، بتدبير إرسالها لقوّة أمنية مشتركة بين الجيش وقوى الأمن الداخلي،

تزيد بتعدادها عن ألف وخمسماية عنصر، وهو للتذكير، العدد الذي تسمح به إتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل للعام 1949 وعلى طرفي الحدود ولكل منهما. وإن القوة المشتركة متمركزة في ثكنة مرجعيون وتقوم بدورياتها في أرجاء المنطقة، وإن الأمن مستتب في هذه الأخيرة، وهو غير مرتبط، بالمفهوم العسكري والاستراتيجي، بنشر القوى المسلّحة على امتداد الحدود أو «الخط الأزرق» في مطلب يرمي إلى ضمان أمن إسرائيل» أو الصدام مع المقاومة كما يُستَدَل من تصريح سلفان شالوم وزير خارجية إسرائيل، والذي يؤكّد وقوف إسرائيل وراء اتخاذ القرار 1559، ومساهمتها في الدفع إليه (صحف 2005/3/26).

19- أحد تلك الأسباب، حرمان الشركات الفرنسية من سوق النفط والاتصالات في سوريا.

20- نص إتفاق الطائف للوفاق الوطني اللبناني تحت عنوان ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، وفي الفقرة الأخيرة، من شروحات هذا العنوان على أن «تقوم القوات السورية بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية، لبسط سلطة الدولة في فترة زمنية أقصاها سنتان، تبدأ بعد التصديق وعلى وثيقة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية (جرى في 1990/9/21)، وفي نهاية هذه الفترة تقرّر الحكومتان: إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتمّ تحديدها بواسطة لجنة لبنانية سورية مشتركة».

21- إن قيام لجنة التحقيق الدولية، بالتنسيق والتعاون مع السلطات اللبنانية المختصّة في 2005/8/30، باستدعاء قادة الأجهزة الأمنية السابقين كل من: اللواء جميل السيد مدير عام الأمن العام السابق، اللواء علي الحاج مدير عام قوى الأمن الداخلي السابق، العميد ريمون عازار مدير مخابرات الجيش السابق، والعميد مصطفى حمدان قائد لواء الحرس الجمهوري، وبعض الأشخاص السابقين، للتحقيق معهم، ومن ثم التوصية بتوقيفهم ومن ثم الادعاء عليهم بوصفهم مشتبه بهم، وبعدها إصدار قاضي التحقيق العدلي في 2005/9/3 مذكّرات توقيف وجاهية بحقّهم لحيازتهم أسلحة ومتفجّرات والاشتراك في التخطيط لارتكاب الجريمة الإرهابية بقتل الرئيس الحريري، يعطي تلك الاتهامات المزيد من الجدية.

22- من المعلومات والتحاليل التي تضمّنتها بعض الصحف في حينه.

23- يرى البعض أن تذكير الرئيس الأميركي أكثر من مرة برياح الديموقراطية التي بدأت تهب

على منطقة الشرق الأوسط عبر الانتخابات العراقية (النيابية في كانون الثاني 2005)، والفلسطينية (الرئاسية العام 2005)، واللبنانية (النيابية في آذار - حزيران 2005)، ليس سوى خداع لتغطية تعثّر المشروع الأميركي، إن لم يكن فشله. فاللبنانيون معتادون على الانتخابات، والانتخابات الفلسطينية لم تكن الأولى في عهد بوش (سبقتها الانتخابات البلدية). أما الانتخابات العراقية فنقلت المجتمع العراقي من حكم الاستبداد إلى مجتمع «الفوضى البنّاءة» بالتكبّر الأميركي، مجتمع مفّكك مكوّن من شراكة طوائف وإثنيات وعشائر متنافرة من شبه المستحيل أن تصل إلى توافقات الحد الأدنى أو الاستمرار فيها، ما عدا المساهمة في وضع اليد على ثروة العراق وتبديدها. إن مجتمع الفوضى، كما يعلم الدرس التاريخي، قد لا يقدّم لاستواء الديموقراطية، إنما قد يتسبّب بإعادة الحيوّية لنداء الديكتاتورية ومناجاة الاستبداد. وهكذا تمسي الفوضى المثبوتة «خلّاقة» وليست خلاقة. (نقلت صحف 2005/8/23، خبر قيام مظاهرات في العراق تطالب بإعادة حكم الرئيس السابق صدام حسين).

24- خرجت نظرّية «الفوضى البنّاءة» لمقننها المفكّر الأميركي مايكل ليدن من معهد «أميريكان انترابرايز»، أكبر مراكز البحث الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأميركية. ومفادها أن العالم العربي والإسلامي، تخصيصاً، عايش أجزاء الاستقرار أكثر من نصف قرن، لتهدر الحرية فيه كقيمة أصيلة. وبما أنه لا بد من استعادة تلك الحرّية، فلا بأس أن يكون ذلك بطريق تخلّي شعوب المنطقة عن الاستقرار وبإشاعة ملامح الفوضى والاضطراب. وقد وردت النظرّية المذكورة في سياق مسارات العقل الأميركي الذي أنتج نظريّات من مثل «صدام الحضارات لصموئيل هانتيغتون»، و«نهاية التاريخ» لفرنسيس فوكوياما، والمشروع العولمي المعاصر، ومشروع «الشرق الأوسط الجديد أو الكبير». وجميع تلك النظريّات والمشاريع ترتبط بهدف واحد وهو إمساك الولايات المتحدة الأميركية بالعالم من أطرافه إلى أطرافه.

25- إعتبر ميليس معادياً لسوريا لتصريح منسوب له في إطار قيامه بالتحقيق في انفجار وقع في ملهى (La Belle) في برلين العام 1987، أنه «سيركّع سوريا» معتقداً أنها وراء الانفجار الذي تبيّن بعد سبعة عشر سنة من التحقيقات أن لا علاقة لها به (أنظر صحف الفترة التي أعقبت تسمية ميليس رئيساً للجنة التحقيق).

26- كان تيري رود لارسن من هؤلاء الذين حاولوا التوفيق بين اتفاق الطائف والقرار 1559، وباعتبار هذا الأخير بمثابة صيغة دولية جديدة، لاستكمال تنفيذ أحكام الطائف حول حلّ الميليشيات، وتسليم أسلحتها لا سيما وأن اتفاق الطائف إرتدى صبغة دولية بتبنّي مجلس الأمن له في أكثر من مناسبة العام 1989 (أنظر ملحوظتين سابقتين رقم 12 و17) والواضح أنه إذا صحّ تلاقي النصّين في بعض النقاط، والاشتراك بشيء من الطبيعة القانونية على أساس ان اتفاق الطائف إرتدى طابعاً دولياً ما، إلا أن ظروف انعقاده وهدفه الأساسي في إرساء السلم الأهلي في لبنان، يختلف عما يظهر من تداعيّات للقرار 1559 في تهديد استمرار مثل هذا السلم الأهلي.

27- معلومات منشورة في جريدة السفير اللبنانية عدد 2005/8/18.

28- تصريح للشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله بتاريخ 2005/8/11 (صحف 2005/8/12).

29- من مقابلة مع حسين الخليل المستشار السياسي للأمين العام لحزب الله (صحيفة صدى البلد في 2005/8/20).

30- من خطبة الجمعة للسيّد محمّد حسين فضل الله (صحف 2005/8/20).

31- أنظر الصحف اللبنانية إبتداءً من 2005/8/22، حول ما رشح من تقرير ميليس الإجرائي المقدّم إلى مجلس الأمن الدولي، وكون القاضي الدولي قد طلب التحقيق مع خمسة مسؤولين سوريين في سياق عمله لكشف حقيقة اغتيال الرئيس الحريري.

32- مجدّداً الرئيس الفرنسي جاك شيراك (في خطابه أمام السفراء المعتمدين في فرنسا)، يدعو لبنان لتنفيذ القرارات الدولية 1559 و1595 و1614 «بشكل كامل»، وبعض الترجمات الأخرى تقول «حرفيّاً»، وسوريا إلى إعادة تأسيس علاقاتها مع لبنان على أسس جديدة، والإقبال على التغيّرات التي يترقّبها منها العالم والمنطقة المتحوّلة (صحف 2005/8/30).

33- ملفت رفض الرئيس اللبناني إميل لحود لطرح الفيدرالية (نموذج العراق مطروحاً في حينه)، معتبراً أنها تقوّي العصبيّات والغرائز، وتؤدّي إلى خراب المنطقة، ومن بينها لبنان (من كلمته في القصر الجمهوري خلال استقباله المشاركين في المخيّم الحواري «لشباب لبنان الواحد» (صحف 2005/8/26) وفي نفس الإتجاه، جاء كلام البطريرك صفير بالقول: «إن الخطر على لبنان شديد، وهو أصغر من أن يقسم فيدرالياً» (صحف 2005/8/30).

34- نقلاً عن مراسل صحيفة «المحرّر العربي» في بروكسل عدد 511 تاريخ 13-2005/8/19. وتفيد المعلومات أن الأميركيين مستعدّون لإرسال مئات المقاتلات والقاذفات الجوية وصواريخ توماهوك العابرة، والقذائف الانشطاريّة الموجّهة بأشعّة ليزر القادرة على تدمير المنشآت النووية والصاروخية والكيميائية والبيولوجية، إضافة إلى كسر ظهر القوة العسكرية التقليدية للدول المستهدفة بحيث تصبح عاجزة نهائياً. عدا عن كون إسرائيل تتجهّز بنوع من طائرات (F-15). يزيد مداها عن 5200كلم وقنابل ذكية موجّهة لتدمير التحصينات (الإيرانية) ما تحت الأرض، وذلك من ضمن تخطيط لقادة إسرائيليين لعمليّة ما على المنشآت النووية الإيرانية.

35- جاء حديث الرئيس الأسد ووعده في مجلّة دير شبيغل الألمانية، على أثر إلقاء اللوم على سوريا بمناسبة اجتماع مجلس الأمن الدولي في جلسة سرّية بتاريخ 2005/8/25، للبحث والاطّلاع على التقرير الإجرائي لرئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الحريري (أنظر صحف 2005/8/28).

وسبق لكلٍّ من وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ومندوب سوريا فيصل المقداد في المنظّمة الدولية، أن عبّرا عن الرغبة في التعاون مع اللجنة «لإنجاح تحقيق موضوعي ومستقل في الجريمة». في هذا الوقت، كان ديتليف ميليس رئيس اللجنة يجتمع في جنيف مع إثنين من الدبلوماسيين السوريين للبحث في كيفيّة ترجمة التجاوب السوري مع التحقيق.

36- من تلك الصيغ، تحويل المقاومة إلى لواء إقليمي ضمن مؤسّسة الجيش اللبناني، أو إلى شكل من أشكال «الحرس الوطني»، أو «الأنصار» وغيرها، أو ما شابه.

37- رجّح البعض الموقف السوري تجاه «حزب الله» بكون الحزب أبدى إستقلالية ملحوظة وعدم السير بالاستراتيجية السورية بعد الانسحاب من لبنان كما يجب، ويعتبرون بأن «الحزب» أضرّ بتحالفاته التي أجراها مع بعض القيّمين على «انتفاضة 14 آذار» بالكثير من حلفاء سوريا وأفقدهم الأكثريّة النيابية. أما ابتعاده نسبيّاً عن إيران، فيرد إلى كونها سعت إلى وراثة السوريين بعد انسحابهم من لبنان، والامساك بالوضع الشيعي فيه وربط ما أمكن من قوى وجماعات سياسية لبنانية وفلسطينية «بالحزب» مع تأمين ما أمكن من دعم مادي ومعنوي لها (أنظر: صحيفة صدى البلد اللبنانية عدد 2005/8/26).

38- تشير بعض الأوساط بأن «حزب الله» تلقّى بمناسبة زيارة أمينه العام إلى طهران في خلال

شهر آب 2005، وقبل أيّام معدودة على زيارة الرئيس الأسد إلى هذه الأخيرة، تهنئة القيادة الإيرانية على طريقة تعامله مع القرار 1559 ودفع استهدافه له، وأيضاً انفتاحه على معظم الأطراف (صحف 2005/8/13).

39- بمناسبة زيارة عبّاس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح المكلّف الملف الفلسطيني في لبنان، شاع خبر عزم السلطة الفلسطينية نقل ما بين ألف وثلاثة آلاف مقاتل فلسطيني من لبنان إلى القطاع بعد إتمام عملية الانسحاب الإسرائيلي منه، وذلك لتأكيد حضورها فيه في وجه بقية الفصائل - ومساهمةً في تهدئة بعض الهواجس تجاه توطين الفلسطينيين في لبنان، ناهيك عن طرح صيغ ضبط السلاح الفلسطيني من مثل إنشاء فصيل فلسطيني مسلّح مرتبط بقيادة الجيش اللبناني على غرار «جيش التحرير الفلسطيني» في سوريا وغيرها (صحف 11-2005/8/12).

الدفاع الوطني

الخطر النووي الإيراني: حقيقة أم وهم؟ السيناريو العسكري الإسرائيلي لضرب إيران

نزار عبد القادر*

عادت «مسألة السلاح النووي» الإيراني إلى الواجهة مع اقتراب موعد انعقاد جلسةٍ حاسمةٍ لمجلس أمناء المنظّمة الدولية للطاقة النووية والتي يفترض أن تحيل الموضوع إلى مجلس الأمن لبحث إمكانية فرض عقوبات على إيران.

وحدث في الآونة الأخيرة تطورات بارزة: أولاً، يتمثّل بالتصريح الذي أطلقه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد والذي قال فيه «يجب محو إسرائيل عن الخارطة»، ثانياً، إعلان إيران في نهاية تشرين الأول عن عزمها على تخصيب كمية من اليورانيوم في المنشأة النووية القريبة من أصفهان. ونقلت وكالة رويترز عن مصدر من المنظمة الدولية للطاقة النووية أن عمليّات تخصيب اليورانيوم قد بدأت بالفعل في المنشأة المذكورة[1]. ويبدو أن إيران قد تعمدت إعادة تشغيل منشآت التخصيب (التي تشكّل المحور الأساسي للنقاش الدولي حول البرنامج النووي الإيراني) قبل 24 تشرين الثاني، موعد انعقاد جلسة المنظمة الدولية للنظر في إحالة الملف الإيراني

*عميد ركن متقاعد، باحث في الشؤون السياسية والإستراتيجية، شغل وظائف عسكرية هامة منها قيادة المدرسة الحربية ونيابة رئاسة الأركان للعديد، وملحق دفاع في لندن. حائز على ماجستير في إدارة الأعمال وماجستير في الإدارة العامة، ودراسات عليا في المالية العامة.

لمجلس الأمن.

يشكّل القرار الإيراني صدمة للوكالة الدولية للطاقة النووية وللدبلوماسية الأوروبية الساعية إلى احتواء «خطر» النووي الإيراني من خلال المفاوضات.

وكانت إيران قد أعلنت للمنظّمة الدولية عن أنها تسعى لتخصيب مئة وخمسين برميلاً من ا لكعكة الصفراء إلى غاز Uranium Hexafluoride، والذي يمكن تحويله من خلال نظام القلب المركزي إلى يورانيوم مخصّب صالح لصنع قنبلة نووية واحدة[2].

تعيد تصريحات أحمدي نجاد والقرار الإيراني بإعادة تشغيل منشآت اليورانيوم، الخطر الذي تتحدّث عنه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل لأمنهما، إلى رأس الأولويات الاستراتيجية المشتركة.

وكانت الولايات والمتحدة وإسرائيل قد شكّلتا قبل سنة تقريباً فريقاً، لوضع خطة لهجوم مشترك ضد المنشآت النووية الإيرانية وذلك بإشراف أحد المسؤولين البارزين في وزارة الدفاع الأميركية دوغليس فيث. وكان نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني قد اعتبر أن إيران تأتي في رأس قائمة الدول «الماكرة» المعادية للولايات المتحدة، كما ألمح أن الولايات المتحدة يمكن أن «تحرّر إسرائيل من أية ضوابط لمهاجمة إيران»[3].

أثار تصريح أحمدي نجاد موجة غضب في الدول الغربية، لم تخفّف منها التفسيرات التي أعطاها الرئيس الإيراني حول ضرورة محو إسرائيل عن الخارطة بأنها تكرار للمواقف التاريخية لزعيم الثورة الإسلامية الخميني.

ويمكن أن تستغل إسرائيل هذا الغضب في الأسابيع أو الأشهر المقبلة من أجل إعادة التأكيد على مواقفها السابقة، والتي تسعى (إسرائيل) إلى تسويقها مجدداً لدى الولايات المتحدة من أجل إقناعها بضرورة القيام بعمل عسكري حاسم ضد المنشآت النووية الإيرانية[4].

يطرح تصريح أحمدي نجاد بالإضافة إلى مشروع إيران بتخصيب كمية من الكعكة الصفراء الصالحة لإنتاج قنبلة نووية، إمكانية هجوم إسرائيلي أحادي أو إسرائيلي-أميركي مشترك ضد المنشآت النووية الإيرانية.

سنركّز في هذا البحث على سيناريو يمكن أن تعتمده إسرائيل فيما لو قررت مهاجمة إيران بقواها الذاتية وعلى ردود الفعل التي يمكن أن تعتمدها إيران في مثل هذا السيناريو.

الموقف الإسرائيلي:

في آخر تقويم للقدرات النووية الإيرانية، رأى اللواء أهارون زئيفي رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية، أنها قد أصبحت على بعد ستّة أشهر لإتمام عملية تخصيب اليورانيوم، وعلى بعد سنتين تمّ إنتاج أول قنبلة نووية، ولم يقم الغرب بالعمل اللازم لمنعها «وفق كل التقديرات، لقد أصبح بمقدور إيران تخصيب اليورانيوم لإنتاج القنبلة النووية. ويلزمها فقط ستة أشهر لإنجاز هذه المهمة باستقلالية كاملة». جاء ذلك في محاضرة ألقاها زئيفي في مركز الدراسات الوطنية والأمنية في جامعة حيفا. وفي محاولة من أجل الضغط على أوروبا لتشديد ضغوطها على إيران أضاف زئيفي، يمكن للإيرانيين ضرب البرتغال بالأسلحة النووية، فإذا كان ذلك لا يثير خوف الأوروبيين بردّهم عليّ بأنهم كانوا تحت التهديد النووي أيّام الاتحاد السوفياتي، فإني سأشرح لهم بأن إيران تشكّل حالة مختلفة[5].

تعتبر إسرائيل أن الخطر النووي الإيراني سيكون موجّهاً بالأولوية ضدها، وهذا ما يدفعها إلى التخطيط لضربة عسكرية تدمّر فيها المنشآت النووية الإيرانية. وتقدّر مختلف التقارير بأن إسرائيل قد ذهبت في خططها إلى أبعد من استشعار أو تقويم الخطر الإيراني. هناك قناعة لدى القيادات الإسرائيلية حول ضرورة القيام بضربة استباقية ضد إيران على غرار الهجوم الاستباقي الذي نفّذته ضد مفاعل تموز (osirak) في العراق عام 1981[6].

رأى مائير داغان رئيس المخابرات الخارجية الإسرائيلية (موساد) في شهادة له أمام لجنة العلاقات الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي، بأن إيران قد اقتربت (في برنامجها النووي) من نقطة اللارجوع، وأن

احتمال إمتلاك إيران للسلاح النووي يشكّل أكبر تهديد لإسرائيل منذ إنشائها. وصرّح سيلفان شالوم وزير خارجية إسرائيل في 11 تشرين الثاني 2003 بأن إسرائيل «ليس لديها خططاً لمهاجمة المنشآت الإيرانية[7]. لكن بعد أقل من أسبوعين من تصريح شالوم، إعتبر شاوول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي، أثناء زيارته للولايات المتحدة أنه «لا يمكن لإسرائيل أن تسمح تحت أية ظروف لإيران بتملّك أسلحة نووية»[8]. وكانت الموساد قد أعلنت قبل ستة أسابيع عن وجود خطط إسرائيلية لشنّ هجوم وقائي بواسطة قاذفات أف (F16) ضد المراكز النووية الإيرانية[9].

تلتقي المخاوف الإسرائيلية مع المخاوف الأميركية من أن تتمكّن إيران من تطوير سلاح نووي. وذهب سيلفان شالوم في تصريحاته بعد لقائه المسؤولين الروس في موسكو في حزيران 2003 ، إلى أبعد من ذلك فجعل السلاح النووي في يد إيران بمثابة تهديدٍ شاملٍ للعالم بأسره. وكان ردّ إيفا نوف وزير الخارجية الروسي على ادعاءات شالوم بارداً، حيث تمسّكت موسكو بموقفها، بإعلان عزمها على متابعة بناء مفاعل بوشهر بالرغم من كل الهواجس التي أبدتها إسرائيل والولايات المتحدة. وأعلنت موسكو في تشرين الأول 2004 الانتهاء من بناء محطة بوشهر النووية، وبأن التشغيل معلّق بانتظار التوصّل مع الإيرانيين إلى اتفاقٍ لإعادة الوقود المستنفد إلى روسيا، والذي يمكن استخدامه للحصول على البلوتونيوم الصالح كوقود، لإنتاج القنبلة الذريّة، وذلك ضمن خطوة روسية لتهدئة المخاوف الأميركية والإسرائيلية. ومن المتوقّع أن تفتتح محطّة بوشهر في العام 2005، وأن قدرتها على الإنتاج هي ألف ميغاواط وتكلفتها 800 مليون دولار، وتصل إلى إنتاجها الأقصى في 2006.

يرى مارتن فان كرافند وهو باحث إسرائيلي في الشؤون الاستراتيجية، أن الأوضاع الاستراتيجية قد تدهورت بالنسبة لإيران، إذ يعتبر أن إيران شكّلت المستفيد الأكبر من حرب الخليج عام 1991. بعدما ضرب عدوّها الأساسي (العراق) بقساوة من قوات التحالف. لكن بعد اندحار العراق في حرب

الخليج الثانية عام 2003, فإن زوال نظام صدام حسين لم يقدّم لها أية منفعة بل على العكس، فقد وجدت إيران نفسها مطوّقة من قبل القوات الأميركية من اتجاهات ثلاث: من الغرب العراق، من الجنوب دول الخليج، ومن الشرق أفغانستان. وممّا يزيد في الوضع سوءاً، تواجد القوات الأميركية في قواعد عدّة في جمهوريات وسط آسيا أي على طول حدودها الشمالية الشرقية[11].

لكن الطوق الأميركي لا يبرّر الاندفاع الإيراني لتطوير السلاح النووي، أو صنع صاروخ شهاب (3)، فالقوات الأميركية تمتلك من القدرات التقليدية والنووية ما يمكّنها من تدمير كل القدرات الإيرانية مهما تعاظمت، كما أن إدارة بوش قد أعطت كل المؤشرّات بأنها تضع إيران منذ الآن ضمن الأهداف المستقبلية المحتملة للهجوم، خصوصاً بعدما صنّفها الرئيس بوش ضمن دول «محور الشر» إلى جانب عراق صدام حسين وكوريا الشمالية.

لا يمكن الافتراض أن القيادة الإيرانية بشقّيها المحافظ والإصلاحي لا تدرك مخاطر الدخول في مواجهة نووية مع الولايات المتحدة، ولكن يمكن لإيران التهديد بالسلاح النووي، في حال امتلاكها له، إذا شعرت بأن الولايات المتحدة هي على وشك شنّ هجوم تقليدي واسع ضدّها على غرار ما حدث في الحرب على العراق. وتدرك إيران بالمقابل أن امتلاكها للسلاح النووي سيؤثّر على موازين القوى الإقليمية، كما أنه سيؤثّر على سلوكية كل دولة من جيرانها بما في ذلك إسرائيل. ويمكن أن تلجأ إيران في بعض الحالات إلى نوع من الابتزاز السياسي من خلال فائض القوة التي يؤمّنها سلاحها النووي، ولكن يبقى ذلك ضمن إطار النظريّات السياسية التي تروّج لها إسرائيل، من أجل تأليب الرأي العام الإقليمي والدولي ضد إيران وضد سعيها لامتلاك القنبلة النووية.

يذهب الإسرائيليون في حملتهم ضد إيران «النووية» إلى اعتبار أن إسرائيل تشكّل الهدف الأساسي بالنسبة للسلاح النووي الإيراني. ويقول هذا المنطق الإسرائيلي بأن روسيا والهند وباكستان يملكون الوسائل

«النووية» للدفاع عن أنفسهم ضد الخطر الإيراني. وأنه في حال استطاعت إيران بناء صاروخ قادر على الوصول إلى أوروبا، وفق ما ذكرت بعض التقارير الإعلامية، فإن على الاتحاد الأوروبي أن يتحرّك ويعبئ الإمكانات اللازمة لحماية نفسه. ويطرح الإسرائيليون السؤال: ولكن ماذا بالنسبة لإسرائيل[12]؟

ردّ على هذا السؤال اللواء أهارون زئيفي فكرش رئيس الاستخبارات العسكرية في تموز 2003، بأن إسرائيل، وعلى عكس الفكرة السائدة، يجب أن لا تشعر بالخوف الذي يمكن أن تشعر به أية دولة متوسطية أخرى، لأن إسرائيل هي الآن الدولة الوحيدة في العالم التي طوّرت ونشرت نظاماً صاروخياً متكاملاً للدفاع ضد الصواريخ، من خلال منظومة بطاريات أرو وباتريوت.

وهناك إلى جانب الوسائل الدفاعية، القدرات النووية الهجومية التي تمتلكها إسرائيل والتي وفق تقديرات المصادر الأجنبية، قادرة أن تحوّل كل إيران إلى «صحراء مشعّة»[13].

يتملّك في المقابل إسرائيل شعور بالإحباط لجهة فعاليّة نظام وآلية التحقّق من قبل الوكالة الدولية من المسار السلمي للبرنامج النووي الإيراني. وكتب في هذا الصدد في أيار 2003، افرايم إسكولاي وهو مسؤول رسمي سابق في وكالة الطاقة النووية الإسرائيلية، مقالاً لمؤسّسة «جافي» للدراسات الاستراتيجية يقول «هناك فشل فاضح في نظام الرقابة والتحقّق، يؤكّده عجز الوكالة الدولية وسماحها لإيران بمتابعة برنامجها الطموح. وفي كل الحالات، فهي عاجزة عن وقفها أو تحويلها عن تطوير أسلحة نووية. ستجد آلية التفتيش نفسها عاجزة عن إثبات أي شيء، وذلك من خلال المنطق الذي يقول بأنه يصعب التأكّد من النوايا من خلال الاستناد على عمل قانوني».

تطرح إسرائيل هواجسها من الخطر النووي الإيراني على كل دوائر القرار الأميركية، وهي تلحّ بضرورة التحضير لعمل عسكري حاسم لتدمير

البنى النووية الرئيسية في إيران وخصوصاً في «بوشهر» و «ناطنز» و«أراك». وذكرت بعض المعلومات والتقارير نقلاً عن ضابط استخبارات إسرائيلي رفيع المستوى، أن الرئيس بوش «قد توصّل إلى قناعة مطلقة بأن إيران تشكّل تهديداً لإسرائيل يفوق التهديد الذي كان يمثّله العراق». وأكّدت مصادر وزارة الدفاع الأميركية إيفادها لبعض المخططين العسكريين إلى تل أبيب، لدرس خطط مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية[14].

تأخذ التسريبات الإعلامية طابع الحرب النفسية بين إيران من جهة، وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى. لقد ردّت إيران على هذه التهديدات من خلال عرضها العسكري في طهران، بعرض صواريخ شهاب2 وشهاب3. وشعارات تدعو لمحو إسرائيل عن الخريطة، وأخرى تدعو إلى سحق إسرائيل، وكتب على شعار رافق أحد الصواريخ: «بهذا السلاح يمكننا ضرب الأسطول الأميركي في المتوسّط وفي الخليج». بالمقابل هناك تسريبات إسرائيلية حول إمكانية أن لا تقتصر الهجمات على المواقع النووية الرئيسية بل تتعدّاها لتشمل مرافق أخرى، من خلال استعمال أنظمة إلكترونية متطوّرة، من إنتاج إسرائيلي قادرة على:

- ❖ تعطيل نظام الاتصالات بين كل القيادات العسكرية الإيرانية.
- ❖ تعطيل كل النظام المصرفي الإلكتروني في إيران.
- ❖ تعطيل كل نظام النقل العام في إيران[15].

يقول ضابط مخابرات إسرائيلي أن «نظام الهجوم الإلكتروني متطوّر جداً، ويمكن توجيهه ضد الأهداف المنتقاة كأهداف عسكرية، وحسنته الكبرى أنه لا يعطّل أنظمة المستشفيات. وأن بإمكانها تجميد حركة الأنظمة الإلكترونية دون التأثير على العاملين عليها».

يبدو أن الاتفاق الأوروبي - الإيراني لم يعط ما يكفي من التطمينات لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، وبأن هذه الأخيرة مستعدّة لإعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل لإطلاق عمليّة عسكرية مدمّرة في الوقت المناسب، ويرجّح أن هذا مؤجّل لبعض الوقت بانتظار استنفاد كل الجهود الديبلوماسية التي

تقوم بها الدول الأوروبية والوكالة الدولية، وخصوصاً الخطوة المنتظرة لجهة توقيع إيران من جديد لاتفاقية عدم الانتشار... وتعديل الاتفاقية الأوروبية - الإيرانية بحيث تحدّد مهلة سريانها لجهة توقّف إيران عن تخصيب اليورانيوم. لكن تستمر في الوقت نفسه الاستعدادات الإسرائيلية للعملية العسكرية بموافقة وبدعم لوجستي وتقني من الولايات المتحدة. في هذا الإطار لم يعد سرّاً أن الولايات المتحدة قد زوّدت إسرائيل وضمن إطار المعاهدة العسكرية المعقودة بينهما بخمسمئة قنبلة من طراز BLU-109 والتي تعرف باسم «مفجّر الأطمات». واستلمت إسرائيل هذه القنابل في تشرين الثاني 2004. ويبدو أن هذه القنابل ستكون مخصّصة للهجوم على المنشآت الإيرانية المحصّنة والمدفونة تحت الأرض مثل مجمّع «ناطنز» قرب أصفهان القائم تحت الأرض والذي تستعمله إيران لتخصيب اليورانيوم. وتفيد المعلومات أن هناك ألف أنبوب تعمل بطريقة الطرد المركزي، فيما تستمر الخطط لبناء خمسين ألف أنبوب. وجرى بناء هذا المجمّع تحت الأرض بعمق ثلاثين قدماً، وتبلغ سماكة الإسمنت المسلّح في جدرانه وسقفه ثمانية أقدام، ويقدّر عدد العاملين فيه بألف عامل وفّني.

مع بداية الولاية الثانية للرئيس بوش، ومع قرب موعد التوضيحات التي ينتظرها لتحديد مدى التزام إيران بالمطالب الأوروبية أو باتفاقية منع الانتشار، يمكن توقّع تحديد صورة الموقف الأميركي من خلال الإجابة على عددٍ من الأسئلة: ماذا تريد الولايات المتحدة من الوكالة الدولية؟ ما هي الشروط التي يجب تطبيقها على إيران؟ هل تكتفي بدبلوماسية «الرشوة» الأوروبية؟

السيناريو الإسرائيلي للهجوم

يرتبط إطلاق العملية الإسرائيلية ضد المنشآت الإيرانية، بالموقف الذي ستتّخذه الولايات المتحدة على ضوء فشل الجهود الدبلوماسية. ولكن تشعر إسرائيل بالطمأنينة مع رئاسة بوش الثانية، «إننا نرى في كسب بوش للانتخابات الرئاسية دعماً لأي عمل تقوم به إسرائيل ضد إيران التي تمثّل

تهديداً لإسرائيل وللمصالح الأميركية في المنطقة» هذا ما صرّح به مصدر رفيع في جهاز الموساد الإسرائيلي[16].

إذا قرّرت إسرائيل التصرّف بمبادرة ذاتيّة لضرب المنشآت النووية الإيرانية، فإن مهمّتها ستكون أصعب وأكثر تعقيداً من الهجوم الذي نفّذته ضد مفاعل تموز في العراق في حزيران عام 1981. إن المواقع الإيرانية في بوشهر وناطنز وأراك هي أبعد بكثير من مفاعل تموز، كما تفصل بين هذه المواقع الثلاث مئات الأميال، ويترتّب «دون شك» على ذلك مصاعب كبرى إذا ما قرّرت تنفيذ الهجوم على الأهداف الثلاثة في آنٍ معاً، من أجل تحقيق المفاجأة. وتحدّث عن هذه المصاعب يفتاح شابير أحد المحللين الاستراتيجيين الإسرائيليين، فرأى «أن الخيارات الإسرائيلية لمواجهة التهديد الإيراني هي جدّ محدودة. هناك معضّلة كبيرة تواجه الضربة الوقائية الإسرائيلية ضد المنشآت النووية أو مواقع عديدة وموزّعة على مساحة كبيرة، ومحميّة ومحصّن بعضها تحت الأرض»[17]. بالإضافة إلى هذه المعضّلة المعقّدة، فهناك مشكلة الحصول على أذونات بالطيران في أجواء دول عديدة كتركيا، والعراق، والأردن، والمملكة العربية السعودية، من أجل الوصول إلى مختلف المواقع الإيرانية. ويجب أن نتوقّع رفض كل هذه الدول إعطاء مثل هذا الترخيص وذلك قياساً على رفض العديد منها وخصوصاً تركيا إعطاء الإذن للقوات الأميركية لمهاجمة العراق بالرغم من كل الضغوط والإغراءات التي مارستها واشنطن عليها. وتمثّل قضيّة الهجوم على إيران كدولة إسلامية مشكلة سياسية وداخلية لجميع أنظمة هذه الدول، ويصعب بالتالي تصوّر تجاهلها لمثل هذا العبور الإسرائيلي لأجوائها دون القيام بعمل ما سياسي أو عسكري، وما ينطبق على تركيا ينطبق على السعودية. فالحكم الإسلامي في تركيا، والمواجهة السعودية مع فلول القاعدة لا يسمحان تحت أية ظروف إعطاء أية تسهيلات للهجوم على إيران، سواء كان الهجوم إسرائيلياً أو أميركياً.

إذا تغاضى الأردن عن عبور الطائرات الإسرائيلية لأجوائه، فإن عليها

المرور في الأجواء العراقية للوصول إلى إيران، والتي تسيطر عليها القوات الأميركية، وإن مثل هذه الموافقة الأميركية ستزيد من المعضّلات التي يواجهها الوجود الأميركي داخل العراق، حيث يمكن أن تنضم كل القوى الشيعيّة العراقية الخاضعة للنفوذ الإيراني إلى المقاومة التي تقودها فلول البعث ونظام صدام. إن التحضيرات الإسرائيلية للهجوم على المنشآت النووية الإيرانية هي عملية مستمرّة وخطيرة في أبعادها السياسية والعسكرية وهي تجري بالتشاور مع الولايات المتحدة. وقد تترتّب عليها نتائج دراماتيكية على صعيد الأمن الإقليمي، ومن المؤكّد بأنه لا يمكن لإسرائيل، حتى ولو افترضنا نجاح قصفها للمنشآت الرئيسية أن تنفّذ مثل هذه العملية دون الحصول على ضوء أخضر أميركي، بالإضافة إلى حصولها على دعم لوجستي وتقني واسع، بالإضافة إلى العمل على احتواء كل التداعيّات السياسية والديبلوماسية والأمنية التي يمكن أن تتسبّب بها العملية. تفترض خطورة العملية والشكوك التي ستحيط بتنفيذها القيام أولاً بتقويم متعدّد الوجوه، بحيث يجري درس الخطوة الأخيرة من العملية قبل البدء بتنفيذ الخطوة الأولى، فلا يترك أي عامل سياسي وأمني وعسكري للصدف. ومن هنا فإن التحضير للخطة لا بدّ أن يمرّ على مراحل ووفق التدرّج الآتي:

أولا: تقويم المخاطر

تبدأ هذه المرحلة من خلال اعتماد عملية تقويمية للأبعاد والأخطار السياسية التي ستترتّب عليها، ويبدو أن مثل هذا التقويم الاستراتيجي قد بدأه بالفعل أرييل شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية في 8 أيلول 2004، عندما صرّح لصحيفة «جيروزاليم بوست» بأن المجتمع الدولي لم يفعل ما فيه الكفاية من أجل وقف البرنامج الإيراني ومنعها بالتالي من صنع السلاح النووي.

وحذّر شارون من أن إسرائيل ستتّخذ كل الإجراءات المناسبة من أجل

الدفاع عن نفسها. وشدّد على أن إيران تسعى بجد للحصول على أسلحة نووية، وهي تفعل ذلك عن طريق «الخداع والمراوغة والتمويه». وأضاف بأن الجهود الدولية لاحتواء الطموحات الإيرانية لم تكن كافية. إن معالجة الوضع الراهن تفترض ممارسة أقصى الضغوط بما في ذلك إحالة المسألة على مجلس الأمن من أجل فرض العقوبات المناسبة على طهران. ورأى شارون بأن إسرائيل ستتّخذ كل الخطوات اللازمة للدفاع عن نفسها ضد التهديد الإيراني.

يبدو بوضوح أن الموضوع النووي الإيراني هو محط تقويم كل المسؤولين الإسرائيليين وخصوصاً في الدوائر الدفاعية والمخابراتية.

رأى رئيس أركان الجيش الجنرال موشي يعالون في تقويم قدّمه أمام ندوة نظّمها المعهد الدولي للسياسة المضادة للإرهاب في هرتزليا بأن «التحدّي لا يواجه إسرائيل وحدها... فالمجتمع الدولي يجب أن يتعامل معه سياسياً أو اقتصادياً، لإقناع إيران بالتخلّي عن برنامجها (النووي)... وإلا فإن علينا أن نجري تقويمنا الخاص». وكان يعالون قد أدلى بتصريحات سابقة كان أهمها ما قاله لصحيفة «يديعوت احرونوت»، حيث دعا إلى ضرورة توقيف إيران عن التقدّم في برنامجها الهادف لصنع الأسلحة النووية، «إن إيران جاهدة للحصول على قدرات نووية وإنني أقترح أن نأخذ هذا الأمر على عاتقنا وأن لا نتّكل على الآخرين، فالشرق الأوسط سيكون مختلفاً عما هو الآن، وإن الحكومات المعتدلة ستصبح أكثر تطرّفاً. ونقلت «يديعوت احرونوت» في 23 آب 2004، تقويماً متشائماً للمسؤولين الإسرائيليين الذين رفضوا المقولة بأن مفاعل بوشهر سيتأخّر إنجازه سنة كاملة، حيث رأوا أن الصور التي تقدّمها الأقمار الصناعية تؤكّد أن أجهزة التبريد للمفاعل قد أنجزت في عام 2002، وبأن كل التحضيرات، وفق رأي الخبراء، قد أنجزت من أجل تشغيل المفاعل، ولكن الإيرانيين لا يريدون الاعتراف بذلك كجزء من خطّة التمويه والخداع التي يتّبعونها.

وكان اللواء دان هالوتز رئيس الأركان الجديد والقائد السابق لسلاح

الجو الإسرائيلي، قد قدّم تقويماً نشرته «يديعوت احرونوت» في 14 أيلول 2004 بأن على إسرائيل أن تنتظر ما ستفعله الأسرة الدولية لوقف البرنامج النووي الإيراني، وإذا هي قصّرت، عندها لا بدّ من الاتكال على أنفسنا... إن إيران تملك القدرة التكنولوجية التي تؤهّلها لصنع السلاح النووي خلال سنة أو ثلاث سنوات، وفق مختلف التقديرات... إذا أضفنا إلى ذلك الأيديولوجيا الإيرانية والتي تدعو إلى محو إسرائيل من الوجود، فإن القدرة النووية ستبقى مصدر قلق كبير بالنسبة لنا».

أما التقرير الاستخباري الذي قدمته الموساد في 21 تموز 2004، فقد تضمّن تقويماً بأن إيران ستمتلك السلاح النووي في عام 2008، وذلك وفق ما ذكرته صحيفة «معاريف» في عددها في 22 تموز 2004. يستنتج التقويم الذي تضمّنه التقرير المذكور، بأن حصول إيران على السلاح النووي يشكّل أكبر تهديد لوجود إسرائيل. وكانت المخابرات التابعة للدفاع قد قدّرت إمكانية حصول إيران على السلاح النووي في عام 2005. ويدرك الإسرائيليون الآن أنه في حال التزمت إيران بوقف تخصيب اليورانيوم وفق الاتفاق مع الأوروبيين، فإن ذلك سيؤخّر برنامجها لعدّة سنوات، لأن كل توقّف في عملية التخصيب لا يعني إمكانية استئنافها من حيث توقّفت بل هناك ضرورة لبدء العملية من جديد ومن نقطة البداية.

لا يكفي أن تقوم إسرائيل منفردة بالتهديد النووي الإيراني لوجودها، فالقرار الإسرائيلي حول هذه المسألة الشائكة، لا بدّ أن يبقى ناقصاً إذا لم يقترن بالموافقة الأميركية. إن قيام إسرائيل بعملية عسكرية ضد إيران سيبقى في نظر المجتمع الدولي جزءاً من جزئيات الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، وتحديداً تجاه إيران. ومن هنا لا يمكن تصوّر قيام إسرائيل بأي عمل عسكري ضد إيران مستندة فقط على تقويمها الخاص، فالتقويم حتى ولو كان إسرائيلياً صرفاً، فإنه لا بدّ أن يخضع للتمحيص والموافقة من قبل دوائر الخارجية والدفاع في واشنطن. في المحصلة، تدرك القيادات الإسرائيلية مدى حاجتها للدعم الأميركي المتعدّد الوجوه من أجل تنفيذ

العملية المعقّدة ضد إيران، ضمن حدود مقبولة من الفعالية والنجاح.

ثانياً: الدعم الأميركي المطلوب

إذا أقدمت إسرائيل على تنفيذ هجمات جوية أو صاروخية وقائية ضد المنشآت الإيرانية، فمن المؤكّد أن يترتّب على ذلك نتائج سياسية وديبلوماسية خطيرة. من المتوقّع أن تدعو إيران مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد، وتطلب من الشرعية الدولية إستصدار قرار يدين العمل الإسرائيلي. ومن المتوقّع، في مثل هذه الحالة، أن يلقى الطلب الإيراني الدعم والتأييد الدوليين من أجل تأمين عدد الأصوات اللازمة في مجلس الأمن، لدعم المطلب الإيراني. وهنا ستبرز الحاجة الإسرائيلية الماسة للدعم الأميركي من أجل مواجهة احتمال الإدانة، والتي قد تصل إلى حدّ الحاجة إلى استعمال أميركا حقّ النقض لحماية حليفتها إسرائيل. تتطلّب الخطّة الإسرائيلية للهجوم أولاً، موافقة أميركية مسبقة على استعمال طائرات (أف 15 وأف 16) الأميركية الصنع، من أجل تنفيذ مثل هذا الهجوم، وأيضاً بعض الذخائر الذكية اللازمة للهجوم من الترسانة الأميركية.

ستجد إسرائيل نفسها بأمسّ الحاجة للدعم الاستعلامي والاستخباري الأميركي من أجل تحقيق أفضل معلومات، للتعرّف على الأهداف النووية الإيرانية، وطبيعة هذه الأهداف، وتحديد الطرق الفاعلة لمهاجمتها. ولا يمكن أن تغفل إسرائيل مدى حاجتها للقدرات الاستعلامية التقنية بعد الهجوم، وذلك من أجل تقويم نتائج القصف وتقدير مدى الأضرار اللاحقة بالأهداف الرئيسية والمحصّنة.

ستتمثّل المخاطرة الإسرائيلية الديبلوماسية والسياسية في الموقف الذي سيتّخذه الاتحاد الأوروبي، خصوصاً إذا نفّذت الضربة الوقائية، في وقت تستمر فيه الترويكا الأوروبية - فرنسا وألمانيا وبريطانيا - في مساعيها من أجل إيجاد المخارج الديبلوماسية الناجعة لمعالجة البرنامج النووي الإيراني. في مثل هذه الحالة، سيكون الرد الأوروبي على المبادرة الإسرائيلية قاسياً،

خصوصاً وأن أوروبا قد جهدت للحصول على تأييد الرئيس بوش لتسوية سياسية. وكان اللافت في هذا الموضوع، الموقف الذي عبّر عنه وزير الخارجية البريطانية جاك سترو مؤخّراً لإذاعة بي بي سي حيث قال «لا أرى أية ظروف تبرّر شنّ عمل عسكري على إيران» سواء كان هذا العمل مستقلاً وبمعزلٍ عن الإرادة الأميركية، وسيترتّب عل مثل هذه الفرضية تداعيّات ديبلوماسية أقوى من تلك التي تسبّب بها الهجوم الأميركي على العراق بقرار أحادي. ويمكن هنا الاستنتاج بأن استمرار العملية السياسية الأوروبية - الإيرانية تشكّل درعاً «شبه واقياً» من احتمال قيام إسرائيل بهجوم جوّي ضد إيران بقرار أحادي أو بموافقة ضمنيّة أميركية.

«إذا قررت الدولة العبرية أن هناك حاجة لحل عسكري، فإن على القيادة العسكرية تقديم هذا الحل». هذا ما صرّح به رئيس أركان القوات الجوية الإسرائيلية اللواء إليعازر شكيدي لإحدى الصحف في منتصف أيلول 2004. وأضاف بأنه لا يمكنه أن يقدّم معلومات خاصة حول هذا الموضوع. وهناك العديد من التقارير الإعلامية التي صدرت في الصحافة الإسرائيلية والأميركية، والتي تتحدّث عن تجهيز خطط إسرائيلية وتدريبات تجري في صحراء النقب استعداداً لمثل هذا الهجوم.

أما الدعم الأميركي الأساسي، فيتركّز على المساعدات العسكرية الأميركية اللازمة لتأمين أفضل النتائج الممكنة في الهجوم. وذكرت صحيفة هاآرتز الإسرائيلية في عدد 21 أيلول 2004، بأن الولايات المتحدة قد استجابت لطلب إسرائيلي لشراء ما قيمته 319 مليون دولار من الذخائر الخاصة. ويتضمّن طلب الشراء خمسة آلاف قنبلة ذكية، كما يتضمّن شراء ألفين وخمسمئة قنبلة زنة طن واحد، وخمسمئة قنبلة زنة مئتين وخمسين رطلاً و850 قنبلة موجّهة JDAM بالإضافة إلى 500 قنبلة موجّهة بواسطة JDAM من طراز BLU-109 الخاصة بتدمير التحصينات العميقة تحت الأرض. ويبدو بوضوح أن هذه الذخائر تمثّل الحاجات الإسرائيلية لمهاجمة عشرات الأهداف النووية الإيرانية.

ويعتقد عدد من الخبراء بأن إسرائيل ستلحق طلبها بالذخائر بإضافة عدد من قنابل BLU-113 والتي ستخصّصها لضرب منشآت ناطنز المحصّنة تحت الأرض، حيث يمكن لهذه القنابل اختراق أكثر من ستة أمتار من الإسمنت المسلّح، كما يمكنها اختراق أكثر من ثلاثين متراً من الأرض الصلبة.

ثالثاً: الأهداف النووية والصاروخية الإيرانية.

يقدّر الخبراء عدد المنشآت النووية الإيرانية، وفق ما نشرته بعض وسائل الإعلام الغربية والإسرائيلية، بما يتراوح ما بين ستة وثلاثين وأربعين منشأة، وهي موزّعة على كل المناطق الإيرانية. ونجحت بعض التقارير إلى رفع العدد إلى 200 منشأة، ويأتي هذا التضخيم نتيجة القصور في النظام الاستعلامي الغربي والإسرائيلي، وأيضاً بسبب سياسة التمويه والخداع التي اعتمدتها إيران لإخفاء نشاطاتها النووية أو تلك المتعلّقة بصناعة الصواريخ المتوسطة المدى.

من الصعب جداً الاعتقاد أن بمقدرة إسرائيل أو حتى الولايات المتحدة تنفيذ غارات جوية مدمّرة على مثل هذا العدد الكبير من الأهداف سواء بسبب تحصينها وتمويهها أو بسبب وسع رقعة انتشارها على طول وعرض بلد كبير مثل إيران، ويبدو أنه حتى أيلول 2004, ووفق ما ذكرته تحليلات المركز الثقافي لسياسة عدم الانتشار «فإن الولايات المتحدة وإسرائيل لا تملكان ما يكفي من المعلومات حول الأهداف الإيرانية النووية التي يجب تدميرها. في الواقع فقد نجحت إيران في تمويه وإخفاء نشاطاتها النووية عن الولايات المتحدة. ويرى محلّلو المخابرات والوكالة الدولية للطاقة النووية بأن هناك إمكانية أن تحتفظ إيران بصورة سرية بكل ما تحتاجه لصنع قنبلة نووية، بعد تدمير كل منشآتها الرئيسية المعروفة. واعترفت الوكالة الدولية مؤخّراً بأنه لا يمكنها الادعاء بأنها تملك القدرة على اكتشاف كل النشاطات النووية (غير المرخّص بها) الإيرانية[19].

من هنا تبرز الحاجة لدى المخطّطين العسكريين الإسرائيليين إلى وضع

لائحة أولويات بالأهداف المراد تدميرها وفقاً للقدرات العسكرية المحدودة والمتوفّرة، وذلك من ضمن تقويم عام للنتائج المتوخّاة، والتي تتراوح ما بين وقف أو تأخير الجهد الإيراني لاقتناء السلاح النووي. لا يمكن لإسرائيل من خلال قدراتها المحدودة، وبسبب المسافات الطويلة، وعدم امتلاكها لقاذفات كبيرة أن تحقّق كل طموحاتها بتدمير المواقع النووية المشتبه بها، أو المواقع الصناعية التي تنتج الأسلحة الصاروخية، أو مواقع انتشار الصواريخ التي يمكن أن تستعملها إيران ضد إسرائيل إذا ما أرادت الرد على الهجوم «الوقائي». ذكر تقرير نشرته صحيفة معاريف الإسرائيلية في تشرين الاول 2004، أن أرييل شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية قد طلب من مائير داغاني رئيس جهاز «الموساد»، بذل أقصى الجهود لجمع المعلومات حول البرنامج النووي الإيراني، وعلى أساس أن «إيران تشكّل أخطر عدو بالنسبة لإسرائيل» وبأنه هناك تنسيق استعلامي بين الجهود الاستعلامية الإسرائيلية والأميركية في هذا الخصوص، والتي تصل إلى أدق التفاصيل.

وكانت مجلّة دارشبيغل الألمانية قد ذكرت في تشرين الأول 2004، بأن وحدة من «الموساد» قد تلقّت أمراً قبل شهرين لتحضير خطّة هدفها تدمير عدد من المواقع الإيرانية. وذكر التقرير بوجود ثلاثة مواقع إيرانية رئيسية معروفة هي بوشهر وناطنز وأراك. واعتبرت دارشبيغل أن الخطة التي أعدّتها «الموساد» قد سلّمت للقوات الجوية الإسرائيلية وهي تتضمّن هجوماً منسّقاً على ستة أهداف نووية إيرانية. ونسبت المجلة معلوماتها إلى ضابط من سلاح الجو الإسرائيلي والذي رأى أن الخطة لتدمير المواقع النووية الإيرانية «هي معقّدة، ولكن يمكن تنفيذها».

ويأتي في رأس قائمة الأهداف الستّة التي أعدّتها إسرئيل أهمّ ثلاثة مواقع نوّوية معروفة وهي:

• محطة «بوشهر»:

وهي عبارة عن مجمّع يضم مفاعلان يعملان بالماء الخفيف ويقع جنوب

غرب أصفهان. وكانت عمليات بناء هذا المركز قد بدأت عام 1975 تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي. بعد قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979، أفتى آية الله الخميني أن السلاح النووي لا يمكن جوازه إسلامياً، وقد أمر بإقفال موقع بوشهر. عام 1991، وقّعت طهران عقداً مع روسيا بقيمة 800 مليون دولار من أجل استكمال بناء مفاعل بوشهر. قوة المفاعل هي ألف ميغاواط ومن المتوقّع تشغيله عام 2005. في المباحثات التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع روسيا ومع إيران، اعتبرت الوكالة أن بوشهر لم تعد تشكّل هاجساً لها، فهي محطّة لإنتاج الطاقة. وكان محمد البرادعي رئيس الوكالة الدولية، قد أشاد بالقرار الروسي باسترجاع الوقود المستنفذ من محطة بوشهر، وأن ذلك مع فتح المحطة للتفتيشات المفاجئة من قبل المفتّشين الدوليين لم تعد بوشهر مصدراً للقلق. ولكن عادت إيران وأكّدت نيّتها وحقّها في إنتاج الوقود اللازم للمحطة محلياً، وهذا القرار بالإضافة إلى أي تعديل في برنامج التفتيش بقرار أحادي سيفتح المجال أمام إيران للحصول على كميات من البلوتونيوم صالحة لصنع السلاح النووي خلال فترة وجيزة. وهناك معلومات إضافية عن توقيع العقد الجديد لإنشاء المفاعل الثاني بقوة ألف ميغاواط.

❖ **محطة «ناطنز»:**

ناطنز هي منشأة نووية سرّية، كشفت عن وجودها معلومات قدّمها المجلس الوطني للمقاومة في إيران (NCRI) في 15 آب 2002 - (جماعة إيرانية معارضة لنظام الجمهورية الإسلامية).

أظهرت الصور المأخوذة، من مقر صناعي في كانون الأول عام 2002, مؤشراً على استعمال هذه المنشأة في عمليات تخصيب اليورانيوم بواسطة تقنية الطرد المركزي[15].

ودعت إيران في وقت مبكّر من العام 2003 الوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارة منشأة ناطنز التي كانت لا تزال قيد الإنشاء. ورفع المفتّشون الدوليون

إلى مدير الوكالة في شباط عام 2003 تقريراً كاشفين فيه بأن المنشأة التي هي على وشك الإنجاز، ستخصّص من أجل عمليات تخصيب اليورانيوم، وذلك من خلال إقامة ألف أنبوب (1-1000P) تستعمل في عملية الطرد المركزي.

وفي تقرير لاحق، تعارضت معلومات الوكالة الدولية (2003) مع المزاعم الإيرانية بنفي قيامها بأية عمليات لتخصيب اليورانيوم، واتجهت شكوك الوكالة إلى إمكانية استعمال المنشأة كمحطة لما يعرف Enriching Plant Plant Pilot Fuel - (PFEP)

وتأكّدت شكوك الوكالة لاحقاً من خلال اكتشافها لذرات من اليورانيوم المخصّب HEU. ومن أجل تبديد هذه الشكوك ادعت إيران أن ذرات HEU التي وجدت على المعدّات هي نتيجة تلوّث المعدّات في بلد المصدر.

ما يطرح علامات استفهام حول الادعاء باستعمالها فقط للأبحاث العلمية. ويبدو أن هناك الآن تركيزاً خاصاً على وضع هذه المنشأة تحت الرقابة «القاسية» للوكالة الدولية، وعلى أساس أنها تشكّل الهاجس الأساسي في عملية تطوير إيران للوقود اللازم لصنع القنبلة النووية عن طريق تخصيب اليورانيوم.

يقدّر العلماء بأن هذه المنشأة قادرة من خلال 50000 أنبوب للطرد المركزي إنتاج كمية من الوقود النووي لبناء عدة قنابل نووية سنوياً. ويمكن لإيران الاكتفاء ذاتياً لصنع ما تحتاجه من اليورانيوم المخصّب وذلك عن طريق مناجمها الكائنة في مقاطعة يزد ومعالجتها في محطة ناطنز.

❖ **محطة «أراك»:**

أراك هي الموقع الذي يجري فيه بناء منشأتين لإنتاج الماء الثقيل. وكانت مجموعة إيرانية قد كشفت وجود هذا الموقع في آب 2002. وعندما زاره المفتّشون الدوليون واطلعوا على حقيقة العمل فيه، برّرت إيران ذلك الإدعاء بأن الغاية من إنتاجها للماء الثقيل يعود إلى رغبتها في تصديره إلى دول

أخرى. لكنها عادت واعترفت بأن إنتاجها معد للاستعمال في مفاعل للأبحاث بنته في موقع أراك. والمنشأة الثانية هي عبارة عن مفاعل نووي بقوة أربعين ميغاواط يعمل بالماء الثقيل سيجري بناؤه بدءاً من العام 2004. ويعتبر هذا المفاعل مصدراً آخر لبناء إيران للسلاح النووي عن طريق البلوتونيون. يستعمل المفاعل في أراك ديوكسيد الأورانيوم، والذي بعد احتراقه يمكن فصل البلوتونيوم عبر تقنية خاصة - ويقدّر إنتاج كمية ثماني إلى عشر كيلوغرام من البلوتونيوم سنوياً، وهي كميّة كافية لصنع قنبلة نووية واحدة على الأقل. ويقول الإيرانيون بأن هذه المنشأة مخصّصة للأبحاث النووية الطبية.

- أهداف أخرى:

هناك لائحة كبيرة تضمّ المواقع المختلفة التي تشك الوكالة الدولية أو وكالات الاستخبارات ومعاهد الأبحاث الغربية بأنه جزء من البرنامج النووي الإيراني الواسع، بما فيها بعض المراكز الجامعية أو تلك المموّهة في مراكز للأبحاث الزراعية، أو غيرها.

إن الوكالة الدولية وحدها قادرة على التحقّق من حقيقة وجود نشاط نووي في هذه المراكز، من خلال إيفاد مراقبيها الدوليين للتأكّد من نوعية العمليات أو الأبحاث التي تجري في هذه المواقع.

وتجدر الإشارة بأنه وعلى ضوء ما أفضت إليه التفتيشات في العراق لا يمكن الركون إلى ما يصوغه الغرب من تقارير مبنيّة على الشك، سواء كان مصدر هذه التقارير الرصد الإلكتروني عبر الأقمار الصناعية، أو من مصادر بشرية ترتكز في مجملها على ما تقدّمه المعارضة الإيرانية وذلك على ضوء النتائج المغلوطة كلياً التي أثبتتها التفتيشات الدقيقة في العراق.

وتنتشر الأهداف النووية المحتملة في طول وعرض البلاد مما يجعل عملية تنفيذ هجوم وقائي مدمّر عليها عملية معقّدة، وتتطلّب وفرة في الوسائل ودقّة في التخطيط والتنفيذ، خصوصاً في ظل الاحتياطات الدفاعية التي

اتخذتها إيران على ضوء الدروس التي استقتها من الهجوم على المفاعل العراقي أو من عمليات التفتيش التي خضع لها العراق خلال عقد كامل.

وهكذا نجد أن المراكز النووية الرئيسية موزّعة بين الشمال في مناطق بوناب وتبريز وطهران وبحر قزوين وفي الوسط ما بين أصفهان ويزد وصاغهند وبرجن وفي الجنوب ما بين داركهومينن وبوشهر وفازا. وتتوزّع مواقع أسلحة الدمار الشامل الكيميائية ومواقع صنع أو قواعد إطلاق أو تخزين الصواريخ وفق نفس مبدأ الانتشار الواسع على طول وعرض إيران[21].

إن كل المعلومات المتوفّرة عن موقع ناطنز تشير إلى أنه قد جرى بناؤه تحت الأرض، ولكن ذلك لا يعطيه ما يكفي من الحماية. فقد رأى أحد الخبراء الأميركيين الكولونيل إريك ساب بأن طريقة البناء قد جرت داخل حفرة كبيرة حيث جرى بناء المنشأة، ومن ثم جرى دفنها بالصخور والتراب. يمكن أن يتراوح عمق الدفن ما بين بضعة أقدام ومائة قدم كحد أقصى. وفي ظل الوضع الراهن لمنشأة ناطنز، فإن الذخائر التي حصلت عليها إسرائيل مؤخّراً من الولايات المتحدة هي قادرة دون أدنى شك على تدميرها وخصوصاً القنابل BLU-109 و BLU-113 المعروفة بإسم مفجّر الاطمات المحصّنة[22].

رابعاً: خطة الهجوم والوسائل

في 7 حزيران عام 1981، نفّذت إسرائيل هجوماً جوياً مباغتاً ضد مفاعل «تموز» النووي في العراق (اوزيراك) مستعملة طائرات أف 15 وأف 16 الأميركية الصنع. وقد نجحت في هذا الهجوم في تدمير المفاعل المقام ثلاثين كيلومتراً جنوبي بغداد. إذا قررت إسرائيل تنفيذ هجوم مباغت ضد المنشاءات النووية الإيرانية ودون مشاركة أميركية رئيسية، فإن مهمّتها ستكون أصعب سواء لجهة بعد المسافة أو لجهة توزّع الأهداف على مساحات واسعة. لقد أشار المحلّل الإسرائيلي يفتاح شابير إلى هذه المصاعب بالقول

أن خيارات إسرائيل لمواجهة التهديد الإيراني محدودة. هناك معضلة كبرى تواجه أية خطة لتنفيذ هجوم وقائي تنطلق من واقع المسافات البعيدة، ومن تبدّد الأهداف فوق مساحات شاسعة ومن عدد هذه الأهداف (الذي يقارب أربعين منشأة) ومن الحماية المتوفّرة لبعضها، خصوصاً لجهة وجود بعضها تحت الأرض[23].

وهناك صعوبة أخرى تتعلّق بالأذونات اللازمة لاستعمال المجال الجوي لدول مثل تركيا والمملكة العربية السعودية أو الأردن من أجل الوصول إلى إيران. ومن الواضح من مجريات الحرب الأخيرة على العراق أن تركيا قد رفضت السماح للقوات الأميركية باستعمال أراضيها لفتح جبهة من شمال العراق، كما اتسم التنسيق الأردني والسعودي من أجل استعمال القوات الأميركية لأراضيها أو لمجالها الجوي بالكثير من الكتمان. وهنا نبرز أيضاً إمكانية أن تسمح الولايات المتحدة لإسرائيل باستعمال المجال الجوي العراقي للوصول إلى إيران، فهي تدرك مدى الأضرار التي يمكن أن تلحق بأمن قواتها وبمصالحها في العراق ومن منطقة الخليج ككل. لقد سبق وحللنا هذه المصاعب في بحث السيناريو الإسرائيلي.

كشفت مجلة درشبيغل الألمانية في تشرين الأول الماضي بأن إسرائيل قد أعدّت خطة لضرب ست منشآت نووية إيرانية. وصرّح ضابط من سلاح الجو الإسرائيلي، لم يرد الإفصاح عن إسمه بأن «العملية معقّدة ولكنها ممكنة».

وذكرت درشبيغل تكليف وحدة من الموساد الإسرائيلي بالتحضير لخطة مفصّلة للهجوم على المواقع النووية الرئيسية، بما في ذلك تلك المتخصّصة بتخصيب اليورانيوم، وأن من بين الأهداف التي يجري دراستها، ثلاثة أهداف غير معروفة من قبل الوكالة الدولية أو الدول الأخرى المهتمّة بالشأن النووي الإيراني. ووفق نفس التقرير فإن الخطة جاهزة وقد سلّمت لسلاح الجو الإسرائيلي والذي سيعد نفسه لشن عدد من الهجمات بواسطة أسراب أف 15 أي واف 16 المعدّلة.

وكان بعض المحلّلين الإعلاميين قد ربط مجلة درشبيغل بموضوع ممارسة الضغوط على إيران للتجاوب مع الإنذار الذي وجّهته الوكالة ومع الجهود التي تبذلها المجموعة الأوروبية الثلاثية من أجل دفع إيران لوقف الجانب العسكري في برنامجها بما في ذلك عمليات تخصيب اليورانيوم.

وذكرت معلومات أخرى غربية بأن طياري سلاح الجو الإسرائيلي قد بدأوا تدريباتهم على مجسّم في صحراء النقب من أجل التحضير للهجوم على مفاعل بوشهر. ورأى شايي فلومات رئيس مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، بأن «المنطق يدعو إلى تنفيذ الهجوم على إيران، حتى إذا لم تتوفّر المعلومات الكافية عن كل المراكز النووية الإيرانية، لأنه يكفي إزالة المنشآت المعروفة الآن، خصوصاً تلك المستعملة في تخصيب اليورانيوم، فإن ذلك كفيل بتأخير القدرات الإيرانية وإضعافها لفترة زمنية طويلة[24].

وتمتلك إسرائيل منذ 1998، طائرات F15-E Strike Eagle، ويتوفّر الآن لديها خمسة وعشرين من هذه الطائرات والتي يبلغ مداها 4450 كلم أي أنه يمكنها العمل ضمن شعاع طوله 2225 كلم. وكانت إسرائيل قد أوصت أيضاً على عدد من طائرات أف16 المتطوّرة والتي تعرف باسم (F16I-Sufa Strom) قد بدأت إسرائيل باستلام الصفقة مع بدايات 2004. وكانت هذه الطائرات قد عدّلت بعد تزويدها بخزانات وقود جديدة تسمح لها بالعمل ضمن شعاع يصل إلى 2100 كلم بحيث تستطيع مهاجمة محطّة بوشهر وأصفهان التي تبعد عن إسرائيل مسافة 1500 كلم ودون الحاجة للتزوّد بالوقود بالجو[25].

وكانت أطول غارة نفّذتها الطائرات الإسرائيلية التي استهدفت مقر القيادات الفلسطينية في تونس عام 1985 وعلى بعد 2060 كلم من إسرائيل ولكنها احتاجت في ذلك الوقت للتموين بالوقود في الجو. وكانت إسرائيل قد اشترت من الولايات المتحدة بعض الطائرات الصهاريج. وجاء الهجوم المذكور رداً على مقتل ثلاثة إسرائيليين على يختٍ في قبرص. أما في عملية الهجوم على مفاعل تموز، فإن طائرات أف16 لم تكن تحتاج للتموين بالوقود جواً.

وتمتلك إسرائيل قدرة هجومية صاروخية من البحر يمكنها استعمالها للمؤازرة في الهجوم الجوي. ويعترف المسؤولون الأميركيون والإسرائيليون بأن إسرائيل قد طوّرت الصاروخ «هاربون» الأميركي الصنع لاستعماله من الغواصات الثلاث من طراز «دولفن»، التي كانت قد صنعتها لها ألمانيا[26].

وذهب تقرير لوس أنجلوس تايمز إلى القول بأن هذه الصواريخ يمكنها حمل رؤوس نووية وتزيد من قدرات الردع لدى إسرائيل خصوصاً إذا امتلكت إيران السلاح النووي، وهي في المقابل يمكن استعمالها كحجة من قبل إيران لعدم التجاوب مع الجهود الديبلوماسية والضغوط الدولية لإقناع إيران بالتخلّي عن صنع السلاح النووي. وتذكر الصحيفة الأميركية بأن إسرائيل تملك قدرات لتنفيذ هجمات صاروخية نووية من الجو والبحر والأرض بواسطة صواريخ جيريكو-2. وذكرت بعض التقارير التي صدرت في كانون الثاني 2005، أن اريل شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية قد أعطى أمراً بتحرّك الغواصات الإسرائيلية من طراز «دولفن» إلى خليج عمان لتكون في مواقع تمكّنها من شن هجمات صاروخية ضد إيران. وهذه الغواصات مجهّزة بأفضل التكنولوجيا الأميركية التي تمكّنها من إصابة أهدافها بدقّة متناهية (نظام Over The Horizon Software - Promis) وإلى مسافات تصل إلى 900 ميل بحري، أي ما يزيد على 1500 كلم، أي ما يمكنها من ضرب الأهداف الموجودة في بوشهر وفي وسط إيران وتحديداً في ناطنز وأراك وأركادان قرب أصفهان. وتبلغ زنة رأس الصاروخ الجوال مئتي كيلوغرام ويحتوي على خمس كيلوغرام بلوتونيوم. ومن أجل دعم إمكانية نجاح الهجوم بالكامل، فإن العمل العسكري سيترافق مع استعمال كثيف لوسائل الحرب الإلكترونية والتي تساعد على شل القدرات الإيرانية الدفاعية وذلك بالتركيز، كما سبق وذكرنا سابقاً، على شكل نظامي الاتصالات العسكرية والمدنية، وتعطيل نظام المواصلات وكل الشبكات الإلكترونية والأخرى، بما فيها النظام المصرفي الإيراني.

خامساً: توقيت الهجوم:

ما زالت معظم المنشآت النووية الإيرانية قيد الإنشاء، مما يفصح في المجال لاستعمال الوقت الفاصل عن جهوزها للعمل، لإعطاء فرصة جديدة لمزيد من العمل الديبلوماسي الأوروبي والأميركي. من الطبيعي الافتراض أن توقيت الهجوم الإسرائيلي يرتبط أولاً وأخيراً بالحصول على ضوء أخضر أميركي يجيز الهجوم. يمكن الاستنتاج أن التوقيت يرتبط أيضاً بمجوعة واسعة من الاعتبارات التي يمكن أن تستعجله أو تؤخره وفقاً للتقويم الذي يمكن أن تعتمده القيادة الإسرائيلية، والذي يفترض أن يكون متعدّد الأبعاد الديبلوماسية والعسكرية والبيئية، بالإضافة إلى تقدير مدى قرب أو بعد إيران عن تحضير ما يكفي من الوقود النووي (البلوتونيوم أو اليورانيوم المخصّب) لصنع أول سلاح نووي.

تؤشّر التقديرات الراهنة أنه في حال فشل الديبلوماسية الأوروبية الممثّلة بوزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا في مبادراتها لتطوير الاتفاق المبدئي مع إيران لوقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم في منشأة ناطنز قرب أصفهان بشكل نهائي أو لفترة طويلة على الأقل، فإن التوقيت الجدّي لتنفيذ الهجوم الوقائي الإسرائيلي سيتحدّد خلال «النصف الأول» من العام 2005. بالإضافة إلى ذلك هناك معلومات أن إيران كانت تعد العدة لتشغيل محطة التخصيب المعالجة عشرات الأطنان من اليورانيوم خلال عام 2005، وكان يتوقّع أيضاً أن يبدأ تشغيل محطّة إنتاج الماء الثقيل في أراك خلال نفس الفترة.

لا بد من الإشارة بأن محطة بوشهر لتوليد الطاقة هي جاهزة للتشغيل الذي تأخّر بسبب الضغوط الأميركية على موسكو لعدم شحن الوقود اللازم لتشغيل المفاعل قبل التأكد من إمكانية استعادة الوقود المستنفد إلى روسيا، وذلك بهدف منع إيران من استخراج مادة البلوتونيوم منه.

إن كل التقارير والدراسات التي توفّرت لي تؤكّد أن التقديرات الأميركية والإسرائيلية تضع عملية انطلاق إيران لإنتاج كميات كافية من اليورانيوم

المخصّب لصنع أول سلاح نووي من منشأة ناطنز خلال عام 2006, فيما قد يتأخر فصل البلوتونيوم اللازم لنفس الغرض (في أراك) إلى العام 2010[27].

إن الهجوم «الوقائي» الإسرائيلي لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار عامل الوقت لجهة تشغيل محطات بوشهر وأراك وناطنز. وتدرك إسرائيل خصوصاً المخاطر المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تنتج عن تدمير مفاعل نووي بقوة مفاعل بوشهر سواء على حياة الناس أو على البيئة في منطقتي الخليج والشرق الأوسط.

صرّح اللواء اهارون زئيفي (فركش) رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، في وسط آب 2003 للقناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي «إننا نعتقد أنه إذا لم يجر وضع حد للعمليات الإيرانية، فإنها قد تكون قد قاربت الدخول في مرحلة الاكتفاء الذاتي أي نقطة اللارجوع. وبعد مرحلة الاكتفاء الذاتي فإن إيران بحاجة لسنتين لصنع قنبلة نووية». ولكن رفض زئيفي أن يحدّد موعداً لإمكانية قيام إسرائيل بهجوم وقائي ضد المنشآت الإيرانية.

في التقرير السنوي الذي رفعته المخابرات الإسرائيلية للحكومة في 21 تموز 2004، تحدّثت التقديرات عن إمكانية صنع أول سلاح نووي إيراني في عام 2008. ولكن التقرير الذي نشرت صحيفة معاريف الإسرائيلية بعض محتوياته، قد استنتج بأن عمل وحدات التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد يؤخّر تقدّم البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم لفترة سنتين أو ثلاث سنوات. كما استنتج بأن التوقّف عن تشغيل هذه المنشآت قد يعطّل أو يؤخّر انطلاق البرنامج من جديد، وفي حال قرّرت إيران الانطلاق فإن عليها استعادة دورة التخصيب من بداياتها.

من جهته، أعطى شاوول موفاز وزير دفاع إسرائيل أثناء زيارته لواشنطن في تشرين الثاني 2003، تقويماً متشائماً حول البرنامج الإيراني «لا يمكن لإسرائيل تحت أية ظروف التسامح مع إيران للحصول على سلاح نووي، وبأن إيران قد تصل إلى نقطة اللارجوع في منتصف عام

2004. فيما ذهب رئيس الموساد مائير داغان في شهادة أمام لجنتي الكنيست للخارجية والدفاع، بأن حصول إيران على سلاح نووي لا يهدّد إسرائيل وحدها بل وأيضاً القارة الأوروبية».

وكان جون بولتون مساعد وزير الخارجية الأميركي المتخصص في شؤون منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، قد صرّح بأن إيران قد أخبرت بريطانيا وفرنسا وألمانيا بأن بإمكانها تخصيب ما يكفي لصنع قنبلة نووية خلال عام، وبأن ذلك قد تحقّق خلال عام 2005. وأضاف «إذا سمحنا لإيران بالذهاب بعيداً في خداعها، فإن الزمن سيداهمنا»[28].

في المراجعة العامة لكل العناصر وتقويم الظروف التي تحدّد توقيت تنفيذ إسرائيل لتهديداتها، يمكن إدراج هذا الاحتمال وفقاً للاعتبارات الآتية:

أولاً: الحصول على ضوء أخضر أميركي يجيز لإسرائيل تنفيذ العملية.

ثانياً: تأكّد القيادة الإسرائيلية بأن إيران قد قاربت «نقطة اللارجوع» في التحضير لصنع أول سلاح نووي.

ثالثاً: التأكّد من فشل المساعي التي تقوم بها فرنسا وبريطانيا وألمانيا للحصول على موافقة إيران لوقف عمليات تخصيب اليورانيوم بصورة نهائية أو لفترة طويلة.

رابعاً: شحن روسيا لإيران الوقود النووي اللازم لتشغيل محطة بوشهر دون وجود ضمانات باستعادة الوقود المستنفد إلى روسيا لمنع إيران من فصل اليورانيوم عن هذا الوقود. إن شن أي هجوم على مفاعل بوشهر يجب أن يتم قبل تشغيل هذا المفاعل لتحديد الأضرار الجسيمة التي يمكن أن تنتج على المحيط والبيئة.

خامساً: في حال قرّرت إيران بصورة علنية أو ضمنية وقف تعاونها مع الوكالة الدولية لجهة تنفيذ التفتيشات التي تقرّها معاهدة منع الانتشار والبروتوكول الإضافي التابع لها.

سادساً: في حال اكتشفت إسرائيل أن لدى إيران برنامجاً آخر بالتوازي

مع البرنامج المعروف وبأنها جاهدة فعلاً لإنتاج السلاح النووي بصورة سرّية.

سابعاً: يرتبط أولاً وأخيراً تنفيذ مثل هذا الهجوم بالتحضيرات التي تضمن من جهة أولى نجاحه كعملية عسكرية وأيضاً بالتحضيرات لاحتواء كل أنواع الفعل الإيرانية والدولية سواء على الصعيد الأمني أو السياسي.

ثامناً: يرتبط أخيراً موعد التنفيذ بتقدير النتائج التي يمكن تحقيقها لجهة عدد المنشآت الأساسية التي ستضرب أو لمدى الدمار الذي يمكن أن تلحقه الغارات بها لتوقيفها عن العمل لفترة طويلة عندما تقرر الولايات المتحدة تنفيذ هجوم جوّي بمشاركة إسرائيلية

سادساً: الشكوك والمخاطر

من أكبر الشكوك والمخاطر التي تواجهها العملية الإسرائيلية ضد إيران تتعلّق بموضوع الثقة والدقّة ووفرة المعلومات التي تملكها حول البرنامج النووي الإيراني ككل، وأيضاً المعلومات الدقيقة حول المنشآت التي تختارها كأهداف رئيسية.

أظهرت التفتيشات التي نفّذتها الفرق الأميركية في العراق بعد احتلاله عقم وعدم وصحة كل المعلومات التي كانت قد تقدّمت بها الحكومتان الأميركية والبريطانية إلى الأمم المتحدة وإلى الكونغرس ومجلس العموم البريطاني ولوسائل الإعلام، وعلى لسان أرفع المسؤولين بدءاً من الرئيس بوش ورئيس الوزراء طوني بلير ووصولاً إلى مطالعات كولن باول وكوندوليزا رايس وجاك سترو. وكانت إسرائيل شريكة رئيسية في الضخ الاستعلامي حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، بهدف التحريض على الحرب واستعجال اندلاعها. والسؤال الذي لا بد من استعجال طرحه: هل تتكرّر بعض جوانب التجربة العراقية في إيران لجهة مدى تقدّم وضخامة البرنامج النووي الإيراني؟

والسؤال الآخر الذي يمكن أن لا يقل أهمية عن الأول: هل تتكرّر المفاجأة التي واجهتها الولايات المتحدة في تقويمها للبرنامج النووي الصيني في عام 1964 ، عندما بدأت تفكّر جدياً في ضرب منشآت الصين النووية؟

كانت المفاجأة مزدوجة، في الوقت الذي أخبرت فيه الحكومة الأميركية الكونغرس عن احتمال قرب موعد صنع أول قنبلة بلوتونيوم صينية - فجّرت الصين قنبلة مصنوعة من اليورانيوم المخصّب، بشكل فاجأ الأميركيين وجعلهم يدركون القصور الاستعلامي لديهم في كشف أسرار وفهم البرنامج النووي الصيني بشكل كامل. ويبدو أن نفس المفاجأة الأميركية قد تتكرّر مع كوريا الشمالية، حيث يبدو بوضوح أن هناك نقصاً في المعلومات حول وجود منشأة كورية شمالية تستعمل لفصل البلوتونيوم من الوقود المستنفد في مفاعلاتها النووية، ولم تدر الأجهزة الأميركية بوجودها أو اعتلامها. كما تجهل الأجهزة الأميركية مكان وجود البرنامج الخاص بتخصيب اليورانيوم، وأن الشكوك تتّجه إلى أنه قائم فعلاً تحت الأرض وفي مكان لم تستطع المراقبة الأميركية اكتشافه.

والاعتقاد السائد اليوم أن البرنامج النووي الإيراني يشابه إلى حد كبير البرنامج الباكستاني وأن كل منشآته باستثناء مصنع تخصيب اليورانيوم في ناطنز قائم فوق الأرض ولكنه منتشر على ما يقارب أربعين موقعاً. لكن كل ذلك لا يمنع إمكانية وجود برنامج سرّي آخر يعمل بالتوازي مع البرنامج، الذي يجري الإعداد لضربه أو وضعه تحت نظام صارم للتفتيش. هناك إشاعات تتكرّر حول مثل هذا البرنامج السرّي والذي تخفي إيران وجوده من خلال المساومة المعقّدة التي تقودها حول ما يجري في البرنامج التي تعترف بوجوده.

لكن هناك منطق مضاد لفكرة وجود برنامج سرّي بالتوازي مع البرنامج الظاهر، وهو يقوم على فرضية أن إيران تدرك أن هناك مصاعب وعقبات والتزامات سياسية وديبلوماسية تمنع أميركا وإسرائيل من المجازفة وتنفيذ تهديداتهم بضرب منشآتها النووية. ويستند المنطق الإيراني هذا على

قاعدتين: الأولى، تتمثّل بالمعارضة الأوروبية القاسية لمثل هذه المغامرة، خصوصاً على ضوء ما تكشف عنه من قصور استعلامي للتفتيشات والتقويم الذي تلاها بأنه لم يكن في العراق برامج أو أسلحة دمار شامل على الإطلاق. الثانية، تتمثّل بالمخاوف التي يشعر بها الأميركيون والإسرائيليون من حجم وقوّة ردود الفعل الإيرانية على مثل هذا الهجوم ضد منشآتها النووية.

وهناك أيضاً خطر أن تسبّب هجمات تنفّذها إسرائيل أو أميركا بانسحاب إيران من معاهدة عدم الانتشار، فتضع بذلك نفسها خارج كل أطر نظام التفتيش الدولي، وتتحرّر من كل القيود، للاندفاع سريعاً نحو بناء السلاح النووي. وستجد إسرائيل نفسها في مثل هذه الحالة مكشوفة ومجبرة للتخلّي عن الاستراتيجية الغامضة التي تتّبعها حول امتلاكها للسلاح النووي، وذلك بإعلان امتلاكها هذا السلاح والكشف عن عقيدتها العسكرية لاستعماله وذلك من أجل تفعيل سياسة الردع التي تعتمدها في تحقيق أمنها الاسترتيجي.

تترتّب بعض الشكوك والمخاطر على إمكانية تفرّد إسرائيل في تنفيذ الهجوم الوقائي ضد إيران منها:

❖ عدم امتلاك إسرائيل للمعلومات الدقيقة التي توفّر أفضل الظروف للهجوم على المنشآت مما يفسح في المجال للشك حول النتائج التدميرية على بعض الأهداف.

❖ القدرات الإسرائيلية المحدودة والتي لا تسمح إلا بتنفيذ هجوم انتقائي على عدد محدود من المنشآت، مما يجعل المنشآت الأخرى تشعر بالأمان والقدرة على السير قدماً في برامجها، خصوصاً وأن الأوضاع السياسية والتحرّك الديبلوماسي الدولي سيمنعان احتمال قيام إسرائيل بهجمات جديدة.

❖ يشكّل نظام الحماية ضد الهجمات الجوية الذي أقامته إيران حول منشآتها النووية عقبة يجب دراسة التغلّب عليها بعناية من قبل سلاح الجو

الإسرائيلي. في التقويم العام للشكوك والمخاطر التي تلف سيناريو الهجوم الإسرائيلي في إقرارها لمثل هذا الهجوم. ومن المعلوم أن هذا الهجوم سيؤدّي إلى ردود فعل إيرانية وعلى عدة جبهات، للانتقام من إسرائيل ومعاقبتها. مما يطرح تساؤلاً على إدراك إسرائيل لنتائج الخطوة الأخيرة على هذا الطريق الخطر، وذلك قبل الشروع في تنفيذ الخطوة الأولى، وفق ما حذّر منه فيلسوف الحرب كلوزفيتز في حديثه عن استراتيجية الهجوم في الحرب. والتساؤل الملحّ الذي لا يمكن القفز فوقه يتعلّق بمدى استعداد إسرائيل لخوض حرب ثانية ومن نموذج مختلف للحرب التي تشنّها ضد الفلسطينيين منذ ما يزيد على أربع سنوات.

سابعاً: ردود الفعل الإيرانية

على الرغم من امتلاك إسرائيل منشآت نووية معروفة وعدم توقيع هذه الدولة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع إنتشار الأسلحة النووية فإنها إذا نفّذت خططها لضرب المنشآت النووية الإيرانية، وبغضّ النظر عن مدى نجاح أو فشل الهجوم في تحقيق أهدافه، فمن المنتظر أن تقوم إيران بمجموعة من ردود الفعل ضد إسرائيل، ومن المحتمل أن تتوسّع ردود الفعل لتطاول الوجود والمصالح الأميركية في المنطقة، بواسطة بعض المجموعات المختلفة في المنطقة.

وستتركّز مثل هذه الحملة على الدول التي يوجد فيها مكاتب تمثيل أو علاقات تجارية مع إسرائيل وقواعد عسكرية أميركية، وسيكون لها مفاعيل متعدّدة الأبعاد على الصعيد الأمني والسياسي داخل العراق. وستنطلق إيران في ردودها من قناعتها بأن الولايات المتحدة هي الشريك الاستراتيجي لإسرائيل في تنفيذ الهجوم، وبأنه لم يكن من الممكن لإسرائيل تنفيذ هجومها إلا إذا حصلت على دعم ديبلوماسي وسياسي وعسكري وتقني ولوجستي من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى مظلّة الحماية الجوية للعملية بواسطة ما تملكه الولايات المتحدة في المنطقة من قدرات استطلاعية

ووسائل الحرب الإلكترونية اللازمة لإنجاح العملية وتأمين الحماية لها، من خلال المساعدة في رصد التحركات الإيرانية لإفشال الهجوم الإسرائيلي أو لشل أنظمة الدفاع الجوي ونظام القيادة والسيطرة الإيرانيين.

ستكون ردود فعل إيران مختلفة تماماً عن ردود الفعل العراقية على هجوم حزيران 1981 الذي دمّر مفاعل تموز. فالعراق كان غارقاً في تلك الفترة في خضم حرب طاحنة مع إيران، ولم يكن يملك الوسائل العسكرية الصالحة للرد على إسرائيل، بالإضافة إلى أنه لم يكن يريد ذلك خوفاً من التأثير السلبي الذي يمكن أن يتركه هذا الرد على علاقاته مع الولايات المتحدة التي كانت تقدّم له الدعم الذي يحتاجه في الحرب مع إيران.

عبّر المسؤولون الإيرانيون في مناسبات عديدة عن الموقف الصارم وعن ردود الفعل التي يمكن أن يواجهوا بها أي هجوم إسرائيلي (أو أميركي) على المنشآت النووية. كان أبرزها:

❖ تصريح وزير الدفاع علي شمخاني في 20 آب 2004 لقناة الجزيرة «لا يمكن أن نجلس مكتوفي الأيدي بانتظار أن يهاجمنا أحد. بعض القادة الإيرانيين مقتنعون بأن التدابير الوقائية التي تتحدّث عنها الولايات المتحدة ليست حكراً عليهم وحدهم. إن أي هجوم على منشآتنا النووية سنعتبره اعتداء على إيران وسنردّ عليه بكل ما نملك من قوة». وأضاف شمخاني «بالنسبة لإسرائيل، لا شك لدينا بأنها تمثّل الشر، ولا يمكنها أن تقوم بأي هجوم عسكري دون ضوء أخضر أميركي. لا يمكن التفريق بينهما... إن الوجود العسكري الأميركي في العراق لن يكون عنصر قوة لواشنطن على حسابنا، فالعكس سيكون صحيحاً لأن قواتهم هناك ستتحوّل إلى رهائن في الأيادي الإيرانية».

❖ تصريح الجنرال محمد باقر ذو الفقار رئيس الحرس الثوري في 17 آب 2004 «إذا أطلقت إسرائيل صاروخاً على محطّة بوشهر النووية، فيتحتّم عليها أن تودّع منشآتها النووية في «ديمونا» حيث تصنّع وتخزّن أسلحتها النووية[29].

❖ تصريح الجنرال سيّد رضا باردیس، قائد سلاح الجو الإيراني في كانون الأول 2003 رداً على تهديدٍ صادرٍ عن وزير الدفاع الإسرائيلي شاوول موفاز «إذا هاجمت إسرائيل إيران فإنها تفتح قبرها بيديها»[30].

نظراً للأهمية التي تنظر فيها الحكومة الإيرانية إلى البرنامج النووي، والدعم الشعبي العارم له بالإضافة إلى الاستثمارات الهائلة بالمال والوقت، فإنه من المؤكّد بأن إيران ستواجه أي هجوم إسرائيلي على منشآتها برد عسكري عنيف ومباشر.

إن السيناريو المتوقّع للرد الإيراني المباشر سيبدأ بهجوم صاروخي على إسرائيل، وقد يشمل بعض القواعد الأميركية في منطقة الخليج. وكان أحد المسؤولين في الحرس الثوري يد الله جوفاني قد ألمح إلى مثل هكذا ردّ إيراني بقوله «إن كل الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكم الصهيوني، بما في ذلك منشآته النووية هي ضمن مرمى الصواريخ الإيرانية المتطوّرة».

تقدّر الأوساط والدراسات الغربية بأن إيران تمتلك أكثرمن خمسمئة صاروخ باليستي من طراز شهاب معظمها من طراز شهاب-1 وشهاب-2 مع مدى يتراوح ما بين ثلاثمئة وخمسمئة كلم مع رأس متفجّر تتراوح زنته ما بين سبعمئة وتسعمئة وخمسة وثمانين كيلوغراماً[31]. يمكن استعمال هذه الصواريخ ضد القواعد الأميركية في قطر وعمان والبحرين والكويت والعراق. وهناك تقديرات بأن إيران تمتلك مئة صاروخ من طراز شهاب-3 والتي يبلغ مداها الف وثلاثمئة كلم مع رأس متفجّر بزنة سبعمئة كيلوغراماً، وكانت إيران قد عرضت بعض الصواريخ، لأول مرة، في ذكرى الحرب الإيرانية-العراقية في أيلول 2003، وأن بإمكان هذا الصاروخ بلوغ كل المدن والمنشآت النووية في إسرائيل[32]. يمكن أن تطلق إيران عشرات الصواريخ ضد الأهداف الأميركية ويمكنها أن تكرّر عمليات القصف، ولكن ذلك يتوقّف على سرعة الرد الجوي الأميركي الهادف إلى تدمير قواعد إطلاق الصواريخ الإيرانية.

لا يمكن الاستهتار بمفاعيل القصف الصاروخي الإيراني ضد القواعد

الأميركية أو ضد إسرائيل. من المعروف أن هذه الصواريخ هي باليستية وغير موجّهة، ومن هنا فإن ليس بمقدورها إصابة الأهداف بدقّة كالصواريخ الجوّالة الأميركية أو الإسرائيلية. ولكن إيران استطاعت تحسين دقّة الإصابة لهذه الصواريخ بالمقارنة مع صواريخ سكود العراقية، التي أطلقت ضد إسرائيل والسعودية عام 1991. من المتوقّع أن تتسبّب هذه الصواريخ بعددٍ كبير من القتلى إذا استعملت ضد المدن الإسرائيلية والقواعد الأميركية، ويمكن تقدير مثل هذه الخسائر قياساً بالخسائر بالأرواح التي تسبّب بها سقوط صاروخ عراقي على قاعدة سعودية عام 1991 حيث سقط ثماني وثلاثين قتيلاً ومائة جريح[33].

يذهب بعض المحلّلين بأنه من الأفضل شن هجوم وقائي ضد إيران في أقرب وقتٍ ممكن، لأن ذلك يؤمّن أولاً، منع إيران من تطوير سلاح نووي في القريب العاجل، ثانياً، إن مخاطر هذا الهجوم ستكون أقل من الانتظار وإعطاء إيران الوقت اللازم لتطوير قدراتها الصاروخية سواء لجهة عدد الصواريخ أو لجهة دقّة هذه الصواريخ. هناك معلومات تتحدّث عن جهود حثيثة تبذلها إيران لتطوير صاروخ شهاب-4 والذي ينتظر أن يبلغ مداه ألفي كيلومتر مع تحسين دقّته لإصابة الأهداف العسكرية. من المؤكّد أن إسرائيل ستعمل على تشغيل دفاعاتها المضادّة للصواريخ، سواء بطاريات أرو أو باتريوت، ويعتقد الإسرائيليون أن نظام أرو قادر على تدمير صواريخ شهاب-36 - قبل بلوغها لأهدافها.

من الصعب تقويم فعالية نظام أرو الذي لم يخضع بعد لأية تجربة ميدانية فعلية. في عام 1991، ادّعى الأميركيون أن صواريخ باتريوت التي نشرت في إسرائيل والسعودية قد نجحت في اعتراض وتدمير معظم الصواريخ العراقية. ولكن أظهرت التحقيقات في الكونغرس بأن التقارير حول فعالية نظام باتريوت قد حملت الكثير من المغالاة والمغالطات، وأظهرت هذه التحقيقات بأن فعالية باتريوت في إسقاط الصواريخ العراقية لم تتعد العشرة في المائة. وذكر رئيس لجنة التحقيق التي شكّلها الكونغرس جوزف

سيرانسيون لبرنامج الستين دقيقة التلفزيوني أن «أفضل إثبات حول فعالية صواريخ باتريوت بتحقيق إصابتين إلى أربع إصابات كحد أقصى من بين اربعة وأربعين صاروخاً استعملت».

صحيح أن نظام أرو قد نجح في تدمير صاروخ سكود في آخر تجربة له في كاليفورنيا في 29 تموز 2004، ولكن هناك فرق شاسع ما بين نتائج مثل هذه التجربة والمواجهة الحقيقية في ميدان القتال.

من ردود الفعل المباشرة التي يمكن أن تلجأ إليها إيران أن تطلب من المنظّمات الإسلامية في فلسطين وخصوصاً من حزب الله اللبناني شن هجمات كثيفة بالصواريخ ضد إسرائيل. يمكن لحزب الله أن ينفّذ قصفاً صاروخياً كثيفاً ومتكرّراً من جنوبي لبنان، وقد يصل هذا القصف على عمق سبعين كيلومتراً، وستكون له نتائج مدمّرة على المدن والمستعمرات الإسرائيلية.

أما الرد المباشر الثالث فيتمثّل بقدرة إيران على زرع ألغام بحرية في ممرّات شحن النفط، وأيضاً إقفال مضيق هرموز بواسطة قواتها البحرية كمراكب إطلاق الصواريخ والغواصات الصغيرة التي يملكها من طراز Kilo، وأيضاً من خلال نظام الصواريخ بر- بحر الذي أقامته على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في منطقة المضائق. في العودة إلى الرد المباشر الذي يمكن أن تكلّف به إيران كل من حزب الله ومنظمة حماس، فإن إيران قد ساعدت هاتين المنظمتين ووزّعتهما وقدّمت لهما الأموال الطائلة، وكميات غير محدودة من الأسلحة خصوصاً لحزب الله ليخوض معركة قاسية ضد إسرائيل في جنوبي لبنان لأكثر من عقدين. من المنطقي والطبيعي أن يهبّ حزب الله وحماس لمساعدة إيران للثأر من إسرائيل. وفي هذه الحالة يمكن لحماس أن تشن مجموعة من الهجمات الموجّهة داخل إسرائيل بواسطة عدد من العمليات الانتحارية. أما رد حزب الله فيمكن تصوّره ضمن سيناريو إعادة فتح الجبهة اللبنانية وسقوط وقف إطلاق النار عبر الخط الأزرق الذي تشرف عليه قوات يونيفل، وسيأخذ

الرد طابع الحرب المفتوحة لعدة أيام على الأقل، حيث من المتوقّع أن يطلق حزب الله زخات وصليات متواصلة بمئات الصواريخ الموجودة بحوزته. وسترد إسرائيل دون شك على ذلك بواسطة المدفعية وسلاح الجو، ويمكن أن تتعدّى الغارات، المناطق الجنوبية إلى عمق بيروت مع احتمال ضرب مراكز قيادية لحزب الله وبعض البنى التحتية الخاصة بالكهرباء أو غيرها من أجل الضغط على الحكومة اللبنانية لضبط أعمال حزب الله العسكرية.

الاستنتاجات:

أولاً: مع بداية الجمهورية الإسلامية في إيران، اتخذ مرشدها ومؤسّسها آية الله روح الله الخميني، جملة مواقف «عدائية» من دولة إسرائيل، تنكر عليها حقّها في الوجود وعلى أساس أنها دولة مغتصبة لأراضي وحقوق الشعب الفلسطيني.

لكن لم تتعدّ هذه المواقف الشعارات اللفظية، حيث لم تقم إيران بأية خطوات مباشرة تهدّد الأمن الإسرائيلي. إنه موقف إسلامي إيديولوجي، يرتبط مباشرة باحتلال إسرائيل للأراضي المقدّسة واغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني «المسلم».

يقع التصريح الأخير للرئيس الإيراني «المتشدّد» محمود أحمدي نجاد حول ضرورة محو إسرائيل عن الخريطة ضمن نفس السياق الأيديولوجي الذي عبر عنه الخميني. وهو لا يشكّل بالتالي أي تغيير في الاستراتيجية الإيرانية. لكن من الطبيعي أن تستغل كل من الولايات المتحدة وإسرائيل هذا التصريح من أجل التشهير بالنوايا الإيرانية تجاه المجتمع الدولي، في وقت تستعد فيه المنظمة الدولية للطاقة النووية لبحث إحالة الملف الإيراني النووي إلى مجلس الأمن لبحث فرض عقوبات على إيران كدولة مخالفة لبنود اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (NPI) أو البرتوكول الإضافي التابع لها.

يمكن أن تعمد إسرائيل إلى توظيف تصريح أحمدي نجاد، والقرار الإيراني الأخير بإعادة تشغيل منشآتها كغطاء من أجل تنفيذ سيناريو

عسكري - تسرّبت إلى الإعلان مرات عديدة بعض عناصره - لضرب المنشآت النووية الإيرانية الانتقائية.

ثانياً: يرتبط إطلاق العملية الإسرائيلية ضد إيران بالموقف «الصارم» الذي تتّخذه الولايات المتحدة على ضوء فشل الجهود الدبلوماسية التي قامت بها اللجنة الأوروبية الثلاثية، وداخل مجلس أمناء المنظّمة النووية للطاقة الذرية، والنتائج التي يمكن أن يتّخذها مجلس الأمن الدولي عندما يحال الملف الإيراني إليها.

يمكن أن تتصرّف إسرائيل بمبادرة ذاتية لتنفيذ السيناريو العسكري المعد من قبلها، مع الأخذ بعين الاعتبار كل المصاعب والتعقيدات التي ستواجهها للنجاح، وذلك بالمقارنة مع الهجوم الذي نفّذته ضد مفاعل «تموز» العراقي في حزيران عام 1981.

يتطلّب تنفيذ إسرائيل للسيناريو العسكري موافقة أمريكية مسبقة سواء لجهة استكمال الطائرات أف 15 و16 الأميركية الصنع لتنفيذ الهجوم، أو لجهة طلب أذونات أميركية لاختراق الأجواء العراقية وهي في طريقها «الأقصر» إلى إيران. وتبقى إسرائيل دون شك بحاجة للدعم الأميركي الاستعلامي والاستخباري حول مجمل الأهداف النووية داخل إيران.

ثالثاً: سيركّز الهجوم الإسرائيلي على عدد من الأهداف «المنتقاة» من بين عشرات الأهداف المعتلمة حيث يقدّر عدد الأهداف الرئيسية بما يتراوح ما بين 36 و40 منشأة فيما تجنح بعض التقارير الغربية إلى رفع العدد إلى 200 منشأة. لا يمكن لإسرائيل تغطية كل الأهداف الإيرانية بسبب وسع رقعة انتشارها على كل أنحاء البلاد، كما أن إسرائيل لا تملك القدرة العسكرية الكافية لشن مثل هذا الهجوم الكثيف والمتكرّر إلا في حال دخلت الولايات المتحدة على الخط للمساعدة من خلال الاشتراك بالهجوم بشكل علني أو مستتر.

رابعاً: يمكن لإسرائيل أن تشن هجومها بواسطة قواتها الجوية والبحرية. تمتلك من خلال أسطول الطائرات من طراز أف 15 وأف 16 والذخائر

الذكية التي زوّدتها بها الولايات المتحدة العام الماضي القدرة على بلوغ أكبر عدد من الأهداف الإيرانية وخصوصاً تلك الموجودة في جنوب وشرق ووسط إيران. كما وذلك بعدما طورت صواريخ طويلة المدى يمكن إطلاقها من الغوّاصات «دولفين» الألمانية الصنع. وتقدّر بعض التقارير مدى الصواريخ بـ 1500 كيلومتر، كما أن بمقدورها حمل رأس نووي. وهي من طراز الصواريخ الجوالة بأفضل تقنيات التكنولوجيا الأميركية التي تؤهّلها لإصابة أهدافها بدقة متناهية.

خامساً: تواجه العملية العسكرية الإسرائيلية ضد إيران مجموعة من المخاطر والشكوك أبرزها القصور في المعلومات الدقيقة حول الأهداف المنتقاة.

والسؤال الذي لا بد من طرحه: هل تملك إيران برنامجاً خفياً بالتوازي مع البرنامج المعتلم حالياً؟

ويشكّل نظام المدافعة الذي أقامته إيران للدفاع عن منشآتها النووية إحدى مصادر الشكوك حول مدى النجاح الذي يمكن أن تحقّقه الهجمات الإسرائيلية، بالإضافة إلى الشكوك الاستراتيجية التي ستساور إسرائيل من ردود الفعل الإيرانية. وعلى جبهات عديدة للانتقام من إسرائيل - والوجود الأميركي في المنطقة وعلى أساس أن هناك مسؤولية أميركية تتركّز في السماح لإسرائيل بتنفيذ هجماتها وبسلاح ومؤازرة أميركية تحديداً.

سادساً: ستكون ردود الفعل الإيرانية على أي هجوم إسرائيلي ضد منشآتها النووية مختلفاً كلياً عن ردود الفعل العراقية على هجوم حزيران 1981 ضد مفاعل «تموز».

من المتوقّع أن تقوم إيران بردود فعل متنوّعة ضد إسرائيل وضد المصالح والتواجد الأميركي في المنطقة.

تتراوح ردود الفعل الإيرانية ما بين العمل العسكري المباشر ضد إسرائيل والمواقع الأميركية داخل العراق وفي منطقة الخليج، وذلك من خلال هجوم صاروخي بواسطة صواريخ «شهاب» التي تمتلك بضع مئات منها.

يمكن أن تلجأ إيران أيضاً إلى إغلاق مضائق هرموز بوجه السفن الأميركية وبوجه ناقلات النفط كما يمكنها زرع الغام بحرية في الممرّات المعتادة للإبحار في الخليج وبحر عمان.

لا بد من إهمال الرد الذي تكلّف إيران حزب الله اللبناني الاضطلاع به عبر الحدود اللبنانية حيث يمكن للحزب إطلاق آلاف الصواريخ التي زوّدته بها إيران ضد شمالي ووسط إسرائيل.

يبقى ما يمكن أن تقوم به إيران بصورة مباشرة أو بواسطة خلايا إسلامية من عمليات تخريب ضد المصالح الإسرائيلية والأميركية حول العالم.

إذا قرّرت إيران تحميل الولايات المتحدة أية مسؤولية مباشرة عن السماح بتنفيذ الهجوم الإسرائيلي فإنه في مثل هذه الحالة أن تأمر حلفاءها داخل العراق، وما أكثرهم، لتسعير الحرب التواجد العسكري الأميركي - البريطاني بحيث يشمل كل المناطق الجنوبية والشرقية ذات الأكثرية الشيعية، وحيث أدخلت إيران آلافاً .

سابعاً: يبقى الاحتمال الأخطر أن تلجأ إسرائيل في هجماتها ضد المنشآت الإيرانية المحصّنة أو المقامة تحت الأرض إلى استعمال رؤوس نووية صغيرة من أجل التأكّد من تدميرها، وأيضاً من أجل إشعار إيران بمخاطر قيامها بأي قصف كيماوي ضد إسرائيل. وهناك أيضاً احتمال آخر أن ترد إيران باستعمال سلاحها النووي ضد إسرائيل في حال قرّرت هذه الأخيرة تنفيذ هجمات إنتقامية ضد المدن الإسرائيلية بواسطة صواريخها المحمّلة برؤوس كيماوية.

هوامش ومراجع

Ha'aretz newspaper: Iran starts converting New Uranium Batch, Diplomat Says. By Reuters 17.11.2005. -1
www.Haaretz.com/hasen/objects/pages/printarticleEn.Html
Ibid -2
Mechel Clossudousky: planned US – Israeli Attack on Iran. May 1.2005, -3
www.globalresearch.ca/articles/cho505a.
Peter Beamont: Iran's Dangerous Blunder. The Guardian weekly. November 5.2005. -4
http://www.guardian.co.uk/guardianweekly/story.
"Israel's Plan for Iran Strikes, "Jane's 16 July 2004. http://www.janes.com -5
Shalom: there is no intention to Attack Nuclear Facilities in Iran," Maariv, 11 November 2003. -6
Ross Dunn, "Israel Threatens Strikers on Iranian Nuclear Targets," The Scotsman, 23 November 2003. -7
"Israel Ready to Launch Preemptive Strike on Nuclear Sites in Iran,"AFP. 11 October 2003. http://www.iranexpert.com -8
"Israel says Iran's Atomic Plan Threat to Global Security," Reuters 10 June 2003. -9
http://www.haaretzdaily.com
"Russia Declares: Finish Building Bushahr Nuclear Facilities,"Ash-Sharq Alawsat Newspaper, 15 October 2004. -10
Martin van Creveld, "Tehran: Playing with Fire," Jerusalem Post, 24 July 2003> -11
Ibid -12
Gordon Thomas, "Israel Planning to Hit Iran's Nuclear Facilities," Globe Intel,14.January 2005. http://reuse.com/general58/iran -13
Ibid. -14

-15 Ibid.

-16 Gordon Thomas,"Israel Planning to Hit Iran's Nuclear Facilities,"Global intel, 14 January 2005. http://www.reuse.com/general58/iran

-17 Yiftah Shapir, "Iranian Missiles: The Nature of the Threat," Jaffee Center for Strategic Studies, 9 July 2003. http://www.tan.ac.il/JC55/7

-18 "Experts Don't expect London to Support Washington in any Military Action against Tehran, "Ash-Sharq Alawsat 22 january 2005:9.

-19 "Target Iran – Air Strikes, http://www.globalsecurity.org/military (maintained by John Pike).

-20 "Natanz" Global Security, http://globalsecurity.org/wmd/world/Iran/natanz.htm.

-21 Breit, "Iran Programs to Produce Plutonium and Enriched Uranium, "Carnegie Fact Sheet.

-22 Col. Eric M. Sepp, occacional paper No.14 (May 2000) Air War College Center for Strategy and Technology, can be found at http://globalsecruity.org/military/ops/Iran-strikes

-23 Shapir,"Iranian Missiles: The Nature of the Threat".

-24 "Target Iran – Air Strikes".

-25 Ibid.

-26 "Israel to Adapt Submarines with Missiles System,"report, Los Angeles Times,9 October 2004.

-27 "Target Iran – Air Strikes".

-28 John Bolton at the Hudson Institute, "Iran Will have Nuclear Weapons," 17 August 2004. http://www.globalsecurity.org.

-29 "Iran Warns against an Invasion by any Country," Associated Press. 5 July 2004. http://www.iranexpert.com

-30 "Iran Warns against Israeli Strike,"BBC, 22 December 2003. http://www.bbc.co.uk

-31 "Iran Missile Overview and Capabilities," Nuclear threat Initiative

http://www.nit.org/e-research/profibs/iran/missile/367html

-32 "Iran Demonstrates Military Capabilities, Shihab-3 Missile," Tehran Visions of the Islamic Republic Network1, 22 September 2003.

العوامل المعوّقة لفعالية السياسة الأوروبية في الشرق الاوسط

د. غسان العزي*

يمتلك الاتحاد الأوروبي الكثير من مقوّمات القوة الديمغرافية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية وفيه دولتان نوويتان تملكان حق النقض- الفيتو في مجلس الأمن الدولي. وقد تمكّن في نصف عقد من الزمن من اجتياز عقبات هائلة في مسيرة توسّعه ليضم اليوم خمساً وعشرين دولة كانت معظمها أمبراطوريات وقوى عظمى عبر التاريخ. رغم ذلك، يبدو الاتحاد عاجزاً عن الفعل والتغيير في الساحة الدولية ومن ضمنها الشرق الأوسط، هذه المنطقة الحيوية له من الناحية الجيوستراتيجية، كونها تقبع في فنائه الخلفي العريض وتؤثّر تأثيراً مباشراً على أمنه .

في الحقيقة يشكو الاتحاد من عناصر تحدّ من فاعليته، فهو ما يزال يفتقر إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة وإلى شريك يعتمد عليه، فحليفه الأميركي منحاز تماماً إلى الطرف الاسرائيلي ويمارس هيمنة دبلوماسية واضحة على مسار تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي، والعالم العربي يتخبّط في معضلات تجعل منه عبئاً على من يشاركه وليس ذخراً أو عوناً. وعلى خلفيّة هذا المشهد يمتلك

* استاذ في العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

الاسرائيليون وأنصارهم في الغرب الأوروبي والأميركي من النفوذ ما يعيق أي عمل دولي جدي لفرض حل دائم ومقبول من أطراف الصراع.

1-إفتقار أوروبا لسياسة خارجية ودفاعية مشتركة

تنفق أوروبا مجتمعة(280 مليار دولار) على الدفاع، أي حوالي نصف ما تنفقه الولايات المتحدة الأميركية (450 مليار دولار)، رغم أن الناتج القومي الإجمالي متساوٍ بين الاثنين. وهي المستفيدة، اقتصادياً على الأقل، من الدور السياسي والعسكري الذي لعبته أميركا في كل من الشرق الأوسط(الذي تعتمد على نفطه أوروبا أكثر من أميركا)، والشرق الأقصى(الذي يتزايد حجم التجارة الأوروبية معه باطراد). وهكذا كانت أوروبا بمثابة راكب بالمجان بالنسبة للأميركي العادي، كما يقول زبيغنيو بريجنسكي[1]. وبعد استعراض نتائج الحرب العالمية الثانية وفقدان أوروبا لمستعمراتها، تحت الضغوط الأميركية أحياناً، يعتبر روبرت كيغن أن أوروبا، التي بقيت خلال الحرب الباردة في حالة من التبعية الاستراتيجية للولايات المتحدة، لم تستطع التخلّص من سيكولوجية التبعية هذه بعد الحرب المذكورة رغم الجهود الفرنسية[2]. ويشرح بأنّ التوتّرات التي تميّز العلاقات العابرة للأطلسي لم تبدأ مع تنصيب جورج دبليو بوش رئيساً في بداية 2001 ولا بعد 11سبتمبر/أيلول، بل كانت الانقسامات والاتهامات المتبادلة واضحة خلال سنوات كلينتون وخلال إدارة بوش الأول[3]. وقد خيضت حرب كوسوفو وفقًا لـ «العقيدة الاميركية» إلى حدٍّ كبير وبمعدّاتٍ أميركية. ومع أنّ أوروبا تتمتّع بقوّة إقتصادية هائلة، وقد تمكّنت من تحقيق نجاحات عظيمة على طريق تحقيق الوحدة السياسية، فإنّ ضعفها على الصعيد العسكري كان قد تمخض عن ضعف دبلوماسي وأدّى إلى اختزال حاد لنفوذها السياسي مقارنة بنفوذ الولايات المتحدة، حتى في شؤونها الداخلية بالذات[4].

لكن الأوروبيين، من جهتهم، يفخرون بأنّهم حققوا معجزة حقيقية إذ

انتقلوا من قرون من المجابهات والحروب النازفة إلى تعاون اقتصادي قادهم إلى التكامل. وابتدعوا نموذجاً يمكن تقديمه إلى العالم، هو نموذج تجاوز القوة والتسامي عليها، وإخضاع العلاقات بين الدول لسيادة القانون، كما يقول رئيس المفوّضية الأوروبية السابق رومانو برودي، الذي يضيف أنّ تجربة أوروبا على صعيد الإدارة التعدّدية الناجحة، ما لبثت أن تمخضت عن نوع من الطموح الى هداية العالم: «إنّ لأوروبا دوراً تضطلع به في إدارة العالم يقوم على تكرار التجربة الأوروبية على المستوى العالمي. فقد حلّت سيادة القانون في هذه القارة محل التفاعل الفظ للقوة. ونحن حين نجعل التكامل ناجحاً إنّما نبيّن للعالم أن اجتراح نهج للسلام ممكن»[5]. هذه الصيغة يعتقد الأوروبيون أنه من الممكن تطبيقها على الفلسطينيين والاسرائيليين. ويقول المفوض الأوروبي كريستن باتن في هذا الصدد: «يبين التكامل الأوروبي أن التوافق والتصالح ممكنان بعد أجيال من تحمّل الحرب والمعاناة»[6]. من هنا ما يقوله كيغن (في مقال له في لوموند تاريخ 28 - 29 يوليو/تموز (2002)، أنّ أوروبا وأميركا متباعدتان في النظرة إلى العالم كما لو أنّ الواحدة تعيش في كوكب المريخ والأخرى في زحل، مضيفاً لأن الأميركيين اليوم هم الأقوى، وهم يتصرّفون كما فعلت القوى الكبرى على الدوام، وإذا كان الاوروبيون قد باتوا من دعاة الحكم العالمي السلمي، وكثير منهم ينظر إلى الولايات المتحدة كخارجة على القانون، فلأنهم، كما تقتضي الواقعية، يتّبعون الإستراتيجية الأكثر ملاءمة لضعفهم، أما الباقي فمجرّد زخرفة إيديولوجية.

يرد الباحث الفرنسي مونتبريال على كيغن بالقول إنّه عندما قررت أوروبا التخلّي عن سياسات القوة فليس لأنها فقط فضّلت الضمان الصحي والاجتماعي على العسكري، ولكن لأنها استخلصت العبر من تاريخها المليء بالحروب المدمّرة، فابتكرت نموذج تعايش وتكامل واندماج سلمي تفاخر به وتعتبره قابلاً للتصدير[7]. وفي جميع الأحوال، فإنّ انشغال أوروبا بجدول أعمال التكامل الضخم والمعقّد وتوسيع الاتحاد وتعميقه ومراجعة الخطط

والبرامج الاقتصادية والزراعية المشتركة، وبحث مسألة السيادة الوطنية وفوق-الوطنية وتذليل الصعوبات المتوقّعة وغير المنتظرة في مسارها وإقرار دستور مشترك وغيرها من التحديات، جعلتها في غنى عن خوض النزاعات الخارجية، لاسيما تلك التي لاطائل لها بها، ناهيك عن حاجتها للحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة لأسباب كثيرة سياسية وعسكرية واستراتيجية، عدا عن الإرتباط الاقتصادي المتبادل الذي يمثله مبلغ ألفي مليار دولار من التبادلات والاستثمارات السنوية بين ضفتي الأطلسي[8].

ويبدو الأوروبيون عموماً أكثر اتحاداً في النظرة إلى الصراع العربي-الإسرائيلي منهم حيال أزمات ومشاكل أخرى في العالم. ومؤخّراً باتوا جزءاً من الرباعية المشرفة على «خريطة الطريق». وفي تموز 2004، صوّت أعضاء الاتحاد الخمس والعشرون، في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يندّد بجدار الفصل الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية، مبددين بذلك المخاوف من أن يكون الاتفاق في ما بينهم على أمر ما في السياسة الخارجية قد بات مستحيلاً بعد أن باتوا خمساً وعشرين دولة. وهذا ما دفع أحد الباحثين في السياسة الأوروبية إلى القول إنّ «الاتحاد الأوروبي موجود بالفعل في ما يتعلّق بالمشكلة الفلسطينية» [9]. لكن الموقف لا يتحوّل فعلاً مؤثراً في غياب القرار والقدرة على تنفيذه إذا ما اتخذ.

إلى اليوم لم يحسم الأوروبيون أمرهم حيال هوية الاتحاد الذي يشرعون في بنائه. هل هو مجرد فضاء ثقافي اقتصادي تجاري أم أنه قوة دولية عظمى بصدد التبلور؟ لم يخوضوا بعد نقاشاً جدياً حول هذا الموضوع، ويبدو أنهم يعتقدون أنّنا نعيش في عالم تكفي فيه القوة الناعمة(soft). فرنسا وحدها تقريباً تعيش الأمل ببناء «أوروبا-القوة» التي تصبح في الغد «قطباً» في «عالم متعدّد-القطبية»، توازن فيه القوة الأميركية. وقد اكتشف الفرنسيون من خلال الحرب الأميركية على العراق، أنّ رؤيتهم لأوروبا وللتعددية-القطبية تمثّل أقلّية ضئيلة في

أوروبا الـ 15، وبالأحرى أوروبا الـ 25، من دون الكلام عن العداء الأميركي الواضح لفكرة التعددية هذه[10]. وتتنازع الإتحاد ثلاث رؤى أساسية لهويّته المستقبلية:

-**الرؤية البريطانية** أو «أوزوبا الفضاء الاقتصادي» والتي لا تبدي حماساً للاتحاد السياسي إذا كان يتطلب تخلّياً عن السيادة الوطنية لصالح السيادة فوق-الوطنية الاتحادية. وقد حاربت لندن السياسات المشتركة شديدة الاندماجية التي تتطلّب تضامناً كبيراً بين الدول مثل السياسة الزراعية المشتركة (PAC)، واعترضت على كل إشارة للفدرالية في معاهدة ماستريخت. ورفضت الدخول في منطقة اليورو وفي شنغن (Schengen)، مبديةً حذراً شديداً عند إعداد الدستور الأوروبي. وإذا كانت قد تحمست لتوسيع الاتحاد شرقاً، فلأن هذا التوسيع يبقى اقتصادياً وربما يعرقل الاندماج السياسي. وهي تبقى شديدة الارتباط بحلف الأطلسي والحليف الأميركي[11]، ولا تزعجها نواياه لجهة الأحادية القطبية، ذلك أنّ التعددية، كما عبّر توني بلير، هي مدعاة لعدم الاستقرار الدولي.

- **الرؤية الألمانية** التي تنظر إلى أوروبا كدولة فدرالية أو اتحادية تجمع ما بين مجتمعات متضامنة توحّد مصيرها ليس من أجل تطوير قوتها، ولكن لتأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي والإجتماعي والبيئي. هذه الرؤية تميل إلى الدعوة إلى نوع من التعاون المستوحى من التجربة الألمانية الخاصة بالفدرالية التعاونية المتحدرة من القانون الأساسي لعام 1989، وبناء عليه يحدث توازن في ممارسة الاختصاصات بديلاً عن مركزية القرار وإدارة المؤسّسات المشتركة في بروكسل، فيأخذ الاتحاد الوظائف الدولية (الخارجية والدفاع) بينما تتولّى المناطق والدول السياسات المتعلقة بالحياة اليومية للمواطنين[12].

- **الرؤية الثالثة** هي «أوروبا-القوة» المدعوة لتصبح اتحاداً لدول-قومية، وهي تقوم على مفهوم الفدرالية الـ «بين-حكومية»[13] عبر اندماج لا يؤدّي إلى اختفاء الدول. وقد نشأت هذه الرؤية الفرنسية من الرغبة باستعادة

المجد الضائع عن طريق أوروبا التي ينبغي أن لا تقتصر على الفضاء الاقتصادي الموحّد، بل تتخطاه لتصبح قوة دولية حقيقية تملك سياسة خارجية ودفاعية وأمنية خاصة، توازن بها القوى العظمى الدولية في عالم متعدد الأقطاب. وتتغذى هذه الرؤية من الإرث الديغولي ومن منهج «جان مونيه» القائم على دينامية الاندماج/التعاون.

حول كل من هذه الرؤى تجتمع بعض الدول، وتنقسم حولها الأحزاب السياسية داخل الدولة الواحدة نفسها وبشكل أفقي، إذ نجد في الحزب نفسه، إشتراكياً كان أم يمينياً أم وسطاً، مؤيدين ومعارضين لهذه الرؤية أو تلك كما أن مواقف الدول ليست ثابتة على الدوام إذ تتعرّض لتغيير جذري في بعض الأحيان نتيجة تبدل السلطة الحاكمة.

من الطبيعي والحال هذه أنّ يخفق الأوروبيون في بناء دفاع مشترك وإن رغبوا. فحتى الإتفاقات التي توصّلوا إليها، تنقصها الفلسفة الكامنة خلفها والأهداف الحقيقية من ورائها. فعلى سبيل المثال توصّل الزعيمان شيراك وبلير في قمة سان-مالو عام 1998 الى ما اعتبر اتفاقاً تاريخياً في ما يتعلق بالسياسة الدفاعية والامنية الأوروبية حيث وافقا على «أن الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون لديه القدرة على العمل المستقل، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة، وكذلك الأدوات التي يمكنها من خلالها إستخدام هذه القوات، من أجل الاستجابة للأزمات الدولية»، كما التزما بأن تكون هذه المهمة بالتوافق مع الالتزامات في إطار حلف الأطلسي. لكن الاختلاف الجوهري في التوجهات بين البلدين لم يختفِ، فبينما اعتبرت فرنسا أن ظهور السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية سوف يدعم حلف الأطلسي ويجعله أكثر قوة وتوازناً، رأت بريطانيا أنه إذا أظهرت أوروبا قدرة جادة على إدارة شؤونها الأمنية، فإن واشنطن سوف تصبح في عزلة وقد ينهار الناتو[14]. وإذا كانت بريطانيا هي الدولة الأكثر أطلسية وقرباً من الولايات المتحدة في أوروبا، إلا أنها تشعر بأنها تحظى بتأييد الأغلبية في القارّة، وهذه ليست حال فرنسا الأكثر ابتعاداً عن الولايات المتحدة، منذ أن

انسحب ديغول من المنظمة العسكرية لحلف الأطلسي في عام 1966.

والحقيقة أن تعابير الدفاع والأمن والسياسة الخارجية لم تظهر بهذا القدر من الوضوح إلا في معاهدة ماستريخت التي تحدّثت عن «سياسة خارجية وأمنية مشتركة» باعتبارها إحدى الركائز الثلاث للعملية التكاملية الأوروبية، كما تحدثت عن منظمة «إتحاد أوروبا الغربية» باعتبارها«الذراع الأمنية» للإتحاد. وقد بينت الحرب الأهلية اليوغوسلافية أن الدفاع والسياسة الخارجية باتا ضرورة لأوروبا التي بدت عاجزة كلياً عن التدخل لوضع حد لأزمة خطيرة نشبت في داخلها. وكان يجب انتظار وساطة الأميركي جورج ميتشل للتوصل إلى اتفاق دايتون ،في عام 1995، الذي أشرفت على تنفيذه قوات حلف الأطلسي. كذلك في العام 1997، وقّع الإيرلنديون على اتفاقية ستورمونت برعاية أميركية، وبرهنت أوروبا مجدداً أنها عاجزة عن وقف حرب أهلية تدور رحاها منذ عقود طويلة في داخلها. وفي نيسان 1999، تدخّل الأميركيون على رأس حلف الأطلسي في كوسوفو ضد نظام ميلوسوفيتش الذي انتهى في محكمة لاهاي الدولية. وهكذا طيلة عقد التسعينيات المنصرم كان الاتحاد الأوروبي الآخذ بالتوسع وتحقيق النجاحات الاقتصادية والنقدية، يقدم البرهان تلو البرهان عن ضعف واضح في مجالي الدفاع والسياسة الخارجية. ولم تتقدم الأمور بشكل محسوس مع تعيين مفوض أعلى للسياسة الخارجية والدفاعية (الأمين العام السابق للناتو خافيير سولانا)، كذلك لم يغير في الأمور أشياء كثيرة تعيين مبعوث أوروبي خاص بالشرق الأوسط، هو ميغيل أنخيل موراتينوس، الذي حل محله مارك أوتي في العام 2003.

الحرب الأميركية على العراق كشفت مدى الانقسام الأوروبي، والعجز عن التوصل إلى تفاهم في حده الأدنى حول موقف موحد من الحرب. «بريطانيا تحالفت كلياً مع الولايات المتحدة، كذلك فعلت، ولو بدرجة أقل، إيطاليا وإسبانيا وألمانيا اتجهت نحو نوع من الحياد على الطريقة السويسرية، في حين أن فرنسا راحت تستعيد أسلوبها الديغولي» [15]. ومع

تسارع الأزمة بدا واضحاً أن واشنطن عازمة على شن الحرب مهما كانت الظروف، وأن لندن لاحقة بها لا محالة. باريس هي الأخرى قرّرت العمل ما بوسعها لمنع الحرب ووصلت الأمور إلى حدود المواجهات الكلامية بين وزيري الخارجية الفرنسي دوفيلبان والأميركي باول خلال جلسات مجلس الأمن الدولي الذي انقسم فيه الأوروبيون بشكل واضح: العضوان الدائمان، بريطانيا وفرنسا، انخرط أحدهما في الحرب إلى جانب الحليف الأميركي، في حين هدّد الثاني، على لسان الرئيس شيراك، باستخدام حق النقض- الفيتو ضد أي مشروع قرار كانت تحاول واشنطن استصداره لشرعنة حربها. عضوان آخران غير دائمين: ألمانيا وقفت إلى جانب فرنسا أما إسبانيا فشاركت في الحرب. وفي حلف الناتو حدث الانقسام نفسه، إذ انضمت بلجيكا إلى حلف الرافضين إعطاء ضمانات عسكرية لتركيا ضد العراق في حال نشبت الحرب (بموجب المادة الخامسة من الحلف، والتي كان قدأجمع الأعضاء على صلاحيتها في الحرب على أفغانستان).

هكذا نشأ في أوروبا ما سمي بمعسكر السلام الذي لقّبه وزير الدفاع الاميركي رامسفيلد بـ «أوروبا العجوز» في مقابل «أوروبا الفتية». من هذه الأخيرة بولونيا وتشيكيا وهنغاريا التي انضمت إلى بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال والدانمرك في كتابة رسالة دعم إلى الرئيس بوش[16]. ثم في 5 من فبراير/شباط 2003، وجهت عشر دول مرشّحة للانضمام إلى الناتو (ومنهاسبع تتهيأ للدخول في الاتحاد الأوروبي) نداءً يؤيّد السياسة الأميركية ضد العراق[17]. وكان واضحاً أن هذه المبادرات موجّهة ضد «معسكر السلام» الأوروبي، وهي تدعم فكرة القائلين إن دول أوروبا الشرقية والوسطى تنظر إلى حلف الأطلسي على أنه مركز التحالف السياسي والعسكري، وإلى الاتحاد الأوروبي كمصدر تمويل[18]. موقف هذه الدول يتناقض تماماً مع الدستور الأوروبي الذي وافقت على مسودته الأولية، والذي يقول في مادته الأولى/الفقرة 15: «ستدعم الدول الأعضاء بفعالية ومن دون تحفظ السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة للاتحاد في روح من

الولاء والتضامن المتبادل، وتمتنع عن كل فعل مناقض لمصالح الإتحاد أو من شأنه إيذاء فعاليته» [19].

لقد شنّ الرئيس شيراك هجوماً لاذعاً على الدول العشر التي أيدت واشنطن من دون أن يهدد بإعاقة دخول المرشحين منها إلى الاتحاد. فهي، كما يقول المحللون الفرنسيون، تشعر، لأسباب تتعلّق بتاريخ علاقاتها المضطربة مع جيرانها، بالاطمئنان حيال الحليف الأميركي البعيد وبالامتنان له لمساعدته لها في الانخراط في الليبرالية، وفي الدخول إلى الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وهي لا بدّ أن «تتأورب» مع الزمن عندما تصبح مصالحها أكثر ارتباطاً بشركائها في الاتحاد، وبالتالي ينبغي إعطاؤها المزيد من الوقت. لكن هذه الدول ردّت على الرئيس شيراك بلسان المفوض الأوروبي للشؤون الخارجية البريطاني كريس باتن الذي قال إن «الاتحاد الأوروبي ليس حلف فرصوفيا»[20]، وردّ دوفيلبان بالقول «أنّ أوروبا ليست مجرد صندوق إعانات»، وأيّده في ذلك رئيس المفوضية الإيطالي رومانو برودي[21].

يبرهن هذا الجدل أن الاتحاد الأوروبي ما يزال منقسماً حول نزعتين أساسيتين، تحبّذ الواحدة أن يبقى مقتصراً على منطقة اتحاد نقدي واقتصادي وغيره، مع ترك الشؤون الدفاعية والسياسية لحلف الأطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، في حين تسعى الأخرى إلى جعله قوة مستقلّة سياسية ودفاعية قادرة بمفردها على اتخاذ القرار السياسي الدولي وتنفيذه بوسائلها أو بالتحالف والتنسيق مع الحليف الأميركي عندما يقتضي الأمر [22].

هذه الأوروبا التي احتاجت للولايات المتحدة لتسوية أزمات خطيرة نشبت في عقر دارها، طيلة عقد التسعينيات المنصرم، والتي ماتزال تفتقر إلى رؤية واحدة لهويتها وحدود توسّعها (إضافة للجدل حول إدخال تركيا أو عدمه)، وإلى سياسة خارجية واحدة وأدوات عسكرية وأمنية موحّدة لدعم هذه السياسة والمساعدة في تطبيقها، لا تملك ما يكفي من القدرات لتحويل

رؤيتها-الموحّدة تقريباً هذه المرة-لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي إلى واقع ملموس، ناهيك أن الحليف الأميركي القادر أن يضع في وجهها العقبات في تحالف لا يلين عوده مع الطرف الإسرائيلي في الصراع مع عالم عربي مقطّع الأوصال وعاجز، هو الآخر، عن الحركة والفعل.

2-التضامن العربي المفقود

ليست الحدود القائمة في داخل الشرق الأوسط إلا نتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى وانفجار الأمبراطورية العثمانية التي ورثتها الدول المنتصرة في هذه الحرب. وقد تقاسمت فرنسا وبريطانيا السيطرة على هذه المنطقة في معاهدة سايكس-بيكو (1916) التي رسمت حدوداً وخلقت دولاً لم تكن موجودة[23]. وقلّما نجد اليوم دولتين عربيتين جارتين لا نزاع حدودياً بينهما. وبعد الاستقلال، استمرت معاناة هذه الدول من الاستعمار أو «بقاياه» إلى درجة أن كثيراً من المثقّفين العرب يحمّلون الحقبة الاستعمارية الطويلة مسؤولية الإخفاقات التي تعاني منها بلدانهم وما تشكو منه اليوم من تبعية اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية حيال ما يسمونه «الاستعمار الجديد».

ويكشف المشهد الجيو-سياسي في المنطقة العربية عدم انسجام وتناسق بين دولها. فهناك دول فقيرة ذوات كثافة سكّانية مرتفعة، وأخرى غنية بالنفط والغاز وقليلة السكان، وهناك دول كبيرة المساحة وأخرى صغيرة جداً، وهناك أنظمة ملكية يتعاقب فيها الحكام بالوراثة وأخرى جمهورية «تقدمية علمانية» يحكمها الحزب الواحد، وتتطلّع إلى توريث السلطة كما فعلت سوريا في عام 2000. وهناك من يعرف بعضاً من مظاهر التعددية (أحزاب، نقابات، جماعات ضاغطة، نواة مجتمع مدني...)، وهناك من يجهلها تماماً. ولا يتعامل النظام الاقليمي العربي مع الدول العظمى والأنظمة الاقليمية الأخرى كوحدة مترابطة في أي ميدان، سواء كان سياسياً

أو اقتصادياً أو غير ذلك، فتتعاطى كل دولة عربية مع الولايات المتحدة وفقاً لأجندتها الخاصة، ومع الاتحاد الأوروبي كذلك. هذا الأخير وقّع، كإتحاد، إتفاقيات شراكة، في إطار برشلونة، مع كل دولة عربية على حدة بعد مفاوضات معها لوحدها. وبذلك فإن الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي يبقيان الطرف الأقوى حكماً في العلاقة مع العرب طالما أن هؤلاء لم يتمكّنوا من بلورة رؤية واحدة أو مشتركة للتعامل مع الخارج. ولذلك لم يؤخذ البعد الجماعي العربي على محمل الجد من قبل أي من الطرفين الأوروبي أو الأميركي، وأصبحت العلاقات الثنائية هي المحدّد الأساسي لعلاقة كل منهما مع كل دولة عربية على حدة. والأكثر من ذلك أن الخلافات العربية زجت بنفسها في كثير من الأحيان في هذه العلاقات الثنائية مستجلبة التدخل الأجنبي الذي ينظر إلى العالم العربي كعالم مليء بالتناقضات والمفارقات، وإلى النظام الاقليمي العربي كنظام متصدّع على شفير الانهيار.

وتعتبر جامعة الدول العربية التي تأسست في 22 مارس/آذار 1945، الإطار المؤسّسي الرسمي الذي يجمع اثنتين وعشرين دولة عربية في نظام إقليمي ينطبق عليه تعريف دافيد إيستون الشهير. لكن رغم كل الاتفاقات الموقعة بين دول هذه الجامعة وفي إطارها والتي تطاول كل المجالات الثقافية والدفاعية والسياسية والإقتصادية وغيرها، فقد بقيت الجامعة مركز اجتماعات ومنبر خطابات أكثر منها مؤسّسة فعلية لاستصدار القرارات وضمان تنفيذها. لقد أصيبت تدريجياً بالشلل بفعل الخلافات العربية الداخلية ومبدأ الاجماع في اتخاذ القرار، عدا عن غياب الإلزامية لدى تنفيذه. وتتعثّر محاولات الاصلاح بسبب هذه الخلافات.

خارج إطار هذه الجامعة كثرت المحاولات الاتحادية بين عدد من دولها (في الأعوام: 1958، 1963، 1969، 1972، 1979، 1984) لكنها أخفقت وتركت مكاناً للمزيد من النزاعات والخلافات. كذلك قامت نظم إقليمية فرعية في المنطقة: مجلس التعاون العربي، إتحاد المغرب العربي، مجلس

التعاون الخليجي.. لم يصمد منها إلاّ هذا الأخير. وإذا كان الإخفاق يبيّن وجود مكامن عجز خطيرة يعاني منها النظام الاقليمي الرسمي، إلاّ أن المحاولات نفسها تعكس قناعة بالوحدة العربية وضرورتها وهو شعور منتشر لدى الشعوب العربية أو «النظام الإقليمي غير الرسمي»، الأمر الذي خلق إزدواجية بين واقع الأمة المجزأ وطموحاتها في الوحدة، ومن خلال هذه الازدواجية يمكن فهم خصوصية النظام الإقليمي العربي والسمات التي تميزه عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى [24].

وعلى كل، فقد توقف الكلام عن الوحدة العربية منذ وقت طويل وبات هم الدول القطرية الأساسي حماية نفسها من الإنقسام على أسس طائفية أو مذهبية أو عرقية. هذه المخاوف باتت راهنة وضاغطة منذ أن نشر الإسرائيلي عوديت بينون، في العام 1980، دراسته الشهيرة تحت عنوان «أمن إسرائيل في الثمانينيات» والذي يستعرض فيها مشروعاً إسرائيلياً لتقسيم الدول العربية على أسس مذهبية. وقد حاولت إسرائيل تطبيق هذه الخطّة لدى اجتياحها للبنان في العام 1982. واليوم عادت هذه الهواجس مع الاحتلال الأميركي للعراق وتأسيس نظام حكم فيه يقوم على التقاسم المذهبي والعرقي للسلطة.

بعد حرب 1973، تساءل الباحث الفرنسي جان-بيار ديرينيك: «أربع ملايين إسرائيلي ضد مئة وعشرين مليون عربي؟...هل هذا صحيح؟». وبعد عقد مقارنة بين عديد الجيش الإسرائيلي والجيوش العربية المنخرطة فعلياً في ساحة القتال في حروب الأعوام 1947 - 1948 و1967 و1973 (بعد أن احتسب عديد القوى الباقية في كل بلد من أجل حماية النظام وتلك المنتشرة على الحدود مع دولة «شقيقة»)، وجد أن عدد العسكريين الإسرائيليين في الجبهة كان على الأقل موازياً لعدد الجنود العرب. وجاءت التكنولوجيا المتقدّمة للجيش الإسرائيلي لتحسم المعركة [25]. وإذا كانت الحرب استمراراً للسياسة، على ما يقول كلاوستفيتز، فإن الدول العربية كانت تتكلّم دوماً عن الحرب من دون الإستعداد لها، في حين كانت إسرائيل تتكلّم عن السلام

وتستعد للحرب. وحصل ذلك في فترة كان الرأي العام العالمي فيها لا يريد الحروب ونتائجها المدمّرة. وكان العرب يبدون فاقدين لحس المسؤولية قبل الحرب وعاجزين بعد هزيمتهم فيها[26]. وهكذا أخذت إسرائيل بالتوسع والاحتلال، والعرب بالانقسام بين محبّذ للتسوية بأقل الأضرار الممكنة ومصر على المواجهة حتى «تحقيق السلام العادل والدائم». وقرّر أنور السادات السير بمفرده في التسوية فحصل على أرضه المحتلة في مقابل إخراج أكبر بلد عربي من المواجهة، الأمر الذي حسم ميزان القوى لصالح إسرائيل التي شرعت فوراً باجتياح لبنان ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية عبر القضاء على منظمة التحرير. وقد عجزت الجامعة العربية عن الالتئام في مؤتمر قمة قبل مرور شهرين على هذا الإجتياح لتتقدّم بعدها في آب 1982، بمشروع تسوية رفضته إسرائيل فوراً رغم ما فيه من تنازلات عن «ثوابت» كان العرب متمسّكين بها منذ عقود طويلة.

واليوم لم يعد ثمة انقسام بين دول عربية تريد السلام وأخرى ترفضه، فقد أعلنت قمة بيروت، في مارس/آذار 2002، عن استعداد العرب أجمعين للتطبيع الكامل مع إسرائيل إذا وافقت على الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 وقيام دولة فلسطينية. لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون ردّ على هذا الإعلان باجتياح مناطق السلطة الفلسطينية ووصف المبادرة العربية على أنها تهدف إلى «تصفية إسرائيل». وجدّدت قمة الجزائر العربية في آذار/مارس 2005 تمسّكها بـ «إعلان بيروت» لتجابه مجدداً بالرفض الإسرائيلي. أكثر من ذلك فقد اقترح العاهل الأردني عبدالله التطبيع مع الدولة العبرية من دون أي شرط قبل أن يتغيّب عن قمة الجزائر التي رفضت الموافقة على اقتراحه. هذا الاقتراح في الحقيقة لم يأت من عدم، إذ أن عدداً لابأس به من الدول العربية قد اتخذ خطوات تطبيعية، تجارية ودبلوماسية، مع إسرائيل من دون التوصل إلى حل الصراع العربي–الإسرائيلي.

تركت الهزائم السياسية والعسكرية للدول العربية في مواجهة العدو

الصهيوني آثاراً محبطة في المجتمعات العربية، التي راحت تتخبّط في مستنقع من المعادلات المستحيلة. هذه المجتمعات تعيش حالة بحث لاينتهي عن بدائل هي الأخرى مستحيلة: الاشتراكية العلمانية، الوحدةالعربية، الدولة القطرية، العودة إلى الجذور والتقاليد، الأصولية الإسلامية... إلخ. وقد كشف تقريرا التنمية البشرية الصادران، في عامي 2002 و 2003 عن «برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية» (UNDP)، عن الحالة المزرية لهذه المجتمعات لجهة البطالة والأميّة والتخلّف في مجالات المعلوماتية ودور المرأة والحكم الرشيد والترجمة وحقوق الإنسان وغيرها. أما تقرير العام 2004، فحمّل جزءاً من المسؤولية عن ذلك للعوامل الخارجية ومنها الاحتلال الأميركي للعراق، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لإعاقة صدوره فترة من الوقت.

في إبريل/نيسان 2004، قدّمت صحيفة الإيكونوميست اللندنية صورة عن الوضع العربي على الشكل التالي: ستشكل دول الجامعة العربية الجزء الأكثر أوليغارشية في العالم. حتى الآن لم تتم إطاحة زعيم عربي واحد بهدوء في صناديق الاقتراع. حتى أفريقيا جنوبي الصحراء تبدو أفضل حالا بكثير، حيث منذ 1990 تنحّى 18 نظاماً عن الحكم بناء على رغبة الناخبين، وقد أظهرت دراسة أجرتها الجامعة العربية أنه من المتوقّع أن يبلغ عدد الشبان العرب العاطلين عن العمل بعد عشر سنوات، خمسين مليون شاب مقارنة مع 15 مليوناً في الوقت الحاضر. وقد بدأ العالم الخارجي يرى في هذه الإخفاقات خطراً على مصالحه الخاصة. 15 في المائة من الشبان العرب يقولون أنهم يودّون الهجرة وهذا أمر يقلق الأوروبيين. ويعتبر كثيرون أن الإرهاب الإسلامي هو وليد الإحباط الذي أصيب به العرب نتيجة شعورهم بالعجز، وبات الوضع ينذر بانفجارات داخلية...».

والحقيقة أن مسؤولية الأنظمة السياسية العربية أكيدة لا جدال فيها، لكن العناصر الخارجية والتدخّلات الأجنبية تلعب هي الأخرى دوراً مهماً في تكريس الحالة المزرية لهذه البلدان. ومن الصعوبة بمكان إغفال العامل

الإسرائيلي ولو أن أنظمة الحكم العربية راحت تستخدمه ذريعة في تعسّفها وفرض قوانين الطوارىء وكم الأفواه وبناء دول أمنية تحاصر مواطنيها، في وقت يبدو عجزها فاضحاً في إدارة «الصراع مع العدو». وقد شكّلت إسرائيل منذ ولادتها عامل عدم إستقرار في المنطقة المحيطة بها، جرّاء الحروب المتكرّرة مع دول الطوق العربية وبسبب وجود لاجئين فلسطينيين في هذه البلدان يسعون للعودة إلى بلدهم. هؤلاء وقعوا في الوقت نفسه ضحية عدوّهم الصهيوني الذي طردهم من أرضهم وبعض «أشقّائهم» العرب الذين راحوا يتنافسون عليهم كورقة يمكن استخدامها في لعبة النفوذ والسلطة وفي مفاوضات مستقبلية محتملة مع إسرائيل. وقد قتل من الفلسطينيين في الصراع مع «الاشقّاءالعرب»، ربما أكثر مما قتل في الصراع مع العدو.

وفي الأدبيات السياسية والتقارير والدراسات الإسرائيلية وحتى مذكّرات الزعماء السياسيين والعسكريين (موشي شاريت على سبيل المثال لا الحصر) نجد كلاماً كثيراً عن ضرورة تجزئة البلدان العربية كسبيل لضمان وجود إسرائيل النهائي. مثلاً بعد ولادة الدولة العبرية بقليل، أجاب بن غوريون على سؤال حول خطر الوحدة العربية فقال: «لو كنا نعلم أن العرب يمكنهم أن يتّحدوا لما فكّرنا بالاقدام على ما أقدمنا عليه، ولن نسمح لهم بأن يتّحدوا». وفي أواخر العام 1966، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول: «إنّ سياسة إسرائيل منذ قيام وحدة مصر وسوريا هي أن تحول ولو بالقوة دون أي تغيير يحدث في الوضع القائم في الدول العربية». وبعد عامين صرح أباايبان قائلاً: «يجب أن يكون واضحاً أن مصير المنطقة العربية لا يمكن أن يكون الوحدة، بل العكس إنه الإستقلال القائم على التجزئة» [27]. وفي دراسة عوديت بينون المذكورة أعلاه نقرأ ما يلي: «إن الخيار أمام إسرائيل في صراعها مع العرب هو تفسيخ الأمة العربية وتجزئتها وإنهاؤها بنشر الفوضى والحروب الأهلية وإثارة النزاعات الطائفية والعنصرية في جميع الأقطار العربية» [28].

من المؤكد أنه لو لم تكن التربة صالحة في الدول العربية، لما كان لكل هذا الكلام من معنى، ولكن الانصاف أيضاً يقضي بالقول أنه مثلاً في حين تلقّت دول المعسكر الشرقي السابق في أوروبا كل العون من الأميركيين والأوروبيين لمساعدتها على الانتقال بسلاسة إلى النظام الجديد، فإن الشعوب العربية راحت تقبع بين فكّي كمّاشة الأنظمة المستبدّة والتدخّلات الخارجية (الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية) المعوّقة للاصلاح والاستقلال والإتحاد.

وهكذا، لا يسع الدول العربية أن تلعب دوراً مؤثّراً في تسوية الصراع مع إسرائيل بفعل ميزان القوى الذي يميل بفارق هائل لمصلحة هذه الأخيرة. كما لا يسعها أن تكون ذخراً وعوناً ثميناً للاتحاد الأوروبي في مسعاه إلى التسوية. بل إن ضعفها يشكل، على الأرجح، عائقاً أمام مثل هذه التسوية. فتاريخ العلاقات الدولية يبرهن أن الضعف يشكّل سبباً للحروب والأزمات مثل القوة تماماً. ويتضافر الضعف العربي المفرط مع القوة الإسرائيلية المفرطة بدورها والمدعومة من القوة الأعظم في العالم، كعنصر معوّق لفعاليّة الدور الأوروبي في مسعاه لإيجاد حل مقبول للصراع العربي-الإسرائيلي.

3- الدعم الأميركي غير المحدود لإسرائيل

منذ البدء دعمت الولايات المتحدة المشروع الصهيوني في فلسطين، وسارع الرئيس ترومان إلى الاعتراف بإسرائيل مباشرة بعد ستالين. وعلى غرار غريمها السوفياتي، عملت الولايات المتحدة، في الأربعينيات والخمسينيات من القرن المنصرم، ضد الكولونياليات الأوروبية ومن أجل نزع الإستعمار، فالتقت بذلك مع التطلّعات الشعبية في البلدان العربية. في هذا الوقت كان بعض الدول الأوروبية، وفي طليعتها فرنسا، هو الممول الرئيسي لإسرائيل بالسلاح، في حين اكتفت الولايات المتحدة بالدعم المالي والسياسي. وقد وجّه الرئيس الأميركي أيزنهاور إنذاراً إلى فرنسا وبريطانيا

وإسرائيل للانسحاب من السويس،في عام 1965، وكان هذا إيذاناً بانكفاء نفوذ القوتين الكولونياليتين السابقتين في الشرق الأوسط لمصلحة القطبين الجديدين على خلفية الحرب الباردة. ففي الخامس من يناير/كانون الثاني 1957 أعلن ترومان أمام الكونغرس عن «العقيدة» الجديدة القاضية بمنع الخطر الشيوعي من ملء الفراغ الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط الحيوية للمصالح الأميركية.

مع عودة الجنرال ديغول إلى السلطة (1958)، ومع وصول كينيدي (1961) ثم جونسون (1963) إلى البيت الأبيض، بدأت العلاقة بين باريس وتل أبيب تفقد حرارتها تدريجياً لصالح تحالف يزداد وثوقاً بين هذه الأخيرة وواشنطن. وربما لهذا السبب أغمضت إدارة كينيدي عينيها عن النشاطات النووية العسكرية الفرنسية-الإسرائيلية في ديمونة والتي كشفتها طائرات التجسّس الاميركية -U2 في الأشهر الأخيرة لولاية أيزنهاور [29]. أما الإنقلاب الكبير في المشهد الإستراتيجي الشرق-أوسطي، والذي استمرت مفاعيله لاحقاً حتى الحرب على العراق، فقد حدث في حرب الأيام الستة من خلال قطيعة معلنة في العلاقة الاستراتيجية الفرنسية-الإسرائيلية، وتحالف أميركي-إسرائيلي جديد. هذا التحالف مر بداية بغياب أي رد فعل أميركي على ضرب إسرائيل لسفينة التجسّس الأميركية «يو أس أس ليبرتي» في الثامن من حزيران 1967 رغم أنه أوقع 34 قتيلاً أميركياً ومن ثم، على وجه الخصوص، بالتوصّل إلى إتفاق، ما يزال قائماً، حول طريقة إدارة مسألة المنشآت النووية في ديمونة[30]. بعدها بدأت تصل إلى إسرائيل شحنات الأسلحة الأميركية بشكل كثيف مع التكفّل بضمان أمن هذه الأخيرة والذي ظهرت مفاعيله جلية خلال حرب أكتوبر 1973 [31].

بعد حرب 1967، تغيّرت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، فأصبحت منخرطة فيه بشكل مباشر، محدثة قطيعة كاملة مع الحذر الاستراتيجي الذي طبعها في الخمسينيات[32]. هذا الانخراط ظهر في مناسبات عديدة، لا سيما عبر تمويل برنامج تصدير سخي للأسلحة

والتكنولوجيات إلى إسرائيل. وقد تضمّنت إتفاقات كمب ديفيد مساعدة أميركية سنوية قدرها 2,4 مليار دولار للدولة العبرية، عدا عن تمييزها عن غيرها من حلفاء واشنطن بمنحها أحدث التكنولوجيات العسكرية الأميركية، الأمر الذي تسبب ببعض المشاكل والإحراجات: مثلاً قيام شركات السلاح الإسرائيلية بتصدير أنظمة (مثل طائرة-رادار فالكون إلى الصين) تتضمن تكنولوجيات أميركية من دون موافقة واشنطن[33].

ومن المعروف أن الولايات المتحدة استنفرت قواتها النووية خلال حرب الغفران لمواجهة احتمال تدخّل سوفياتي، وأقامت جسراً جوياً لإسرائيل مدّها بأحدث الأسلحة والعتاد، وساعدها على استرداد زمام المبادرة في هذه الحرب عبر ثغرة الدفرسوار عند الضفة الغربية لقناة السويس، التي أرشدتها إليها الأقمار الاصطناعية الأميركية. لقد خاطرت واشنطن بعلاقاتها مع حلفائها من العرب، في وقت كانت هي والدول الصناعية، بأمسّ الحاجة إلى النفط الذي يصدّرونه إليها. وبدا واضحاً وقتها أن الدعم الأميركي لإسرائيل بات جزءاً من مثلّث تقوم عليه الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط: ضمان أمن إسرائيل، تأمين منابع وممرّات النفط، ومكافحة الخطر الشيوعي.

عقب هذه الحرب وتداعياتها (حظر النفط العربي...)، تحرّكت الدبلوماسية الأوروبية فبدأت حواراً مع العرب دام طويلاً من دون إنتاج شيء يذكر، كما تحركت الدبلوماسية الأميركية التي نجحت في دفع إسرائيل ومصر إلى توقيع اتفاقات كمب ديفيد التي قلبت المشهد الاستراتيجي في المنطقة رأساً على عقب. بذلك سدّد الرئيس كارتر ضربة قوية للنفوذ السوفياتي في المنطقة تلتها ضربات جديدة على يد الرئيس ريغان الذي أعاد منذ وصوله إلى البيت الابيض، في عام 1981، تأجيج الحرب الباردة وفي الوقت نفسه، انتقل في العلاقة مع إسرائيل إلى مستوى «التعاون الاستراتيجي» في منطقة انتقل فيها الحليف الإيراني إلى موقع العدو، ابتداءً من فبراير/شباط 1979 (الثورة الإسلامية)، ودنا منها

الخطر الشيوعي (الغزو السوفياتي لإفغانستان 1980). بعد وصول ريغان إلى البيت الأبيض بعام واحد، اجتاحت إسرائيل لبنان، ولما تقدم بمبادرة من خمس نقاط لوقف الاجتياح رد عليه مناحيم بيغن بقرار بناء خمس مستوطنات جديدة وباحتلال بيروت. وكان قد أعطى أوامره لسلاح الجو بتدمير المفاعل النووي العراقي «أوزيراك» الذي يشرف عليه مهندسون فرنسيون، في تموز/يوليو 1981، خلال انهماك بغداد في حربها المدمرة مع إيران التي دامت ثماني سنوات تحطم خلالها ظهر النظام الإقليمي العربي ويزداد انخراط واشنطن فيه دعماً للنظام العراقي بأحدث الأسلحة والتكنولوجيات لمساعدته على صد النفوذ الإسلامي الإيراني. في هذا الوقت، في أفغانستان وكل المنطقة المحيطة، كانت الحركات الإسلامية الأصولية تتلقى الدعم الأميركي السخي في حربها على الخطر الشيوعي والاحتلال السوفياتي لأفغانستان.

خلال ولايتي إدارة ريغان الجمهوري المتشدد، وصلت العلاقة مع إسرائيل الى مستويات غير مسبوقة من التنسيق والتحالف والدعم وتراجع مسار تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، كما أصيب الدور الأوروبي بضعف شديد. واشتدّت الأنظار والجهود وقتها الى رأس الهرم في النظام الدولي حيث اتفاقات نزع التسلح الأميركية-السوفياتية وحيث غورباتشوف يحاول إنقاذ النظام الشيوعي عبر البرسترويكا والغلاسنوت من دون جدوى. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1989 انهار جدار برلين فانتهت الحرب الباردة ومعها النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية.

نجح الرئيس بوش الأب في تشكيل ائتلاف دولي كبير لتحرير الكويت التي اجتاحها العراق في بداية آب/أغسطس 1990، وأعلن في مارس/آذار وفي غمرة انتصاره على العراق عن بزوغ نظام عالمي جديد تسود فيه «العدالة والمساواة أمام القانون الدولي بين كل الدول». وبدأ حثيثاً مسعاه الذي وعد به لحل الصراع العربي-الإسرائيلي. وقد ساد التفاؤل في أوساط السياسيين والمحللين العرب لأن التطورات، في نظرهم، أفقدت إسرائيل أهميتها

الاستراتيجية بالنسبة لواشنطن التي باتت قواتها العسكرية موجودة مباشرة في المنطقة الغنية بالنفط، وقد منعها الأميركيون من الرد على صواريخ سكود التي أطلقها عليها صدام حسين، ثم إن الرئيس بوش استخدم وسيلة الضغط عليها، وهذه سابقة، عندما هدّد بتجميد الضمانات الفدرالية الأميركية البالغة عشر مليارات دولار، للمصارف التي تموّل أعمال بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة.

لكن مؤتمر مدريد (أكتوبر/تشرين الأول 1991) الذي غابت عنه الأمم المتحدة وأوروبا، تنفيذاً لشروط إسرائيل، أصيب بفشل ذريع. كما فشل الرئيس بوش في التجديد لنفسه لولاية ثانية رغم الانتصار المدوّي الذي حقّقه لبلاده في الساحة العالمية. ورأى المحللون العرب في هذا الفشل مؤامرة من اللوبي الصهيوني في واشنطن الذي حارب إدارة بوش بسبب موقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي. كما أنهم أعادوا إلى هذا اللوبي نفسه أسباب فشل تطبيق اتفاق أوسلو رغم انخراط إدارة كلينتون الشديد والمباشر في تسوية الصراع، ذلك أن وصول نتنياهو، المعروف بعلاقاته الوثيقة جداً بهذا اللوبي، إلى رئاسة الوزراء في عام 1996 كان بمثابة ضربة عنيفة موجّهة لهذا الاتفاق.

في الحقيقة سيشكّل الإسرائيليون وأصدقاؤهم في الولايات المتحدة لوبي مهماً وقوياً جداً [34] يقول عنه رئيس الأركان الأميركي الأسبق الجنرال جورج براون: «هذا اللوبي قوي إلى درجة غير معقولة(...) يطلب منا الإسرائيليون أسلحة متطوّرة فنقول لهم إنه يترتّب علينا إقناع الكونغرس، فيجيبوننا بأن لا نقلق لأنهم يتولّون الأمر. إنهم أناس من بلدان أخرى لكنهم قادرون على فعل ما نعجز عنه نحن في بلدنا...» [35]. وقد نشر السيناتور بول فندلي كتباً عديدة يكشف فيها حقائق نفوذ هذا اللوبي في بعض مناحي الحياة الأميركية [36]. أما عن نفوذه في السياسة الخارجية الأميركية فيقدّم وزير الخارجية في بداية عهد ريغان الجنرال ألكسندر هيغ (المؤيّد لإسرائيل من دون تحفّظ) شرحاً وتحليلاً مدعوماً

بأمثلة عديدة عاشها خلال عمله في الإدارة الأميركية[37].

في الأدبيات السياسية العربية هناك نوع من «الأسطرة» لهذا اللوبي الذي ينظر من خلاله، ومن خلاله فقط، إلى كل المواقف الأميركية في الشرق الأوسط. لقد تحوّلت قدرته القادرة إلى نوع من «الميتولوجيا السياسية» في التحليلات العربية، إلى حد تغييب المصالح الخاصة للدولة الأعظم التي يصوّرها البعض كألعوبة في يد هذا اللوبي. والحقيقة الموضوعية تقتضي القول إن الولايات المتحدة بلد مفتوح أمام كل جماعات النفوذ والضغط الإجتماعية والدينية والسياسية والإعلامية والإقتصادية وغيرها. وفي غياب لوبي فلسطيني وعربي فاعل، فإن أنصار إسرائيل نجحوا في إقناع الأميركيين بأن المصلحة والواجب الأخلاقي يقتضيان حماية الدولة «المحاصرة» من الأعداء المحيطين بها، والذين يتربّصون بها كل الشرور» (دافيد وغوليات)[38].

ويعمل هذا اللوبي من خلال عدد من الجمعيات والمنظمات، وأبرزها «الإيباك»، ولكن أيضا من خلال النفوذ الهائل الذي يمتلكه لدى المؤسسات الإعلامية والأكاديمية والمالية الكبرى التي يحتاج إليها الحزبان الجمهوري والديمقراطي في تنافسهما للوصول إلى الكونغرس والبيت الأبيض. ولا تتّسع العجالة هنا لسرد الأمثلة والشواهد على قدرات هذا اللوبي، لكن قد يكون مفيداً تقديم مثال واحد:

درست منظمة إنسانية أميركية إسمها «لو عرف الأميركيون» تغطية جريدة «النيويورك تايمز» للأحداث في الضفة الغربية وغزة على مدى سنتين، فوجدت مثلاً أنه في عام 2004، قتل ثمانية أطفال إسرائيليين و167 طفلاً فلسطينياً، أي ما نسبته واحد إلى اثنين وعشرين، لكن تغطية الصحيفة المذكورة للأطفال الإسرائيليين القتلى زادت سبع مرات على تغطية نظرائهم الفلسطينيين. ولاحظت المنظمة أن الجريدة غطت القتلى الفلسطينيين منذ بدء الإنتفاضة الثانية (سبتمبر/أيلول 2000) بنسبة 42 في المائة في حين غطت القتلى الإسرائيليين بنسبة 114 في المائة (الخبر الأصلي

مع تعليقات ومتابعات وردود الفعل). وتضيف المنظمة أن 32 طفلاً فلسطينياً قتلوا في الشهر الأول من الانتفاضة لم تشر إليهم الصحيفة رغم أن إصابات 28 منهم هي في الرأس أو الصدر [39]. وإذا كان الأمر كذلك مع صحيفة موضوعية ذات مصداقية وشهرة عالمية كالنيويورك تايمز فإنه من المشروع الاستنتاج أن الإعلام الأميركي يشكّل سلاحاً فعّالاً في يد أنصار إسرائيل في أميركا والغرب عموماً، ويقوّي من قدرتها على مجابهة مشاريع السلام التي لا ترضى بها.

ويُلخّص عالم السياسة الفرنسي مرسيل ميرل الجدل حول هذا اللوبي بالقول: «اللوبي الصهيوني يشكّل إحدى أرسخ دعائم السياسة الأميركية الملائمة لإسرائيل. إذ من دون أن يكون الرئيس الأميركي موالياً للصهيونية فإنه لا يستطيع أن يتّخذ مواقف مناهضة للوبي اليهودي الفاعل جداً في الولايات المتحدة» [40].

لقد نظر الإسرائيليون إلى إدارة كلينتون على أنها أفضل لهم من إدارة بوش الأب (التي ضمّت أمثال برنت سكوكروفت وجيمس بيكر اللذين وقفا ضد رغبات تل-أبيب)، وقد انتقدها الأوروبيون لأنها ضمّت منحازين لإسرائيل مثل مارتن أنديك ودينيس روس. لكن المفارقة أن هذين الاثنين سوف يتعرّضان لانتقاد شديد عقب مجيء بوش الإبن إلى البيت الأبيض ويتّهمان بممارسة الضغوط على إسرائيل في مفاوضات كمب ديفيد الثانية وطابا في نهاية العام 2000. وقد تم استبدالهما بشخصيات تتطابق مواقفها مع حزب الليكود الإسرائيلي مثل ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث واللذين سبق أن وقّعا نصاً موجها، ليس إلى واشنطن، ولكن إلى نتنياهو عقب وصوله إلى السلطة في عام 1996، ينصحانه بإحداث «قطيعة» كاملة واضحة مع مسار السلام وإحلال مبدأ «السلام في مقابل السلام» أي «السلام المستند إلى القوة»، محل مبدأ «الارض مقابل السلام» الذي يضع إسرائيل في موقع الدفاع على الصعد الثقافية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، كما تدعو

الوثيقة نتنياهو إلى ضرب إيران وسوريا وحزب الله[41].

التطابق بين المصالح الوطنية للولايات المتحدة وإسرائيل لدى هذين المسؤولين في إدارات الجمهورية السابقة والحالية، يبدو هنا جلياً تماماً [42]. وكان هؤلاء، وغيرهم من المحافظين الجدد، قد نشروا في التسعينيات تقارير ودراسات تحث إدارة كلينتون على احتلال العراق وقد شرعوا في تنفيذ مخططاتهم الجاهزة عقب وصولهم إلى السلطة مع جورج بوش الإبن في بداية العام 2001، وجاءت تفجيرات 11 سبتمبر (أيلول) الإرهابية، بمثابة «مفاجأة ربانية» [43] لهؤلاء لتفتح أمامهم السبيل واسعاً لتنفيذ مآربهم.

من تداعيات هذه التفجيرات الإرهابية هذا التطابق، الذي دفع إليه المحافظون الجدد، بين الولايات المتحدة وإسرائيل: الحرب الأميركية على الإرهاب الإسلامي هي نفسها الحرب الإسرائيلية على الإرهاب الفلسطيني، والإستباق، على غرار تدمير الإسرائيليين لمفاعل «أوزيراك» العراقي في عام 1981، هو الاستراتيجية المشروعة لضمان الأمن، وتغيير النظام هو الحل الوحيد الذي يتيح تطوّر الوضع [44]. ونجح أرييل شارون في ركوب الموجة الأميركية العارمة معلناً أن عرفات هو «بن لادن إسرائيل» وأن حربه على الإرهاب الفلسطيني هي جزء لايتجزأ من الحرب الأميركية على الإرهاب.

وهكذا في حين كان بوش يشن حربه على الإرهاب انطلاقاً من أفغانستان قبل أن يبدأ الاستعداد لاحتلال العراق، كان شارون يجتاح مناطق السلطة الفلسطينية مدعوماً من واشنطن التي منعت (حق النقض-الفيتو) في مجلس الأمن الدولي من مجرّد انتقاد السياسات العسكرية والإستيطانية الإسرائيلية. وفي حين كان بوش يستقبل شارون في البيت الأبيض (تسع مرات في ولايته الأولى)، كان يمتنع عن مجرّد التحدّث مع عرفات المحاصر في مقرّه برام الله. ووقف بوش ضد تشكيل لجنة تحقيق دولية في مجازر جنين خلال الاجتياح الإسرائيلي لها في وقت وصف فيه شارون بـ «رجل السلام». وإذا كان صحيحاً أنه أول رئيس أميركي يطرح رؤية علنية لدولة

فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل إلا أنه تفادى الكلام عن حدود هذه الدولة وعاصمتها وسيادتها وغيره، بل إن المؤتمر الصحافي الذي عقده مع شارون في 16 أبريل/نيسان 2004 كان له وقع الكارثة على الرأي العام العربي لما فيه من تبنٍ وتأييد كاملين لأطروحات هذا الأخير. وهكذا فرغم انحيازها لإسرائيل الذي بات من ثوابت سياستها الخارجية «لم تكن الولايات المتحدة في تاريخها، في أعين باقي العالم ومنه العالم العربي، أكثر قرباً من المواقف الإسرائيلية مما هي عليه اليوم» [45].

لم تعد الولايات المتحدة ،في نظر العرب ولا الأوروبيين، وسيطاً نزيهاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وعلى خلفية الانحياز المفرط لهؤلاء الأخيرين فإن احتلال العراق، من دون ذرائع مقنعة وخلافاً للقانون الدولي والأمم المتحدة وحتى حلف الأطلسي، يبدو وكأنه خدمة تقدّمها للدولة العبرية. هذا الرأي سائد في صفوف الأنتلجنسيا العربية، بل أنه صدر عن عدد من السياسيين الأوروبيين وحتى الأميركيين مثل الجنرال زيني الذي كان مبعوثاً للرئيس بوش إلى المنطقة في عام 2002. أما الرأي العام الأوروبي فقد اعتبر في أحد استطلاعات الرأي، أن إسرائيل تأتي في طليعة الدول المهدّدة للسلام العالمي تليها الولايات المتحدة في المرتبة الثانية [46].

إزاء هذه السياسة الأميركية التي ترّسخ وتزيد من مخاطر الإرهاب، فتخلق شروط صدام الحضارات «تبدو أوروبا أمام معضلة: إما أن تتضامن مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فتؤكّد أطروحة صدام الحضارات هذه وتكون جزءاً منها، وإما أن تتمايز عن الولايات المتحدة مع تحمّل خطر أزمة حادة في العلاقة ما بين ضفتي الأطلسي» [47]. والدولة الأعظم تملك كل الوسائل الضرورية لفرض حل عادل ودائم للصراع العربي-الإسرائيلي، لكنها لا تفعل لأن ذلك لا بد أن يمر بممارسة الضغوط على الحليف الإسرائيلي وهو ما تأباه إدارة بوش الإبن. وفي هذه الحالة فإن أوروبا تقف عاجزة إلا عن اتخاذ المواقف المبدئية وتوقيع الشيكات في حين أن ممثلّها

للسياسة الخارجية والدفاع سولانا، ومبعوثها للشرق الأوسط موراتينوس يعجزان عن إقناع شارون، الذي زاده الدعم الأميركي تشبّثاً وصلابة، بالسماح لهما بلقاء ياسر عرفات المحاصر في رام الله.

بعد بضعة أشهر على احتلالهم للعراق، شعر الأميركيون أنهم إزاء ورطة حقيقية عسكرية وسياسية، فبدأوا بإرسال الإشارات الإيجابية إلى «معسكر السلام» الأوروبي والأمم المتحدة. قرارات عديدة صدرت عن مجلس الأمن مهّدت السبيل أمام تسوية بين ضفتي الأطلسي كانت قمم شهر حزيران 2004 (القمة الأميركية-الأوروبية السنوية في إيرلندا، قمة جماعة الثماني في سي-آيلند ثم قمة الأطلسي في اسطنبول) مناسبة للتفاوض حولها وطريقة إخراجها. في بداية أيلول من العام نفسه، صدر عن مجلس الأمن القرار 1559 الذي ينبىء ببداية تفاهم جديد بين فرنسا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكبير (كان هذا المشروع الأميركي في الأصل قد خرج إلى النور في شباط 2004 ليتعرّض إلى ردود فعل عربية وأوروبية كثيرة قبل أن يتبلور في صيغته النهائية في القمم المذكورة) وانتهاء الخلاف حول العراق أو عدم تفاقمه على الأقل.

في أيار 2005، قال الفرنسيون ثم الهولنديون «لا» للدستور الأوروبي المشترك في الاستفتاء الشعبي عليه. وبذلك فإن خطوة أساسية ضرورية في طريق تحقيق السياسة الخارجية والدفاعية الأوروبية لم يخطُها الأوروبيون الذين شرعوا في إجراء مراجعة نقدية لما أنجز وما لم ينجز في المشروع الاتحادي. وفي الانتظار، فإن موقع أوروبا الدولي تعرّض لضربة موجعة لاسيما وأن فرنسا الدولة الأكثر أوروبية في أوروبا هي التي قال شعبها لا للدستور. وهذا ما يضعف الموقف الأوروبي إزاء الولايات المتحدة في العالم والشرق الأوسط. ربما هذا ما يشرح، إلى حد ما، التقارب الفرنسي مع إسرائيل وتحديداً مع رئيس وزرائها أرييل شارون. هذا الأخير كان شخصاً غير مرغوب فيه Persona non grata في العام 2004 لا سيما بعد دعواته

في تموز من العام نفسه اليهود الفرنسيين إلى الهجرة إلى إسرائيل، لكن شيراك استقبله بحفاوة لافتة في تموز 2005 وعقد معه اتفاقات عسكرية واقتصادية كمكافأة على انسحابه الأحادي من غزّة، والذي يحمل أهدافاً لا تغفل على الفرنسيين قبل غيرهم، ذلك أن دوف فايسغلاس، مستشار شارون السياسي، اختار جريدة لوموند، في تشرين الأول 2004، ليعلن منها أن حكومته ستنسحب من غزّة كي تكرّس احتلالها للضفة والقدس وتوقّف عملية التسوية والكلام عن دولة فلسطينية وغيره.

لقد أيقنت فرنسا، ومعها أوروبا، أنه لايمكن لها القيام بدور فاعل في الساحة الدولية إلاّ إذا أخلت لها الولايات المتحدة المكان أو تعاونت معها بطريقة من الطرق. وأيقنت الولايات المتحدة بدورها أن القوة العسكرية مهما عظمت لا تستطيع أن تحقّق كل شيء، وبالتالي فلا مناص من العودة إلى الحلفاء وعقد نوع من الشراكة معهم لمواجهة الأزمات التي يتطلّب حلّها قدراً من التعددية-القطبية التي تحمل الحلفاء جزءاً من الأعباء وتعطيهم الشعور بالرضى والفعالية. من هنا هذا الكوندومينيوم الأميركي-الفرنسي (وبالتالي الأوروبي) الذي نشهده في هذه الأيام في الشرق الأوسط والذي ما يزال من المبكر الحكم على قدرته على الاستمرار والفعالية.

هوامش ومراجع

1- Zbigniew Brzezinski, " The Choice;Global Domination or Global Leadership",Basic Books 2004 p 106

2- Robert Kagan, "Of Paradise and Power, America and Europe in the New World Order", Alfred A. Knopf,New York, 2004

3- Ibid. P. 50

4- Ibid. P. 75

5- من خطاب له في معهد الدراسات السياسية في باريس، في 2001/5/29

6- كريس باتن «من أوروبا مع الدعم» وبديعوت أحرونوت، 2002/10/28

7- Thierry de Montbrial, "La Guerre et la Diversité du Monde", Le Monde/ed de l'Aube,Paris, 2004, P. 94

8- Condoleezza Rice, "Pas de Fossé entre l'Europe et les Etats-Unis", Le Monde, 10-11/6/2001

9- Francois Heisbourg, "La fin de l'Occident?" Odile Jacob Paris, 2005, P.222

10- Hubert Vedrine, Préface au livre de Christian Saint-Etienne, "La puissance ou la mort", ed.Seuil,Paris, 2003, P. 7

11- Stephen George and Ian Bache, "Politics in the European Union", Oxford Press, 2001, PP. 150 - 160

12- Ibid. Cf Philippe Moreau Defarges, ."Les Institutions Européennes", ed.Armand Colin, Paris, 2002.

13- Cf Maurice Croisat et Jean-louis Quermanna , "l'Europe et le fédéralisme", ed.Montchrestien,Clefs,Paris 1999.

14- Jolyon Howorth, "Britain,France and the European Defense Initiative", Survival,Vol N 42, 2 Summer, 2000, P.33

15- Thierry De Montbrial,, "La Guerre et la Diversité du Monde",Op.Cit.,p.104

16- Wall Street Journal January 2003 ,30

17- هذه الدول هي: ليتونيا،ليتوانيا، إستونيا،سلوفاكيا،سلوفينيا،بلغاريا، رومانيا،كرواتيا، ألبانيا، ومقدونية.

18- Jan Krause,Le Monde, 8/2/2003

19- Le Monde, 19/2/2003

20- Les Echos, 19/2/2003

21- Ibid.

22- Christien Saint-Etienne, OP. Cit. p.72

23- Cf Jean-Paul Chagnollaud et Sid-Ahmed Souiah, "Les Frontières Au Moyen-Orient" ed.l'Harmattan, Paris 2004

24- حسن نافعة «العلاقات العربية-العربية في ظل الهيمنة الأميركية»، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية-جامعة بير زيت. حزيران 2004ص 12

25- Jean-Pierre Derriennic, "Le Moyen-Orient au 20ème Siècle", ed. Armand Colin, Paris, 1981

26- محمد حسنين هيكل، في يغفيني بريماكوف «تشريح الصراع في الشرق الاوسط» ، دار إبن خلدون، بيروت،1981ص 108

27- شبلي العيسمي. «القومية العربية هوية للفرد العربي». جريدة الحياة 2005/4/19 أنظر أيضا للكاتب نفسه «لماذا الوحدة العربية وكيف؟» مركز دراسات الوحدة العربية.جزءان 1993 و 2004

28- Cf également George Corm, "La Balkanisation du Proche-orient", le Monde Diplomatique, janvier 1983

29- Francois Heisbourg, "La Fin de l'Occident?",Op.Cit. P.81

30- Ibid.P.28 Cf aussi Avner Cohen, "Israel and the Bomb", New York, Columbia University Press,1998.

-31 Ibid.P.82

-32 Ibid.

-33 Ibid.P.83-84

-34 Alexander Haig, "l'Amerique n'est pas une île", (traduit de l'americain par Marie-Caroline Aubert), éd.Plon,Paris ,1985, P. 180

-35 يفغيني بريماكوف «تشريح الصراع في الشرق الاوسط»،مصدر سابق،ص. 150

-36 أنظر مثلاً:«من يجرؤ على الكلام ترجمة دار المروج،بيروت 1985، و«الخداع»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت 1993

-37 A.Haig,Op.Cit.PP.169-195.

-38 من أجل تحليل علمي هادىء للعلاقة الأميركية-الإسرائيلية ودور اللوبي أنظر :كميل منصور «الولايات المتحدة وإسرائيل، العروة الأوثق»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1996. وقد نشرت مجلة «دراسات باحث» عدد خريف 2003 ملفاً خاصاً عن «العلاقة الأميركية-الصهيونية: العلنية والخفية» يغطي كل مناحي هذه العلاقة ويضم عدداً كبيراً من المراجع المتخصصة في الموضوع

-39 جهاد الخازن،الحياة،2005/5/9.

-40 Marcel Merle, "Sociologie des Relations Internationales",3ème éd.Dalloz.Paris ,1982 P.187 Cf également:Justin Vaïsse, "L'empire du milieu, les Etats-Unis et le Monde depuis la fin de la guerre froide", éd.Odile Jacob,Paris 2001.

-41 Richard Perle,James Colbert,Charles Fairbanks,Jr Douglas Feith,and others, "A Clean Break:A New Strategy for Securing the Realm", Institute for Advanced Strategic & Political Studies, Jerusalem & Washington DC, 1996.

-42 Pierre Hassner et Justin Vaïsse "Washington et le Monde", éd.Autrement/coll CERI, Paris, 2003 P.145

-43 Stanley Hoffmann,, "L'Amérique vraiment impériale?", éd.Audibert,Paris, 2003 PP.51-73

-44 Martin Kramer, "Ivory Towers and Sand",Washington Institute for Near East Policy, 2001 in Pierre Hassner et Justin Vaïsse,,Washington et le Monde.,Op.Cit.P.147

-45 François Heisbourg,Op.Cit.P.117

-46 "Iraq and Peace in the World", Coordinated by EOS Gallup Europ upon of the European Commission,Flash Eurobarometer, 151 November 2003. Heisbourg, Op.Cit.P. 117

-47 François Heisbourg,Op.Cit.P.117

إقتصاديات الذهب

د. بسام الحجّار*

ماهيّةُ الذهب:

لعبَ الذهبُ دوراً هاماً في تطوّر البشريةِ، ويحتل في الظروف الراهنة مكانة هامّة في الاقتصاديات المحلية، وفي العلاقات الاقتصادية الدولية. ويعتبر رمزاً للثروة والسلطة، وهو معروفٌ من الجميع. وقد طرأ على وضعيته تغيّرات أساسيّة، ويعيش الآن مرحلة مهمّة من مراحل تحوّله التاريخي. والكثير يرغب في التعرّف على ماضيه، حاضره ومستقبله.

الذهب أبو المعادن وسيّدها، وأكثر السلع في التاريخ حساسية. السياسة والاقتصاد والنفط والسيول والعواصف والعوامل الطبيعية، والعلاقات الدولية كلها عوامل تؤثّر في سعره[1].

الذهب معدن ثمين وجميل ويتمتّع بمجموعة من الخصائص الطبيعية والكيميائية التي جعلت منه معدناً فريداً من نوعه بين سائر المعادن، ويمكن تلخيص مزايا الذهب في ما يلي[2]:

1- إن للذهب من الصفات الذاتية ما يجعله

* دكتور في الاقتصاد والمصارف والمال

مقبولاً بوجهٍ عام في التعامل.

2- للذهب أساساً، قيمة مرتفعة بالنسبة لغالبيّة المعادن والسلع الأخرى، أضف إلى ذلك أن اختياره للاستعمال النقدي رفع من سعره. فالذهب قبل استخدامه في الأغراض النقدية كان يتحدّد بالكميّات المعروضة والمطلوبة منه لأغراض الصناعة والزينة. وهذا هو الطلب الاصلي على الذهب كسلعة؛ بعد استخدامه للاستعمال النقدي، يضاف إلى الطلب الاصلي عليه، طلب نقدي، الأمر الذي يؤدّي إلى ارتفاع سعره.

3- الذهب سهل الحمل وكلفة نقله أقلّ، فقيمة الذهب مرتفعة نسبياً مما يجعل وزنه معقولاً ويمثّل قيمة كبيرة.

4- الذهب لا يتأثّر بالتقلّبات الجوية، هو المعدن اللمّاع ولا يتعرّض للتلف بعكس غالبية المعادن والسلع الأخرى (على سبيل المثال هو لا يتعرّض للصدأ كالحديد أو تكسوه طبقة من الزنجار كالنحاس). ومن ثم فهو أقدر من غيره على القيام بوظائف النقود كمستودع للقيمة.

5- الذهب، بعكس الاحجار الكريمة، قابل للتجزئة وبدون نقص يذكر في قيمته وهو لا يختفي باستهلاكه، وهذه ميّزة من ميّزات الذهب، إذا ما قورن بالماس مثلاً. فالذهب مهما بدّل من مكانه ومهما تحوّلت أشكاله وتغيرّ مالكو، فهو يتابع القيام بوظائفه التي تتعدّد بتعدّد الانشطة الإنسانية، وفي هذا المجال ليس من المستبعد مطلقاً أن يكون «المحبس» الذي تلبسه قد صنع من ذهب استخرج منذ آلاف السنين في مصر، أو منذ أكثر بقليل من ثلاثماية سنة في البرازيل[3]. ومن الممكن أيضاً أن يكون هذا الذهب قد اتّخذ في مرحلة ما شكل سبيكة أو مسكوكة أو حتى حلية، والله وحده يعلم أيّة أشكال أخرى قد اتخذ.

هذه الخواص بالإضافة إلى مرونة الذهب وسهولة طرقه، وعدم إمكانية تزييفه جعلت من الذهب معدناً نفيساً.

الذهب في الطبيعة:

الذهب معدن نادر الوجود، إكتشفه الإنسان قديماً على شاكلة فلذات، وفي باطن التربة وقعور الانهار، وكان بالامكان استخدامه في الصناعات البسيطة دون اللجوء إلى صهره. والقسم الاعظم من الذهب يتمّ إستخراجه من المناجم، حيث يكون قد تكوّن بفعل التأثيرات الجيولوجية للقشرة الأرضية، وقد يتواجد غالباً، في مجاري الأنهار أو على شاكلة فلذات، والتي تم اكتشاف العشرات منها، وأكبرها تلك التي تمّ اكتشافها في البرازيل والتي قدّر وزنها الصافي بـ 193 كلغ من الذهب[4].

وتجدر الاشارة إلى أن الذهب لم يعد مركّزاً بكميّات كبيرة في التربة، فقديماً كانت عمليّة الاستخراج تشكّل وفراً كبيراً، علماً أن الادوات المستخدمة كانت بدائية جداً. فقد كان الطنّ الواحد من التربة يحوي مئة غرام وأكثر من الذهب. أما اليوم فتعتبر التربة غنية، إن كانت كمية الذهب في الطنّ الواحد في التربة لا تزيد على عشرة غرامات وحتى أن الانتاج يعتبر مربحاً إن كانت الكمية لا تزيد عن الخمس غرامات. وهذه النسبة كما هو معروف، أقل بآلاف المرّات من نسبة الحديد أو حتى النحاس والزنك والرصاص.

الذهب في العلاقات الاقتصادية الدولية:

يعود تاريخ معرفتنا بالذهب إلى ما يقارب الستة آلاف سنة، وقد مضى أكثر من 2500 سنة منذ ظهور أولى النقود المصنوعة من الذهب. وقد أدت الاكتشافات الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، التي يعود تاريخها إلى فاسكو دي غاما وكريستوفر كولومبس إلى اتساع نطاق التجارة وتدّفق المعادن النفيسة إلى أوروبا وتحوّل اقتصاد العصور الوسطى من إقتصاد ضيّق التبادل إلى إقتصاد قائم على استخدام النقود المعدنية، هذا

كان عصر المركنتالية [5].

وتتلّخص الفكرة الاساسية التي قام عليها المذهب المركنتالي (التجاري) بأن المعادن النفيسة، وبالأخص الذهب، هي أساس للثروة الحقيقية ومن ثم يكون المظهر الحقيقي لغنى الدولة هو مراكمة هذا المعدن لديها.

وقد كان اكتشاف الذهب في كاليفورنيا وأستراليا عاملاً مهماً في النموّ الاقتصادي، وفي تشكّل الاسواق العالمية، ومما لا شك فيه أن تدفّق الذهب إلى أوروبا وبكميات كبيرة، كان أساساً لإدخال قاعدة الذهب.

ومع اكتشاف الذهب في جمهورية جنوب أفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ المعدن الاصفر، مع إنتاج جمهورية جنوب أفريقيا لثلثي الانتاج الرأسمالي العالمي، حيث تراوحت كمية الانتاج العالمي للذهب في الثمانينيات بين 950 - 1000 طناً سنوياً، كانت حصة جنوب أفريقيا منها تقدر بـ 650 - 700 طناً سنوياً.

ولم يكن للذهب المستخرج نفس المصير، فحتى الحرب العالمية الأولى استخدم قسمٌ منه في سكّ النقود، وما يعادل هذه الكمية إستخدم كغطاء للاصدار النقدي. وفي كلتا الحالتين كان الذهب يتّخذ شكل النقود، فينتقل من الاحتياط إلى التداول، وبالعكس عن طريق سك وصهر المعدن، هذا كان عصر القاعدة الذهبية.

نظام الذهب (القاعدة الذهبية) :Gold Standard

نظام نقدي لعب الذهب في ظله دور مقياس القيمة ووسيط التبادل، ولكي يتحقّق تشغيل هذا النظام على المستويين المحلي والدولي يقتضي توافر شروط نذكر منها وباختصار:

أوّلاً: تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بوزن وعيار معيّن من الذهب، كأن يحدّد المشرع الأميركي. 1$ = 0,888671 غراماً من الذهب، وهذا الشرط هو الذي أعطى للذهب سعره القانوني.

ثانياً: ضمان حرية صهر وسك الذهب، دون تكلفة كشرط ضروري لتحقيق التعادل بين السعر السوقي والسعر القانوني للذهب.

ثالثاً: ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب وبالعكس بلا قيد ولا شرط.

رابعاً: ضمان حرية تصدير واستيراد الذهب للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للذهب، وكان من شأن هذا التدبير أن حافظت أسعار صرف العملات على ثباتها واستقرارها.

وقد أدّى انفجار حمم الحرب العالمية الأولى في العام 1914 إلى إنهيار قواعد اللعبة التي قام عليها نظام الذهب. واضطرّت الحكومات للتوقّف عن سك النقود وأوقفت كل أشكال صرف الأوراق النقدية بالذهب، وتكون بتلك قد أعلنت السعر الالزامي للأوراق النقدية التي تحوّلت إلى نقود إنتهائية [6]، وباتت تتمتّع بقوّة الابرام العام المستمدّة من قانون الدولة التي تصدرها.

العودة إلى قاعدة الذهب:

في 25 أبريل (نيسان) 1925 أعلن ونستون تشرشل عودة بريطانيا إلى قاعدة الذهب، ولكن في صورة السبائك الذهبية في الفترة 1925 - 1931، وألغيت القيود المفروضة على تصدير الذهب، ووقوف بنك إنكلترا على استعداد لبيع الذهب في شكل سبائك، شرط أن لا تقلّ الكمية عن 400 أونصة من الذهب.

عودة إنكلترا إلى نظام السبائك الذهبية، جعلتها غير قادرة على الصمود، مما اضطرّها في النهاية إلى الخروج عن قاعدة الذهب إسوةً بالدول الأخرى، خاصّة وأن سعر صرف الاسترليني كان فعّال فيه على أساس القوّة الشرائية لكلا العملتين الدولار والجنيه.

وانعكس ضعف مركز لندن الاقتصادي على الاسواق النقدية العالمية فجعلها غير مستقرّة. وهذا ساعد على تحوّل إفلاس البورصات في نيويورك

خريف 1929 إلى أزمة عالمية، لم يعرف العالم مثيلاً لها من قبل.

ومع تحوّل هذه الأزمة إلى حالة زعر مالي طاغٍ ناتجٍ عن عدم الثقة والخوف من احتمالات المستقبل، تهافت الأفراد على تحويل أوراق البنكنوت إلى ذهب. ولما كانت الكمية المغطّاة بالذهب لا تزيد عن 40% فإن تهافت الافراد على الصرف بالذهب، عرّض مؤسّسات الائتمان إلى حالة عجز حقيقي عن الدفع، مما أدّى إلى إفلاسها[7].

إزاء هذا الوضع، أعلنت بريطانيا في 19 أيلول (سبتمبر) إيقاف شرط تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب، ومن ثم خروجها عن قاعدة الذهب، توالت بعدها حركة الانهيار في النظم النقدية، فخرجت الولايات المتحدة الاميركية عنه في العام 1931, ولم يأت عام 1936، إلا وكانت جميع الدول التي تسير على نظام الذهب قد خرجت عنه، ويكون بذلك هذا النظام قد انهار انهياراً تاماً[8].

ولم يعد الذهب بعدها يلعب دور النقود في الاقتصاديات المحلية، وأكثر فأكثر أخذ الذهب بالتمركز في البنوك المركزية، ولم يخرج منها إلا بهدف تسوية المدفوعات والديون الخارجية، وكان مصير الذهب المستخرج بالتالي الانتقال من حفرة إلى حفرة جديدة، أي من المنجم إلى أقبية البنوك المركزية.

مؤتمر بريتون وودز [9]:

في النظام النقدي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الدولار الاميركي ممثّلاً للذهب، فاختارت كل دولة قيمة إسمية لعملتها مقوّمة بالدولار الأميركي، أي أن الدولار، أصبح هو المركز الذي يتمّ بموجبه ربط وتحديد سعر صرف العملات الأخرى، وارتباط كل عملة بالدولار يجعل سعر الصرف بين عملتين معلوماً، وضمنت الولايات المتحدة حرية تحويل الدولار إلى ذهب أميركي بالسعر الرسمي الثابت وبواقع 35 دولاراً للأونصة [10].

لكن الولايات المتحدة لاحقاً تخلّت عن التزاماتها، وبالتالي انقطعت الصلة بين النظام النقدي العالمي والذهب.

والذهب اليوم لم يعد يلعب ذلك الدور الذي كان يلعبه من قبل في النظام النقدي العالمي، ويعود ذلك إلى أنه مع حلول العام 1970، تحوّل الفائض في الميزان التجاري الاميركي إلى عجز بسبب تضاؤل القوّة الشرائية للولايات المتحدة الاميركية في الاقتصاد العالمي وبفعل التأثير الشديد لحرب فييتنام.

بيد أن الولايات المتحدة لم تكن تأبه بهذا العجز لاعتمادها في تمويله على الدور الذي يلعبه الدولار الاميركي كعملة دولية، يعني ببساطة «أن في إمكانها أن تتوسّع في الاصدار التضخّمي دون أن تخشى آثاره التضخمية طالما أنها تقوم بتصدير هذا التوسّع إلى مختلف دول العالم»[11].

بيد أن الأزمة النقدية في العام 1971 بدأت تتّخذ شكلاً حاداً واهتز الوضع العالمي للدولار، وقامت الولايات المتحدة بإجراء تخفيضين في سعر صرف الدولار، مرة في 18 آب 1971، وثانية في 13 شباط 1973، وقد شكّل التخفيضان ما يقارب 20% تقريباً من القيمة الخارجية للدولار الأميركي. وبذلك يكون سعر الاونصة من الذهب، قد ارتفع إلى 222,42 دولاراً، وكان هذا السعر آخر وأعلى سعر رسمي للذهب. إزاء هذا الوضع أعلنت الإدارة الأميركية في 15 آب من العام 1971 عن إغلاق نافذة الذهب موقفة بذلك تحويل الدولارات الأميركية إلى ذهب[12] وقطعت بذلك آخر صلة تربط عالم النقود الورقية بالذهب. وتحوّلت الأوراق النقدية إلى أوراق نقدية إلزامية.

مؤتمر جمايكا:

في العام 1974، في الدورة العادية لصندوق النقد الدولي، شكّلت لجنة مؤقّتة لإعداد دراسة حول قضايا إصلاح النظام النقدي العالمي ضمّت ممثّلين عن مختلف الدول الاعضاء في الصندوق، إنحصرت مهمّتها في إعداد اقتراحات للتكّيف مع مقتضيات الحاضر، وقد عرض هذا الاتفاق في

كانون الثاني 1976 في كينغستون (عاصمة جمايكا) بعد المصادقة عليه من قبل 85 % من الدول الاعضاء والتي تتمتع بـ 52, 78% من الحجم الاجمالي للحصص في الصندوق، وقد عرف هذا المؤتمر بمؤتمر جمايكا، وفيه تم التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز.

ما الجديد في إتفاقية جمايكا؟

1- أعطت الاتفاقية الدول الاعضاء في الصندوق، وبحسب المادة الرابعة من إتفاقية الصندوق، حرية إختيار ما تشاء من نظم الصرف، أسعار صرف ثابتة أو أسعار صرف عائمة، أو مسألة الدمج بينهما.

2- إلغاء السعر الرسمي للذهب، ونزع الصفة النقدية عنه، وحظر أية وظيفة له في ترتيبات الصرف، وتحقيقاً لهذا الهدف قام الصندوق بالتخلي عن جانب من مقادير الذهب الموجود في حيازته.

3- الإعلان عن «حيادية» نقود دولية على شاكلة حقوق السحب الخاصة SDR لتلعب دور أصول إحتياطيّة دولية.

باختصار، فقد توقّف الذهب عن أن يكون نقوداً عالمية. ولكن السؤال الذي يطرح: كيف يمكننا أن نفسّر الاصرار على إبقاء الذهب كأصل من الأصول الدولية؟ وما هو دوره المستقبلي؟

للإجابة على هذه الأسئلة، لا بد أوّلاً، من الاخذ في الاعتبار للحيازات الرسمية منه، وكم تشكّله احتياطياته من مجمل الأصول الدولية (الخارجية) لدى السلطات النقدية؟ وثانياً، ما هي التحرّكات في سعر الذهب؟

الاحتياطيات الرسمية:

في ظلّ قاعدة الذهب، كانت الاحتياطيات الرسمية تنمو بشكل منتظم لمقابلة الطلب النقدي على الذهب، وبعد التخلّي عن قاعدة الذهب ونزع

الصفة النقدية عنه، بدأت مرحلة جديدة من تاريخه، فلم يعد الذهب يمثّل أساساً للنظم النقدية، كما أنه توقّف عن أن يكون أداة لتسوية المعاملات الدولية. ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن غالبيّة الحكومات والبنوك المركزية ما زالت «تجلس على صناديقها» ولا تبدو راغبة في التخلي عن احتياطيها المكدس[13]. وقد قدّرت الكميات التي تركّزت في البنوك المركزية حتى العام 1945، أي مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ما يقارب ثلثي إحتياطي الذهب، أو ما يعادل 30 ألف طناً، بلغت حصّة الولايات المتحدة منها 22 ألف طناً أو ما يعادل 70% من الاحتياطي الرسمي للذهب، وما تبقّى من الاحتياطيات توزّع على سائر البلدان الأخرى.

هذا وتصل الاحتياطيات الرسمية بمجملها إلى أكثر من 32 ألف طناً تقريباً، أو ما يعادل 1076,5 مليون أونصة من الذهب الخالص. (أرقام نوفمبر 1998). وهذه الكميّة تفوق الكميّات التي استخرجت من المناجم في العالم الرأسمالي على امتداد العشرين سنة الأخيرة. وهذا ما يجعل الذهب ثاني أهم أصل دولي بعد الدولار الأميركي.

جدول رقم -1 - الحيازات الرسمية من الذهب
إحصاءات صندوق النقد الدولي

كمية الذهب الصافي بملايين الاونصات كما هي في نهاية الفترة	1996	1997	1998
إجمالي البلدان منها:	906.6	890.6	879.4
البلدان الصناعية:	748.2	732.5	724
المؤسسات المالية الدولية:	202	199.1	197.1
الاجمالي	1108.6	1089.7	1076.5

Source: World Gold Council, Gold Demand trends No 22. February 1998.

من الطبيعي جداً أن تمتلك البلدان الصناعية القدرة على تحديد السياسات تجاه الذهب، كون الكميات الاساسية تكدّست لدى مجموعة قليلة من البلدان الغنية. فقد شكّلت حصّة البلدان الصناعية أكثر من 70 % من

الاحتياطيات الدولية في العام 1998.

والملكية الحالية للذهب، هي نتيجة للعلاقات النقدية لفترة ما بعد الحرب، فقبل العام 1971، كان الرصيد الذهبي للبلدان يتبدّل بسرعة وبشكل منفرد، فقد هبط على سبيل المثال، إحتياطي الولايات المتحدة بقوّة، وارتفعت بالمقابل حصّة البلدان الصناعية الأخرى (ألمانيا، فرنسا، سويسرا، إيطاليا والبلدان المنخفضة)، وتعتبر هذه البلدان حالياً من أهم البلدان المالكة للذهب. الجدول رقم (2).

جدول رقم - 2 - الحيازات الرسمية للذهب ونسبة تمثيلها من الاصول الدولية كما هي نهاية العام 1999 (بالاطنان)

البلد	الكمية (طن)	نسبة الذهب من اجمالي الاحتياطات	البلد	الكمية (طن)	نسبة الذهب من اجمالي الاحتياطات
1- الولايات المتحدة الاميركية	8137	%53.6	11- إسبانيا	523	%9.5
2- ألمانيا	3469	%33.6	12- روسيا	424	%36.4
3- صندوق النقد الدولي	3217	--	13- تايوان	422	%4.3
4- فرنسا	3025	%50.8	14- أستراليا	404	%20.4
5- سويسرا	2590	%39	15- الصين	395	%2.3
6 - إيطاليا	2452	%48.5	16 - الهند	357	%9.6
7- هولندا	1012	%47	17- فنزويلا	302	%20.5
8- اليابان	754	--	18- لبنان	287	%27.9
9- المملكة المتحدة	715	%17.6	19- بلجيكا	269	%17.2
10- البرتغال	622	%27.5	BIS -20	199	-

Sources: 1- WGC Calculations based on data in IMF, IFS May 1999.
2- World Gold Council. Table of official Holdings. Jun. mar 1999.

وبالرغم من التباين النسبي في الحيازات الرسمية الاجمالية من الذهب، تحصل بعض التغيّرات في أرصدة مجموعات الدول، فقد هبط إحتياطي

البلدان الصناعيّة بشكل بسيط (الجدول رقم 3) بينما ازداد رصيد بعض البلدان الأخرى، وهذا لا يشكّل ميلاً أساسياً لدى بعض الدول للتخلّي عن الذهب، وإنما هو نتيجة لظروف خاصة تجد الدولة نفسها مضطرة للتنازل عن قسم من ملكيتها للذهب، على سبيل المثال، مبيعات بلجيكا في العام 1989 والتي قدرت بـ 200 طناً وفي العام 1990 قامت أيضاً ببيع 202 طناً.

ونؤكّد أن التنازل عن ملكية الذهب، لا يمكن اعتباره، ولا بأي حال من الأحوال، ظاهرة عالمية، طالما أن العمليّة ما زالت منحصرة بعدد محدّد من البنوك المركزية، ونشير إلى أن السبب الرئيسي في انخفاض حصّة الذهب من الاحتياطيات الدولية، يعود إلى أن البنوك المركزية إضافةً إلى أصولها الدولية وأصول أخرى تتمثّل في العملات القابلة للتحويل، مثل الدولار والين واليورو والجنيه الاسترليني (جدول رقم 2).

الحركية البطيئة للاحتياطيات الدولية، تظهر وكأن الصراع على امتلاك الذهب قد توقّف نهائياً، ولكن إعادة توزيع ثروات الذهب، ما زالت تتم بشكل غير مرئي، ويشكّل احتياطي الذهب من إجمالي الاحتياطيات الدولية أكثر من 10 %. بينما هناك ستة دول تمتلك أكثر من ثلثي احتياطي الذهب الرسمي، القابع في أقبية البنوك المركزية. فبالإضافة إلى الولايات المتحدة الاميركية التي تمتلك، كما هو مبيّن في الجدول رقم (2) 8138 طناً من الذهب، فإن ألمانيا أيضاً تمتلك كميّات كبيرة من هذا المعدن 3469 طناً وفرنسا 3025 طناً، سويسرا 2590 طناً وإيطاليا 2452, وهولندا 1012 طناً، بينما لا تزيد ملكيّة اليابان والمملكة المتحدة من هذا المعدن عن 754 و 715 طناً على التوالي، بالإشارة، فإن لبنان يمتلك 287 طناً وبهذا فهو يحتل المرتبة السابعة عشر بين الدول إن استثنينا صندوق النقد الدولي والتي تقدّر ملكيته 3127 طناً ويأتي بالمرتبة الثالثة بعد ألمانيا.

الذهب والسيولة الدولية (الذهب النقدي):

يدخل الذهب النقدي في السيولة الدولية [14] نظراً لإمكانيّة إقتراضه أو حتى رهنه. وهناك صعوبة في قياسه نظراً للتبدّل في أسعاره في الأسواق العالمية. ولا يتوقّع منه في المستقبل أن يلعب أكثر من دور ثانوي في تدبير حاجة العالم إلى السيولة الدولية. ويظهر الجدول رقم (3) تراجعاً في دور الذهب، حيث بلغ إجمالي الذهب الرسمي، بحسب أسعار لندن 236 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة في العام 1995، أو ما يشكل 19% من الاجمالي العام للسيولة الدولية، وتراجع في العام 2000 إلى 200,3 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة SDR[15]، أو ما يشكّل 11,5% من إجمالي السيولة الدولية.

جدول رقم - 3 - الحيازات الرسمية من الاحتياطات الدولية
1995 - 2000 كما هي في نهاية السنة
(مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	
						جميع الدول:
1537.7	1368.4	1243.8	1261.2	1142.2	988.44	إجمالي الاحتياطات باستثناء الذهب
200.3	204	197.6	190.8	232.4	236	إجمالي الذهب (أسعار سوق لندن)
1737.9	1572.4	1441.3	1452	1374.6	1224.4	الإجمالي العام شاملاً الذهب
						الدول الصناعية:
649.5	586.3	545.6	577.7	548.8	487.7	إجمالي الاحتياطات باستثناء الذهب
167.8	171.4	165.3	157.5	192.1	196.4	إجمالي الذهب (أسعار سوق لندن)
817.3	757.7	710.9	735.2	740.9	684.1	الإجمالي العام شاملاً الذهب
						الدول النامية:
888.1	782.1	698.2	683.6	593.4	500.7	إجمالي الاحتياطات باستثناء الذهب
32.5	32.6	32.3	33.3	40.2	39.6	إجمالي الذهب (أسعار سوق لندن)
920.6	814.7	730.5	716.8	623.7	540.3	الإجمالي العام شاملاً الذهب

Source: IMF. IFS Annual Report 1995, P. 158 - 159.
IMF. IFS Annual Report 2001 P. 102.

ويعدّ الدولار الاميركي العملة الدولية الرئيسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وحتى يومنا هذا، وعلى الرغم من انخفاض دوره نسبياً بعد انهيار بريتون وودز، عاد ليكون أكثر العملات استعمالاً كعملة احتياطية دولية، ويظهر الجدول رقم (4) أن نصيب الدولار الأميركي من الاحتياطيات الدولية إرتفع من 3, 51 % في العام 1991 إلى 2, 68 % في العام 2000 ومن 6, 43 إلى 3, 73% ومن 6, 63 إلى 3, 64 في الدول الصناعية والنامية على التوالي لنفس الفترة.

جدول رقم – 4 – نصيب بعض العملات في إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الاجنبية

(%) 2000 – 1991

العملة	1991			1997			2000		
	الدول الصناعية	الدول النامية	كل الدول	الدول الصناعية	الدول النامية	كل الدول	الدول الصناعية	الدول النامية	كل الدول
الدولار الاميركي	43.6	63.3	51.3	57.9	66.2	62.4	73.3	64.3	68.2
الين الياباني	9.7	6.7	8.5	5.8	4.7	5.2	6.5	4.4	5.3
الجنيه الاسترليني	1.8	5.5	3.3	1.9	5.1	3.7	2	5.2	3,9
اليورو*	16.6	--	10.2	10.9	--	5	1.2	14.6	12.7

* نسب العام 1991 و 1997 تمثل الايكو (ECU).

Source: IMF. Annual Report 1995, P. 161.
IMF. Annual Report 2001, P. 103.

ويشهد الين الياباني إستقراراً في نصيبه من السيولة الدولية 5٪ تقريباً هذا وشكّل نصيب اليورو أكثر بقليل من 10% في البلدان الصناعية، وما يقارب 15% في العام 2000 في البلدان النامية.

إتفاقية واشنطن حول الذهب:

في 26 أيلول 1991، أعلنت الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي هذه

الاتفاقية، وبمشاركة سويسرا، وعدم مشاركة كل من الدانمارك واليونان[16]، وتنصّ هذه الاتفاقية على التالي:

1- تحدّد الدول الموقّعة على الاتفاقية حجم مبيعاتها المستقبلية من الذهب والتي تبدأ في أيار العام 2000، وبحسب البرامج التي تم الاتفاق عليها، إلتزمت الدول المشاركة في الاتفاقية أن لا يزيد حجم مبيعاتها من الذهب عن 400 طن في السنة الواحدة، وأن لا تزيد هذه الكمية عن 2000 طن على امتداد سنوات الاتفاقية الخمس.

2- بالامكان إذا اقتضت الحاجة إعادة النظر بهذه الاتفاقية بعد مضي السنوات الخمس.

3- تأكيد كل من الولايات المتحدة واليابان عدم التدخّل في سوق الذهب، بائعة أو مشترية للمعدن، في حين التزمت كل من BIS و IMF بروحية الاتفاق.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى خلق وتشجيع سوق للذهب أكثر شفافية واستقراراً، خاصة لجهة التزام البلد المشارك بالحصّة المحدّدة له للبيع خلال مدّة سريان الاتفاقية وأن لا يقوم بمدّ السوق بأيّة كميّات إضافيّة إن دعت الحاجة لذلك.

التحرّكات في أسعار الذهب:

يعتبر التقلّب في سعر الذهب من العوامل التي تعيق عودته لأداء وظائفه التقليدية، فسعر الذهب والذي على امتداد فترة تمتد من العام 1934 وحتى نهاية الستّينيات عملياً لم يتبدّل، وبلغ ذروته في كانون الثاني من العام 1980، حيث سجّل سعر الأونصة رقماً خيالياً 850 دولاراً وهو اليوم يتقلّب في حدود الـ 400 - 450 دولاراً.

من الممكن أن نؤرّخ ولوضع المعاصر للذهب مع ذلك الوضع الذي نشأ على وجه التحديد في آذار 1968، ففي هذا اليوم، تمّ لقاء طارئ في واشنطن لممثّلي البلدان الرأسمالية واتخذ فيه قرار بالتوقّف عن دعم السعر السوقي

للذهب عند مستوى السعر الرسمي والمحدد بـ 35 دولاراً للأونصة، وقرار آخر يقضي بحلّ مجمع الذهب[17] وهذا يعني بالتالي أنه بات للذهب سعران: سعر حر يتحدّد كأي سلعة أخرى بقوى العرض والطلب، وسعر رسمي بالتعامل بين الحكومات والبنوك المركزية.

وأدّى انقسام السوق العالمي للذهب إلى قطاعين خاص وبين البنوك المركزية، إلى تسرّب قسم كبير من الذهب من تحت الرقابة الحكومية وانخفض تبعاً لذلك تأثير الحكومات على تجارة الذهب الدولية، وأخذ السعر السوقي للذهب بالانحراف عن سعره الرسمي وحتى السعر الرسمي بدوره ارتفع من 35 دولاراً للأونصة إلى 38 دولاراً في 1971 و 22, 42 دولاراً في العام 1973 (هذا السعر على الذهب لا نهائي المرونة من قبل القطاع الخاص). وبعدها لم يعد السعر الرسمي يحمل أهمية تذكر بالنسبة لعملية استخراج الذهب، فالتأثير الاساسي بات لسعر السوق، والذي منذ العام 1972 إنفلت من عقاله. ومع هذا، إستمرّ الذهب في أداء وظيفته بتسوية المدفوعات الدولية. بشكل غير مباشر، عن طريق تسييل الذهب، أي تحويله إلى عملات قابلة للتحويل، على سبيل المثال، الحكومة الاميركية أقدمت على بيع الذهب في السوق، وقد قدّرت الكمية التي بيعت في الفترة بين 1976 و 1979 بثلاث مليارات وحدة من حقوق السحب الخاصة.

آفاق تطوّر سعر الذهب:

تميّز إنتاج الذهب، في ظلّ ظروف العمل بالسعر الرسمي، عن غيره من الفروع الانتاجية الأخرى ببعض الخواص، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، إن إنتاج أية سلعة يرتبط بحالة السوق، أما الذهب فكان ينتقل من الانتاج إلى التداول، والمحدّد في إنتاجه كان سعره الرسمي، القانون الاميركي عرف الدولار الأميركي في العام 1837، عند مستوى 67, 20 دولاراً للأونصة، فإن كان بإمكانيّة أي صناعي زيادة هامش أرباحه فذلك يكون

عن طريق خفض نفقات الانتاج أو رفع الاسعار، وفي ظلّ ثبات السعر الرسمي للذهب لم يكن أمام منتجي الذهب سوى سبيل واحد ألا وهو خفض الانتاج.

وفي أساس دراستنا لآفاق تطورّ سعر الذهب، يجب أن نأخذ بالاعتبار الظروف الجيولوجية والصناعية لإنتاجه، كذلك الأمر المسائل المتعلّقة بعرضه والطلب عليه، وليس باستطاعتنا في تحديد أسعار الذهب أن نتجاهل معدلات التضخّم والتطوّرات التي تطرأ على أسعار النفط، وكذلك الأمر غياب أو إقبال المستثمرين المهمّين في المعدن، والمفاضلة بين الفائدة الاسمية والعائد من الاستثمار بالذهب.

بتقديرات لجنة من خبراء الأمم المتحدة التي ترأسّها الاقتصادي الاميركي ليونتيف، رأت أن التحوّل في الستّينيات، من قبل المنقبين إلى المناجم ذات الانتاجية الأقل والتي تتطلّب إما كثافة في عنصر العمل أو كثافة في رأس المال، إلى المناجم الافقر والاعمق التي يتعذّر استخدام التقنيّات فيها بشكل واسع، تعود إلى الارتفاع المضطرد في نفقات إنتاج المعدن، والتي وبالضرورة سوف تشكّل عاملاً في دفع أسعاره إلى الأعلى (الجدول رقم 5).

جدول رقم (5) كلفة إنتاج أونصة الذهب (دولار أميركي)*
في أهمّ البلدان المنتجة له

السنة	1985	1995
جنوب أفريقيا	189	364
أستراليا	195	268
كندا	90	150
الولايات التحدة	302	291
بابوا اغينيا الجديدة	--	246
متوسّط الكلفة مع جنوب افريقيا	214	315
متوسّط الكلفة بدون جنوب افريقيا	245	300

Source: Minerals Year book (Various issues).

* مع الإشارة إلى أن كلفة إنتاج أونصة الذهب، كما هي واردة في الجدول لا تتضمّن النفقات الرأسمالية أو أي تخفيض في سعر صرف العملات الوطنية بالدولار الأميركي

والسؤال الذي يطرح، ما هي الكمية المثلى من غرامات الذهب التي يجب أن تتوافر في كل طن معالج من التربة؟ لكي يكون إنتاج الذهب مجدياً، وكي يكون باستطاعة المنتج إن باع هذه الكمية بالاسعار السائدة في السوق، أن يقوم، كحدٍّ أدنى، بتغطية أكلاف إنتاجه. لهذا الغرض سوف نستخدم بعض المعادلات، المحدّدة لهذه العلاقة، ونأخذ جنوب أفريقيا مثالاً لذلك.

$$PL\ (gramme/tonne) = \frac{C\ (rand/Tonne)}{Pg\ (rand/gram)}$$

حيث: الراند - عملة جنوب أفريقيا

Pg – سعر غرام الذهب مقوّماً بالراند

C – كلفة التنقيب عن الذهب - مقوّمة بالراند

وتتحدّد qg بالمعادلة التالية:

$$^{(18)}\ qg\ (grams) = ag\ (grams/tonne) \times q_o\ (tonnes)$$

حيث qg – تعبر عن الانتاج الكلي للذهب مقوّماً بالغرامات، المستخرج من أطنان التربة التي تمّ معالجتها.

q_o – كميّة السبائك من الذهب الخالص التي تمّ استخراجها.

يتّضح من الجدول رقم (5) أن كلفة إنتاج أونصة الذهب في جنوب أفريقيا، هي الأعلى بين سائر الدول المنتجة له، وفي فترات معيّنة، كانت كلفة إنتاج جنوب أفريقيا الذهب بسعر 300 - 320 دولاراً للأونصة في العام 1995، في حين شكّلت التكلفة 364 دولاراً في نفس الفترة، ومن المتوقّع أن ينخفض إنتاج الذهب في جنوب أفريقيا إن لم تتّجه أسعار الذهب نحو الارتفاع.

ويوفّر إرتفاع سعر الذهب إمكانية لزيادة الارباح بالنسبة للمنتجين، كما يعزّز إمكانية التحوّل، في عملية الاستخراج، من المناجم الغنية إلى المناجم الافقر، ويشجّع على زيادة التنقيب عن المعدن واكتشاف مواطن جديدة له.

وللتأكيد على ذلك، نشير أنه بعد وقف العمل بالسعر الرسمي للذهب شكّل ارتفاع السعر السوقي للذهب حافزاً على اكتشاف مناجم جديدة للذهب والتي أنتج منها 90 % من إنتاج الذهب في هذا البلد و 66 % من إنتاجه العالمي[19].

التضخم والذهب:

يعتبر التضخّم من العوامل الأساسية التي تحدّد مصير الذهب، فالتضخّم كظاهرة، بالمفهوم البسيط - يتمثّل في ارتفاع الأسعار فتسير القوّة الشرائية للنقود أو قيمتها الحقيقية باتجاه عكسي مع التغيّرات في مستوى الاسعار، وينتج عن التضخّم تدهور في قيمة العملة وإضعاف ثقة الأفراد بها، فيزداد لديهم التفضيل السلعي، فينشط دور الذهب كأداة لاختزان القيمة (كأداة للادخار) ويزداد الطلب عليه لأغراض المضاربة والاستثمار. وليس هناك، كما يبدو، من أساس يشير إلى فرضية انعدام هذا الطلب في المستقبل.

ويؤثّر التضخم على بائعي الذهب، الذين يسعَون إلى تعظيم أرباحهم، فارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق يعتبر مؤشّراً لهم لرفع سعر المعدن وعلى الأقل بنفس النسبة التي ارتفعت فيها أسعار السلع والخدمات الأخرى. فكما هو معروف، فإن القوّة الشرائية للذهب تتحدّد بقدرة المعدن على التحوّل إلى سلع وخدمات.

الدولار والذهب:

كما هو معلوم، يتمّ بيع وشراء الذهب بالدولار الأميركي، ويتحدّد سعره أيضاً بالدولار الأميركي. لذلك فمن الواضح جداً، أن يتأثّر السعر السوقي للذهب بشكل ملحوظ، بسلوك الدولار الأميركي. في حال ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي، من الممكن أن نتوقّع تباطؤ أو حتى انخفاض في سعره، على سبيل المثال، قبل بدء العمل بالوحدة النقدية الأوروبية، وحين بلغ سعر

صرف الدولار 3,33 مارك، بلغ سعر أونصة الذهب 300 دولاراً، وحين تقييم الدولار الاميركي بـ 1,56 ماركاً، يجب أن يرتفع سعر أونصة الذهب إلى 500 دولاراً، وحين يساوي الدولار ماركين إثنين، يجب أن تساوي أونصة الذهب أكثر بكثير من 360 دولاراً.

وليس من المجدي عملياً، التخلّي عن الذهب، إن كانت هناك توقّعات بارتفاع سعره، لأن البائع، في مثل هذه الحالة، يتكبّد خسارة، على سبيل المثال، مبيعات الولايات المتحدة من الذهب في الأعوام 1970, 1978 و 1979 لأكثر من 530 طناً، أو ما يساوي في تلك الفترة 4,3 مليارات دولار، وهذا يعني بالتالي أن سعر الأونصة قد شكل 254,8 دولاراً. فلو كان سعر الذهب متوقّعاً توقّعاً كاملاً، واحتفظت الولايات المتحدة بالمعدن حتى نهاية العام 1980، حيث بلغ سعر الأونصة 589,5 دولاراً، لشكّلت مبيعات الولايات المتحدة ما قيمته 10 مليارات دولار، وكما يبدو فإن الفارق يشكّل: 5.7 = 4.3 - 10 مليارات دولار.

من خلال ما أوردناه أعلاه، يتبيّن لنا أن مسألة إختيار اللحظة المناسبة لتسييل الذهب، تحمل أهمية بالغة، والبائع يجب أن يمتلك الفطنة التجارية، وبعد النظر ورباطة الجأش، ذلك أن تبدّل السعر فرضاً بحدود 200 دولار للأونصة، سيشكّل الفارق في الطن الواحد، ستة ملايين دولاراً أميركياً.

ولا بدّ هنا من التوقّف، عند هذه المسألة، ففي فترات معيّنة، إرتفعت أصوات في لبنان، مطالبة بتسييل الذهب، ولو تمّ هذا الأمر وبتطبيق القاعدة أعلاه، لشكّلت خسارة لبنان:

287 طناً × 6,000,000 = 1,722,000,000 دولاراً أميركياً

وكلّما كان التوقّع بارتفاع السعر أكثر، يكون حجم الخسارة أكبر، لذلك فإن بعض البلدان تهدف إلى الحصول على فائدة من رصيدها الذهبي دون أن تضطر إلى التخلّي عنه. فهي تلجأ إلى وسائل مختلفة للحصول على عملات قابلة للتحويل بمقابل الذهب دون أن تفقد الحق في ملكيّته، مثال

ذلك ما يسمّى بعمليات «السواب» [20] حيث يباع الذهب لأجل بمقابل العملة وبحسب السعر السوقي مع إحتفاظ البلد البائع بحقّ إعادة شرائه بالسعر نفسه، بالإضافة إلى علاوة معيّنة، وبمثل هذه العمليّات لجأت جنوب أفريقيا، حيث قامت ببيع 250 طناً من الذهب من احتياطياتها الرسمية إلى بعض البنوك السويسرية والتي أعيد شراؤها في العام 1979 - 1980.

مناطق الانتاج:

لا يزيد عدد البلدان المنتجة للذهب عن خمسين بلداً، غير أن عدد البلدان التي تنتجه بمستوى صناعي لا يزيد عن عشرين بلداً، وتتركّز أهم مناطق الانتاج:

1- جنوب أفريقيا:

تقع أهم مناجمها في إقليم الران وترانسفال وغرب جوهانسبورغ. أما أهم شركاتها فهي: انكلو غولد والتي سجّل إنتاجها 215 طناً من الذهب في العام 1999 (المرتبة الأولى عالمياً) وغولد فيلدز ليمتدّ والتي بلغ انتاجها 119 طناً في نفس الفترة (المرتبة الثالثة عالمياً).

شكّل إنتاج الذهب في هذا البلد، منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الخمسينيات نصف الانتاج العالمي، وقد أنتج في هذا البلد في المائة سنة الأولى من مزاولة عمليّات التنقيب فيه أكثر من 37 ألف طن من الذهب، أو ما يشكّل 40% من الكميات التي تمّ استخراجها عالمياً. وسجّل إنتاج الذهب ذروته في العام 1970 حيث بلغ حجم الانتاج 1000 طناً. ومنذ ذلك الحين وإنتاج المعدن في هذا البلد آخذ بالتراجع تدريجياً وقد سجّل في العام 2003 بحدود 363 طنا، ويعتبر هذا المعدّل هو الأدنى منذ خمسين سنة.

ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع الذي طرأ على أكلاف إنتاج الذهب والذي يمكن ردّه لسببين رئيسيين:

1- **إختلاف الكلفة التشغيلية.**

2- **تدنّي نسبة الذهب في الطن الواحد من التربة المعالجة.**

وقد ارتفعت الكلفة التشغيلية ومعالجة الطن الواحد من التربة من 189 دولاراً في العام 1985 إلى 364 دولاراً في العام 1995 [21]، أضف إلى ذلك أن محتوى غرامات الذهب في الطن من التربة انخفض في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى حدود 5 غرامات.

الولايات المتحدة الاميركية:

تنتشر أهم مناجمها في كولورادو، كاليفورنيا، داكوتا، اريزونا، نيفادا، يوتا وألاسكا، أما أهمّ شركاتها فهي: نيومونت (130 طناً في العام 1999 وتحتلّ المرتبة الثالثة عالمياً)، بينما هومستيك (74 طناً - 1999) وتحتلّ المرتبة السابعة عالمياً، وفريبورت ماكموران (74 طناً أيضاً - 1999).

وكان إنتاج الولايات المتحدة، قد سجّل في بداية التسعينيات نموّاً ملحوظاً، عاد ليهبط بعدها، بشكل حاد في السنوات الأخيرة، ويعود السبب في ذلك إلى تدنّي إنتاج مناجمها، ومع هذا، ما زالت الولايات المتحدة الاميركية تحتل المرتبة الثانية عالمياً، بإنتاج وقدره 285,2 طناً في العام 2003 وبفارق 1,2 طناً عن أستراليا.

أستراليا:

قابل الهبوط في إنتاج الذهب في جنوب أفريقيا وفرة في إنتاجه في أستراليا في الثمانينيات من القرن الماضي، حيث وصل إلى 157 طناً في العام 1988, وأهم شركاتها نورماندي 59 طناً (1999) (المرتبة التاسعة)، ونيو كرست، 26 طناً (1999) المرتبة الرابعة عشر. وتحتل أستراليا، المرتبة الثالثة في إنتاج الذهب (284 طناً في العام 2003)، مع الإشارة أن كلفة إنتاج الأونصة سجّلت 268 دولاراً في العام 1995 وهذا يعني، أن كلفة إنتاج أونصة الذهب، في هذا البلد باتت أقرب إلى سعره السوقي، وهذا قد يؤدي إلى إحجام المنتجين

الأستراليين عن زيادة الانتاج أو حتى خفضه نظراً لتدنّي هامش الربح.

الصين الشعبية:

تقع أهمّ مناجمها في منشوريا وفي منطقة تسين لينغ شان وجنوب شنسي، إرتفع إنتاجها من 160 طناً في العام 1998 إلى 4, 207 أطنان في العام 2003، وبات هذا البلد ضمن مجموعة الاربعة الكبار (B4).

وتشترك روسيا مع البيرو في إحتلال المركز الخامس 5, 181 طناً (2003).

وهذا كما يبدو أن الانتاج تركّز في الدول «الاربع الكبرى B4 » وهي جنوب أفريقيا، التي ما تزال حتى الآن تعتبر المصدر الرئيسي للذهب، والولايات المتحدة وأستراليا والصين، وقد بلغ إنتاج هذه الدول مجتمعة في العام 2003 ما يقارب 6, 1209 طناً، وهذا ما يشكّل تراجعاً بالمقارنة مع أرقام 1996 حيث سجّل انتاج B4 ما يقارب 1277 طناً(22).

جدول رقم (6) أهمّ الدول المنتجة للذهب (بالاطنان)
1998 - 2003 (كما هي في نهاية الفترة)

البلد	1998	1999	2000	2001	2002	2003
جنوب أفريقيا	464	450	430.8	394.8	399.23	363
الولايات المتحدة	366	342	353	335	298	285.2
أستراليا	310	303	296.34	285.03	273.01	284
كندا	164	158	156.21	158.87	148.86	129.6
الصين	160	156	180	185	190	207.4
روسيا	124	138	143	152.5	158	181.5
أندونيسيا	139	155	124.59	166.09	135	155.5
أوزبكستان	80	86	85	87	90	--
بيرو	94	127	132.58	138.02	157.01	181.5
البرازيل	55	54	50.39	53.207	50.5	--
الإنتاج العالمي	2541	2576	2584	2604	2592	260

Source: United States. Geological Survey Mineral.

ويقدّر مكتب التعدين الأميركي، الإحتياطي العالمي من الذهب، موزّعة على النحو التالي: 50% لجنوب أفريقيا و 20% لجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، وتتوزّع 30% المتبقّية على الدول الأخرى.

عرض الذهب:

لم يتّصف إنتاج الذهب بالثبات والانتظام على امتداد سنوات القرن العشرين، ويعود السبب في ذلك إلى عوامل سياسية وإقتصادية، وقد كانت الموجة الأولى لزيادة إنتاج المعدن، كما أشرنا أعلاه، مرتبطة باكتشاف مناجم جديدة في جمهورية جنوب أفريقيا.

الموجة الثانية للزيادة في إنتاجه نتجت عن إرتفاع السعر الرسمي للذهب من 26,67 دولاراً للأونصة إلى 35 دولاراً في العام 1934. وقد رافق هذا الارتفاع في سعر الذهب ،إنخفاض في أسعار السلع الأخرى الناتج عن أزمة الكساد الكبير 1929 - 1933. حيث بلغ إنتاج الذهب في العام 1940 حدّاً لم يسجّله من قبل 1165 طناً.

أما الموجة الثالثة، فترتبط بتحوّل بلدان كانت تعتبر ثانوية في إنتاج المعدن، إذا ما قورنت بجمهورية جنوب أفريقيا إلى بلدان أساسية في إنتاجه قبل الولايات المتحدة، كندا وأستراليا والصين.

جدول رقم (7) عرض الذهب للفترة 1996 - 2003 (بالأطنان)
كما هي في نهاية الفترة

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إنتاج المناجم	2358	2481	2541	2576	2584	2604	2592	2601
المبيعات الحكومية	275	376	370	420	489	504	559	591
إعادة تصنيع خردة الذهب	641	629	1098	613	607	706	834	940
تحوط المنتجين	142	504	97	484	--	--	--	--
إعادة الاستثمار	103	241	--	--	290	53	--	--
العرض الكلي	3520	4231	4106	4092	3970	3868	3984	4133

Source: GIMS - Gold survey 2004

الطلب على الذهب:

بداية، لا بدّ من الاشارة إلى أنه بعد اختيار الذهب لأداء وظائف النقود، أضيف للطلب الاساسي عليه (الطلب عليه كسلعة)، طلب نقدي، مما أدى إلى ارتفاع قيمته قياساً بالسلع الأخرى.

والطلب على الذهب لا يتّصف بالثبات، والسؤال الذي يطرح، ما هي العوامل التي تمارس تأثيرها في مسألة الطلب عليه؟

كما يتبيّن من الواقع العملي، أنه يمكن تلخيص هذه العوامل بثلاث:

أولاً: القوّة الشرائية للذهب، وبصرف النظر عن استخدامات الذهب، فللذهب سعره، والذي يتحدّد بكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل وزن معيّن من الذهب.

ثانياً: بعد نزع الصفة النقديّة عن الذهب، تنامى الطلب على المعدن لأغراض الصناعة والزينة.

ثالثاً: الطلب الاستثماري: يتمتّع الطلب الاستثماري على الذهب بمرونة أكبر من الطلب عليه لاغراض الزينة وبرأي المحلّلين، يعتبر الطلب الاستثماري. العنصر الأساسي في تحديد تغيّرات أسعار الذهب مع العلم أنه يشكّل أقل بقليل من 25 % من إجمالي الطلب عليه.

ويقوم المستثمرون بشراء الذهب، غالباً، على شاكلة سبائك ومسكوكات[23]، ويتراوح عادة وزن السبيكة بين الأونصة الواحدة و 400 أونصة، وتعتبر السبيكة من وزن 100 أونصة الأكثر تداولاً في أسواق الذهب، وتشير المعطيات، أن هناك ترابطاً وثيقاً بين التغيّرات في أسعار الذهب والطلب الاستثماري عليه، ينخفض الطلب الاستثماري على الذهب إذا ارتفع سعره، وعلى العكس من ذلك، يزداد الطلب عليه إذا انخفض سعره.

ويقابل المستثمرون بين الذهب وشتّى الاستثمارات الأخرى، والمستثمر قبل إقدامه على شراء الذهب، يجب أن يكون مقتنعاً بتوافر فرص جيدة، وبأن العائد الذي يؤمّنه سوف لن يكون أقل من العائد الذي يحقّقه الاستثمار

بالأوراق المالية، وذلك من أجل التعويض عن المخاطر التي قد تنتج عن استثمار الذهب.

جدول رقم (8) الطلب العالمي على الذهب
كما هي في نهاية الفترة (بالاطنان)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
لأغراض الزينة	2851	3345	3151	3128	2689	3026	2680	2532
الأشكال الأخرى للطلب	486	562	568	594	486	365	360	385
السبائك	186	324	157	230	217	232	252	--
الطلب الاستثماري	--	--	229	140	128	359	373	314
إجمالي الطلب	3520	4231	4106	4092	3978	3749	3423	3231

Source: World Golds Council, Gold demand trends, 2004, N° 42.

وكقاعدة عامة، تعتبر المسكوكات الذهبية الأكثر طلباً، ويعود السبب في ذلك إلى خفّة وزنها واعتدال سعرها. هذا ما يسهّل الحصول عليها من قبل الافراد ذوي الدخل المحدود، هذا بالإضافة إلى سهولة حملها واختزانها. وبالامكان تقسيم المسكوكات الذهبية إلى مجموعتين:

1- المجموعة الأولى وتضم ما يمكن تسميته بالمسكوكات التقليدية، وهي عبارة عن المسكوكات التي أصدرت حين كان الذهب أساساً للنظام النقدي في ظل قاعدة الذهب، العارضون في هذا السوق هم بشكل أساسي البنوك المركزية والمؤسّسات الحكومية. الأكثر انتشاراً «السوفيرين» الانكليزي من فئة الجنيه الاسترليني ويحوي عشرين قيراطاً من الذهب، ويبلغ وزنه الاجمالي 7,98805 غراماً من الذهب ووزن الذهب الخالص فيه 5,807 غرامات.

المسكوكات النقدية الاميركية من فئة العشرين دولاراً «دوبل إيغل» وهي من عيار 900 ووزنها الاجمالي 33,447 غراماً، ووزن الذهب الخالص فيها 30,093 غراماً «والنابوليون الذهبي» و «السنيتناريو» المكسيكي الذي يعتبر أكبر المسكوكات النقدية الذهبية، وهو من فئة الـ 50 بيزوس ووزنه الاجمالي

667 , 41 غراماً، بينما وزن الذهب الخالص فيه 5 , 37 غراماً ويبلغ قطره 37 ملم وسماكته 8 , 2 ملم.

2- المجموعة الثانية وهي مجموعة «السبائك النقدية» وهي عبارة عن ابتكارات حديثة في تجارة الذهب، وتزن السبيكة عادة أونصة واحدة أو حتى أجزاء من الاونصة وهذا النوع من السبائك مربح جداً في التعامل، لذلك فإن صناعته آخذة في التوسّع، ومنها الميداليات الذهبية، والمسكوكات التي ينتجها القطاع الخاص، وهي عبارة عن تقليد لنماذج تقليدية، ومنها الراندكروغير الجنوب أفريقي، والذي يزن 99 , 33 غراماً ووزن الذهب الخالص فيه 104 , 31 غراماً أو ما يعادل بالتمام أونصة واحدة من الذهب[24].

الطلب على الذهب لأغراض الزينة:

لا يتّصف الطلب على الذهب لأغراض الزينة بالثبات، وتعتبر التقلّبات في الطلب على الذهب لهذه الغاية نتيجة لتفاعل معقّد لعوامل مختلفة، منها ما يتعلق بخصائص إنتاجه، ومنها ما يتعلّق بالطلب على المصاغ في البلدان المختلفة، ولكن تبقى أسعار المعدن المحرّك الاساسي للطلب عليه لهذا الغرض.

وما هو متوافر من معطيات يخوّلنا القيام باستنتاج في ما خصّ الطلب عليه لأغراض الزينة، الجدول رقم (9):

جدول رقم (9) الطلب على الذهب لأغراض الزينة كما هو في نهاية الفترة (مليون أونصة من الذهب الخالص)

السنة	1975	1980	1985	1990	1995	1999
البلدان الصناعية	10	10.7	20.2	28.5	33.1	34.5
البلدان النامية	6.6	6.8	17.3	32.4	53.5	58.3
إجمالي الطلب لأغراض الزينة	16.6	17.5	37.5	60.9	88.6	92.8

Source: Minerals Year Book (Various issues).

هناك إتساع في الطلب على الذهب لأغراض الزينة، حيث يشكّل الطلب عليه لهذه الغاية بين 60 - 70% من إجمالي الطلب (إرتفع إجمالي الطلب على الذهب لأغراض الزينة من 16,6 مليون أونصة في العام 1975 إلى 92,8 مليون أونصة في العام 1999 أو ما يعادله تقريباً 5,5 مرات).

ولا بد من الاشارة إلى أن الطلب على الذهب لأغراض الزينة في البلدان النامية، ما يزال مرتبطاً بالعادات والتقاليد، كون الذهب ما يزال في ذاكرة الناس في هذه البلدان كممثّل للثروة والجاه والقوّة، وكما يتّضح من الجدول رقم (9) أن الطلب على الذهب في البلدان المتقدمة إرتفع من 10 مليون أونصة في 1970 إلى 34,5 مليون أونصة في العام 1999، بينما ارتفع الطلب عليه في البلدان النامية من 6,6 مليون أونصة (1975) إلى 58,3 مليون أونصة في العام 1999.

الأشكال الأخرى للطلب على الذهب:

تقسم الاحصاءات الدولية الاشكال المختلفة للطلب على الذهب إلى ثلاثة مجموعات:

1- إستخدام الذهب في الصناعات الالكترونية.
2- إستخدام الذهب في طب الاسنان.
3- إستخدام الذهب في أعمال الديكور والزخرفة.

إستخدام الذهب لهذه الاغراض، أدّى إلى ولادة فئة جديدة من المنقبين عن الذهب، وتشير الاحصاءات الدولية أن استخدام الذهب لهذه الغاية، هو أقلّ بكثير من استخدامه لأغراض الزينة بعدّة مرات وللذهب من الخصائص ما تجعله أكثر المعادن استخداماً في صناعة الإلكترونيات، نذكر منها:

1- إن الذهب موصل جيد للطاقة الكهربائية.
2- هناك امكانية لطرقه وسحبه على شاكلة رقائق بسماكة 1/1000 ملم.

3- عدم قابليته للتلف.

وتحتلّ اليابان والولايات المتحدة الاميركية بدون منازع، المرتبة الأولى عالمياً، في استخدام الذهب في هذه الصناعة.

الذهب في المزاد :(Auction)

البيع بالمزاد طريقة معروفة لامتلاك السلع عن طريق العروض المنافسة ويتمّ البيع لمن يوافق أن يدفع السعر الأعلى شرط بلوغه سعر التحفّظ.

وبيع الذهب في المزاد ارتبط بالتغيّرات التي طرأت على وظائف الذهب في النظم النقدية الحديثة. وقد رأت الولايات المتحدة، ضمن الخط الذي انتهجته برفع الصفة النقدية عن الذهب، أن من مصلحتها أن تفعّل انتقال الذهب من الاحتياطيات الرسمية إلى الاسواق الخاصة. إكتسب بيع الذهب أهمية كبرى من قبل صندوق النقد الدولي في المزاد، حتى باشر الصندوق بالعمل بالقرار الذي اتخذ في جمايكا في العام 1976، حيث قام بإجراء أوّل مزاد له في حزيران 1976، فقام ببيع كمية تقدّر بـ 780 ألف أونصة من الذهب (24,3 طناً) وبسعر وسطي قدّر بـ 126 دولاراً للأونصة. ولم يكن المزاد شبيه بالمزادات الأخرى، فقد كان يعلن مسبقاً عن برنامج المزاد مع تحديد الوقت وكمية المعدن المعروضة. وكان بإمكان الجميع الاشتراك في المزاد بصرف النظر عن البلد الذي ينتمون إليه، وقد استثنيت من المشاركة البنوك المركزيّة والمؤسسات الحكومية[25].

ويتقدّم المشترك بطلب في مغلّف، يحدّد فيه الكمية التي يرغب أن يشتريها، والسعر الذي يقترحه، وقد شكّل الحد الأدنى لحجم الطلب 1200 أونصة أو ما يقارب 37,3 كلغ من الذهب.

وانتهى برنامج المزاد الذي نظّمه الصندوق في حزيران العام 1980 وقد

أجرى الصندوق 45 مزاداً باع فيها 778 طناً من الذهب، من ضمنها 46 طناً بيعت لبعض البلدان النامية وبشروط تشجيعية.

وقدّر أدنى سعر للذهب في المزاد بـ 109 دولاراً للأونصة وذلك في أيلول 1976، بينما سجّل السعر الاقصى 712 دولاراً للأونصة في شباط 1980، وقد حقّق الصندوق من مبيعات الذهب في المزاد إيراداً قدّر بـ 5,7 مليارات دولار، إقتطع منها 4,6 مليارات دولار لمساعدة البلدان النامية، إتخذت شكل قروض ميسّرة لتلك البلدان التي اعتبر الصندوق أنها أحقّ من غيرها في المساعدة وهي البلدان الاشدّ فقراً[26].

أمّا بيع الذهب في الولايات المتحدة فكان يحمل هدفين:

يهدف الأوّل إلى تخفيض العجز المتزايد في ميزان المدفوعات الأميركي الناتج عن تضاؤل القوّة التجارية للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي وبفعل التأثير الشديد للانفاق العسكري الأميركي خارج حدود البلاد.

ويتلخّص الهدف الثاني في تأكيد رغبة الولايات المتحدة في عمليّة إلغاء الوظيفة النقدية للذهب، ودعم الدولار الاميركي. فقد ارتفع حجم مبيعات الذهب من الخزينة الأميركية من 3,9 طناً إلى 3,23 طناً ثم 7,46 طناً.

السوق بدوره، إلتهم الذهب الأميركي دون بروز بوادر تشير إلى الإشباع، فعاودت الولايات المتحدة الأميركية مبيعاتها في الفترة الممتدّة بين 1978 - 1979، وتقدّر الكمية التي بيعت في هذه الفترة بـ 500 طناً لتتوقّف الولايات المتحدة بعدها عن بيع الذهب في المزاد في تشرين الثاني من العام نفسه.

وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تجني نتائج الوضع المميّز للدولار

الأميركي، وتظهر هذه النتائج وقبل كل شيء:

أوّلاً: إن الولايات المتحدة باتت قادرة أن تغطّي العجز في ميزان مدفوعاتها ليس فقط بالذهب، وإنما أيضاً بالدولار، الذي هو عملتها الوطنية، في حين يتعيّن على البلدان الأخرى للحصول على الدولار أن تحقّق فائضاً في موازين مدفوعاتها، وهذا يعني، أن البلدان الأوروبية على العكس من الولايات المتحدة الأميركية كانت مجبرة على ضبط علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

ثانياً: الولايات المتحدة كانت تصدّر النقود الورقية إلى البلدان الأخرى، وتمتلك بها أصولاً إنتاجية، إستناداً إلى عنصر الثقة، والقبول العام، التي كان يتمتّع بها الدولار الأميركي، في العلاقات الإقتصادية الدولية.

بعض الحكومات الأخرى، ولأسباب مختلفة، كانت مجبرة على بيع جزء من احتياطياتها الخاصة. البرتغال، التي كانت تعاني من مصاعب مالية باعت كمية من الذهب، كذلك الأمر، الحكومة الهندية لجأت إلى بيع كميات من إحتياطياتها الذهبية في الأسواق الداخلية بمحاولة منها لإيقاف عملية التهريب إلى الداخل وكنا سابقاً، قد أشرنا إلى مبيعات بلجيكا والمملكة المتحدة التي لجأت أيضاً إلى مبيعات الذهب.

كما أن الذهب هو مادّة للتهريب، ولا تتوافر إحصائيات دقيقة حول حجم تهريبه، ولكن الارقام التقديرية تبيّن أن التصدير غير الشرعي للذهب، يقاس بمئات الأطنان، وتحتلّ الهند المرتبة الأولى في هذا المجال، فقد دخلها عن طريق درب الذهب، ما يقدّر بـ 215 طناً في العام 1970, ما زال الأمر على هذه الحال، على الرغم من عدم توافر الارقام لدينا.

بورصة الذهب:

موضوع التجارة في بورصة الذهب ليس المعدن بحدّ ذاته، الذي يغيّر مالكه بشكل فوري، وإنما العقد، وهو عبارة عن تعهّد قانوني بتسليم كمية

محدّدة من الذهب خلال فترة زمنية محدّدة (في العادة يحدّد شهر التسليم) وبالسعر المتّفق عليه، ويحقّ لمشتري العقد، في فترة الاستحقاق، أن يحصل على الكمية المستحقّة له من المعدن، وبدوره البائع ملزم أن يسلم المعدن وبالسعر الذي حدّد في العقد.

وسوق الذهب عرضة للمضاربات الحادة، وإذا كان الأفراد يقدمون على شراء القطع الصغيرة، فإن المصارف والاثرياء يشترون السبائك ويتدخّلون بقوّة في أسواق الذهب الحرّة داخل الولايات المتحدة[27]. إن حصل وارتفع سعر الذهب في السوق يحقّق من اشتراه ربحاً، في حين يتكبّد البائع خسارة في حال انخفاض السعر، وعلى هذا تتأسّس تجارة الذهب في البورصة، شأنها في ذلك شأن سائر السلع الأخرى.

ويرتبط المتعاملون بحالة السوق والتغيّرات المرافقة له، وغالباً ما يقومون بإبطال ما ينطوي عليه العقد من تعهّدات، وبحسب المصطلحات «يقومون بتصفية مراكز» عن طريق اتخاذ وضعيّة معاكسة، على سبيل المثال، إذا ما اتجه سعر الذهب إلى الارتفاع، يعمد الشاري لتحصيل ما حقّقه من أرباح، فيقوم ببيع العقد حين يرتفع سعره، وذلك قبل حلول أجله، وعلى العكس من ذلك، إذا ما اتجه سعر الذهب نحو الانخفاض، يحقّق البائع، الذي قام بتصفية مراكزه مسبقاً، ربحاً وذلك عن طريق شراء العقود في البورصة ذاتها وفي الوقت نفسه.

ويتركّز الحجم الأكبر من عمليّات الذهب في الولايات المتحدة الأميركية، حيث يقوم الأميركيون بإجراء عمليّات واسعة على الذهب في بورصتين في نيويورك، والتي تأتي في مقدّمة أسواق الذهب لأجل، وثلاث بورصات في شيكاغو، ويتركّز في هذه البورصات 95% من الحجم الإجمالي لعمليّات بورصة الذهب داخل الولايات المتحدة الاميركية، أما أسواق زوريخ ولندن

فقد أقصيت إلى الدرجة الثانية.

ويتمّ الاتجار عادة، في الولايات المتحدة الاميركية، بعقود «قياسية» 100 أونصة، أو ما يعادل تقريباً، 1, 3 كلغ من الذهب عيار 599، وذلك لجذب صغار المدّخرين، ولهذا الغرض تمت، منذ العام 1982 (American Stock Exchange) مركزاً يعرف بالـ (American Gold Coin Exchange)، والاميركيون حين يقومون بشراء الذهب، فهم يعبّرون إما عن خشيتهم تجاه العملة أو لاعتقادهم بأن الكميات المعروضة في الذهب لا تتناسب مع الكميات المطلوبة.

كيف تعمل بورصة الذهب؟

يتسم العمل في بورصة الذهب بالمواصفات التالية:

أولاً: القواعد والعادات التي تنظّم تجارة الذهب في البورصة، هي نفس القواعد التي تحدّد الاتجار بسلعٍ أخرى، وفي البورصة لا يتم اللقاء بين بائع الذهب (العارض) وشاريه (الطالب)، وإنما تتم العملية عبر البورصة، فالشركات الوسيطة، التي يتم توكيلها بعمليّة البيع والشراء عن طريق السماسرة الذين يعملون في البورصة، تقوم بدراسة القوائم ونتائج التقلّبات في أسعار الذهب، خلال فترة العقد. وتقوم، أخيراً، بتسوية الحساب مع الزبائن نهائياً، وبالنتيجة فإن كل بائع أوكل شاري يتعامل فقط مع البورصة، ومعها ينهي جميع حساباته، فيحصل إما على أرباح أو يتكبّد خسائر. وهذه الآلية مريحة، ليس فقط من الناحية التقنية، أي من ناحية إتمام المعاملات والقيام بالمدفوعات المقابلة لها، بل أيضاً من ناحية «التضامن المسؤول» للوسطاء الاعضاء في البورصة الذي يزيد من ضمان مراعاة مصالح الزبائن على أكمل وجه.

ثانياً: عند القيام بعمليّة جديدة في البورصة، المتعامل في البورصة،

بصرف النظر أكان بائعاً أم شارياً، عليه أن يدفع لوسيطه ما يسمى بـ «الرهن»، وهو عبارة عن قيمة نقدّية يدفعها لضمان القيام بـ «قواعد اللعبة» في البورصة، ولا يشكّل حجم «الرهن» عادة أكثر من 10% من قيمة القرض وقد يكون أقلّ من ذلك.

يتوجّب على من يقوم بشراء معدن الذهب مباشرة، أن يسدّد قيمة الذهب، الذي اشتراه في الحال، وبعدها يضطر أن يتكبّد نفقات إضافية تتعلّق بالتأمين والحراسة. أما حين يتم شراء المعدن في البورصة، باستطاعة المتعامل أن لا يدفع قيمة الذهب بالكامل، بل يسدّد قسماً غير كبير من قيمته، ويستثمر ما تبقّى لديه من النقود، في أوراقٍ مالية تدر له دخلاً، ومن الناحية العملية، هناك دائماً عنصر مخاطرة، فقد تسير التطوّرات في البورصة باتجاهٍ عكسي (غير ملائم) لتوقّعات المتعاملين، كأن ينخفض السعر بالنسبة للشاري ويرتفع بالنسبة للبائع. في مثل هذه الحالة، يملك الوسيط الحق، خاصة وإن وجد أن الزبون على وشك الوقوع في عجز (عدم قدرته على السداد) مع انتهاء الفترة، أن يطلب من الجهة الخاسرة أن تقوم بإيداعات إضافية تعادل حجم الخسائر المحتملة. ومن الواضح، تحسّباً لمثل هذه الحالات، على المتعامل في البورصة أن يحتفظ بما يكفي من الموارد المالية لمواجهة مثل هذه الاحتمالات، وإلا فإنه يكون مهدّداً بفسخ العقد، دون التعويض عن الأموال التي تمّ إنفاقها.

ويفرّق عادة، في البورصة، بين مجموعتين من المتعاملين:

أولاً: المضاربون، وليس لهم، كقاعدة عامة، علاقة مباشرة مع الذهب، ولكنهم أصحاب رأس المال، يستثمرونه في البورصة بهدف تحقيق أرباح، وهم يشكّلون عادة أكثرية المتعاملين في البورصة.

ثانياً: رجال الاعمال، وهم عادةً من يقومون بمثل هذه العمليات ليحصّنوا أنفسهم تجاه النتائج غير المرغوبة، الناجمة عن التقلّبات الدائمة

في سعر الذهب. ويطلق عليهم تسمية «هيدجزر»، أما العمليّات التي يقومون بها فتسمى Hedging (تغطية أو تحوّط).

التغطية أو التحوّط:

عملية خفض عدم التيقّن في أسعار السوق المستقبلية، وذلك بتغطية رهان (خيار) Option، برهان موازن، وغالباً ما يتم استخدام حقوق البيع (Put) وحقوق شراء (Call) كأداة للتحوّط[28].

ويعتبر الشكل العادي لعملية التغطية (التحوّط) عملية الشراء التي يقوم بها الصاغة، لإنجاز طلبيّات، بأسعار ثابتة متّفق عليها مسبقاً. لنفرض أن شركة «براون» إتفقت أن تقوم في شهر آذار، بتصنيع كمّية من الحلى الذهبية، بمناسبة أعياد الميلاد، والكمّية التي ترغب بتصنيعها 1000 أونصة من الذهب الخالص، إنطلاقاً من السعر الثابت للتسليم 510 دولارات للأونصة.

لكي يكون باستطاعة شركة «براون» أن تحصّن نفسها من تقلّبات محتملة في أسعار الذهب، تقوم بالشراء في سوق الذهب لعشرة عقود في كانون الأول بقيمة 100 أونصة للعقد الواحد، وبسعر 500 دولاراً للأونصة الواحدة. في حال ارتفاع سعر الذهب فليس من مشكلة، لأن هذه العقود سوف يتم تسعيرها في تشرين الثاني على اساس 550 دولاراً للأونصة. في هذه الحالة تقوم شركة «براون» لصناعة الحلى الذهبية، ببيع الذهب قبل الاستحقاق، وتحقّق من هذه العملية ربحاً وقدره 50 = 500 - 550 دولاراً للأونصة الواحدة.

حينئذٍ، باستطاعة شركة «براون» أن تشتري الكمية الضرورية من المعدن لتصنيع الحلى الذهبية، وحتى حين بلوغ سعر أونصة الذهب 560 دولاراً، لن

يضعها هذا التطوّر أمام خسارة، فإن حصل وانخفض سعر أونصة الذهب، فسوف تباع العقود في تشرين الثاني بـ 450 دولاراً. وتتكبّد شركة «براون» في هذه الحالة خسارة وقدرها 50 دولاراً للأونصة الواحدة. التغطية في مثل هذه الحالة، متوفّرة، إذ أن كمية المعدن المطلوبة لتأمين الطلبية، سوف يتم شراؤها بسعرٍ أقل من السعر الثابت المحدّد في العقد.

عقود الذهب الآجلة: Futures or forward Gold market:

وهو عبارة عن سوق بيع وشراء السلع (الذهب) والاوراق المالية أو العملات، على أن يتمّ التسليم في موعد لاحق في المستقبل.

ويتّخذ التجار وضع التسليم الآجل عندما يتعاملون مع سلعة كالذهب يتقلّب سعرها كثيراً مع الوقت، وذلك لتقليل الريبة والمخاطرة، التي تحيط بأعمالهم على المدى الطويل إلى الحدّ الادنى، وذلك بالبيع أو الشراء الآجل، أي عقود تتعهّد ببيع أو شراء الذهب في تاريخ لاحق، بسعر متّفق عليه[29]. ويمكن للمتعامل أن يتّخذ مركزاً مكشوفاً أو مركزاً دائناً. في الحالة الأولى، يدخل في عقد ويتعّهد تسليم الذهب بسعر معيّن، وفي الحالة الثانية، يدخل في العقد متعهّداً بقبول الذهب ودفع السعر المتّفق عليه عند التسليم، وكما أشرنا سابقاً، فإن الكثير من عقود التسليم الآجل تتّخذ شكل خيارات تستخدم للتحوّط والريبة، فيما يتعلّق بسعر متّفق عليه ضمن مدة محدّدة من الزمن.

والذهب بخلاف السلع الأخرى، بالامكان تخزينه وبأكلاف طفيفة جداً (بنس واحد في السنة عن كل أونصة من الذهب)، ومن الواضح أن هذه التكلفة لا تترك أثراً ملحوظاً على أسعار العقود، طالما هي منخفضة جداً قياساً بسعر المعدن. والذهب أيضاً، بخلاف غيره من السلع الأخرى، لا يوفّر

لصاحبه دخلاً (يتكبّد حائز الذهب أكلاف تخزين وتأمين)، في الوقت الذي يكون بمستطاعه أن يستثمر في سندات توفّر له دخلاً منتظماً.

من هنا ضرورة، أن يعوّض على حائزي الذهب، فمن يشتري الذهب، يحصل بالمقابل على مكافأة عن عملية آجلة، وهذه المكافأة، تعكس نسبة الفائدة التي سوف يجنيها المتعامل، وهذه الفائدة، تعكس الفارق في سعر الذهب، بين تاريخ إبرام العقد، وما هو عليه سعره في تاريخ تسليمه، ويطلق على العلاقة التي تربط بين السعر العاجل والسعر الآجل تسمية (forward - spot price - parity relation).

للتعمّق أكثر في الفهم، نفرض أن أحد الاشخاص يرغب بتوظيف أمواله في عمليات الذهب، ولنفرض أن مدّة العقد هي السنة، أمام هذا الشخص حلاّن، وبحسب الأول قيامه بشراء الذهب بالسعر العاجل، ولنفرض أنه يساوي 400 دولاراً للأونصة، والاحتفاظ به، ثم القيام ببيعه في فترة لاحقة بالسعر S_1 (في نهاية الفترة)، ولنفرض أن s هي عبارة عن تكلفة تخزين وتأمين الذهب، معبّر عنها كنسبة من الاسعار العاجلة، ولنفرض أن كلفة تأمين وتخزين الذهب هي 2%، وعلى هذا، فإن معدّل العائد يشكّل:

$$r_{Gold} = \frac{S_1 - S}{S} - s = \frac{S_1 - 400}{400} - 0.02$$

وبحسب الحلّ الثاني، مع فرضيّة أن مدّة العقد هي السنة أيضاً، بدل القيام بشراء الذهب بشكل مباشر، باستطاعة المتعامل أن يخلق (Synthetic Gold)، عن طريق استثمار 400 دولاراً، وهو كما بيّنا أعلاه السعر العاجل للذهب، في أصول عديمة الخطورة، ويتّخذ المتعامل، في هذه الحالة، وضعيّة آجلة مع تاريخ لتسليم الذهب في نهاية الفترة، ويشكّل الإيراد في هذه الحالة:

$$r_{Gold} = \frac{S_1 - F}{S} + r$$

حيث تعبّر F عن السعر العاجل.

وإن شكّل، على سبيل المثال، معدّل العائد من الاستثمار من الأوراق المالية عديمة الخطورة 8%، يجب أن يكون الاستثمار بالذهب مساوياً:

$$r_{Gold} = \frac{S_1 - F}{400} + 0.08$$

وباستطاعتنا أن نسوّي بين المعادلتين، بافتراض أن هذان الشكلان من الاستثمار يحقّقان نفس العائد:

$$\frac{S_1 - F}{S} + r = \frac{S_1 - S}{S} + s \quad (30)$$

ومنها نحصل على: $F = (1+r+s) \times S$

وفي مثالنا، يجب أن يشكّل السعر العاجل للتسليم بعد انقضاء مدة العقد:

$$F = (1+0.02+0.08) \times 400$$
$$F = (1+0.1) \times 400$$
$$F = (1,1) \times 400 = 440$$

وكما يبدو، فإن السعر الآجل، شكّل في مثالنا 440 دولاراً للأونصة الواحدة، فما هي ردّة فعل المراجح في مثل هذه الحالة؟ عليه أن يقوم بشراء الذهب بالسعر العاجل، ليعيد بيعه في نفس الوقت، من أجل التسليم في المستقبل، بالسعر الأجل. فإن كل السعر العاجل هو دون 440 دولاراً للأونصة، عليه أن يقوم ببيع قصير الأجل للذهب في السوق الفوري (العاجل)، بمعنى أن يقوم بإقراضه على الفور، ويستثمر الاموال في أصول عديمة الخطورة، متّخذاً وضعيّة آجلة بعقد آجل.

مثال: إذا كان السعر العاجل (SPOT) لأونصة الذهب 400 دولاراً ومعدّل الفائدة السنوية 12,5% يصبح السعر عند التسليم 450 دولاراً ويضاف إليها كلفة التأمين والتخزين.

في حال انحرف العقد الآجل، ومدّته السنة، عن 450 دولاراً تنشأ فرصة مراجحه (اربيتراج Arbitrage)[31]، وكنا قد بيّنا أن عمليات المراجحة تتحدّد بالفوارق بين الأسعار الآجلة والأسعار العاجلة. ولنفرض أن قيمة العقد ارتفعت عن قيمته النظرية من 400 دولاراً إلى 460 دولاراً، هذا يسمح للمتعامل بالذهب أن يشتري أونصة الذهب بالسعر العاجل 400 دولاراً، ويقوم ببيع العقد بـ 460 دولاراً، وبفرضيّة أن المتعامل إستوفى شروط العقد الآجل، وقام بالتسليم، في هذه الحالة سوف يحقّق عائداً، على شاكلة فائدة (علاوة) وقدرها 15٪، وهو معدّل أعلى من الفائدة الاوّلية (12,5٪)، ويكون المتعامل في هذه الحالة، قد حقّق دخلاً ناتج عن الارتفاع في سعر العقد الآجل.

سعر الذهب العاجل	معدل الفائدة السنوية	السعر النظري للذهب الآجل، الذي سوف يتمّ تسليمه بعد سنة بـ 450 دولاراً
400 دولاراً	12,5%	

حين ارتفع السعر إلى 460 دولاراً، قام تاجر الذهب ببيع العقد الآجل، ومدته السنة، بمبلغ وقدره 460 دولاراً للأونصة، ويكون المتعامل، بعد مرور السنة، قد استوفى شروط العقد وقام بتسليم الذهب بـ 460 دولاراً للأونصة ويكون بذلك قد حقّق عائداً وقدره 60 دولاراً للأونصة الواحدة (400 - 460) والتي تمثّل ما نسبته 15% من الاستثمار الذي قام به.

في حال عدم توافر السيولة لدى المتعامل، التي تخوّله من شراء كميات كافية من الذهب بالسعر العاجل، باستطاعته أن يلجأ إلى الاقتراض من

البنك بفائدة وقدرها 12,5 %، ويستخدم هذا القرض في شراء الذهب، ولكن النتيجة في هذه الحالة لا تتطابق مع النتيجة أعلاه فبدل أن يحقّق المتعامل، عائداً ثابتاً وقدره 15%، يجني، فقط، عائداً وقدره 15% - 12,5 % = 2,5%.

يقترض 200.000 دولاراً يشتري 500 أونصة يبيع خمسة عقود آجلة مدة القرض سنة واحدة بسعر 400 دولاراً للأونصة يتم تسليمها بعد سنة الفائدة السنوية 12.5%

بعد مرور سنة:

سوف يشكّل القرض، مع احتساب الفائدة السنوية:
225.000 دولاراً
الربح = 5000 دولاراً

يسلّم الذهب، بعد أن يفي المتعامل بشروط العقد.
230.000 دولاراً

وباستخدام المثال أعلاه، نفرض الآن أن السعر إنخفض إلى 440 دولاراً، أي بـ 10 دولارات أقلّ من قيمته النظرية، باستطاعة المتعامل في هذه الحالة أن يبيع الذهب بالسعر العاجل 400 دولاراً للأونصة، ويقوم بشراء عقوداً آجلة يتم تسليمها بعد سنة بـ 440 دولاراً للأونصة. ولنفرض أن المتعامل يحصل على الذهب، الذي استحقّ، سوف يحصل في هذه الحالة، على فائدة وقدرها 10 % أي بـ 2,5% أقل من الفائدة الاوّلية وقدرها 12,5 % سعر الذهب العاجل 400 دولاراً للأونصة.

يشتري المتعامل بالسعر العاجل
400 دولاراً للأونصة

يبيع عقد آجل مدته السنة
بـ 440 دولاراً للأونصة

بعد مرور السنة:

يحصل التاجر على قرض لمدّة سنة، وبفائدة قدرها 10% أو بـ 2,5% أفضل من النسبة الأولية ليستوي شروط العقد، ويقوم بتسليم الذهب بسعر 440 دولاراً للأونصة.

وإن لم يكن المتعامل بحاجة[32] Low - cost funds باستطاعته أن يستثمر أونصة الذهب بسعر 400 دولاراً، ويحصل على فائدة ومعدّل 12,5٪ ويحقّق ربحاً وقدره 50 دولاراً في الأونصة الواحدة. وبعد إعادة شراء الذهب بـ 440 دولاراً للأونصة، يحقّق المتعامل ربحاً وقدره 10 دولارات في الاونصة الواحدة من الذهب.

يبيع 500 أونصة من الذهب بـ 400 دولاراً للأونصة	يستثمر 200,000 دولاراً بفائدة وقدرها 12,5٪	يقوم بشراء خمسة عقود آجلة، يتم تسليمها بعد سنة بسعر 440 دولاراً

بعد مرور السنة:

يكسب التاجر 5000 دولاراً	يجمع 225,000 دولاراً من جرّاء الاستثمار	يتّخذ وضعية التسليم لخمسة عقود آجلة بسعر 220,000 دولاراً

وتقوم البنوك المركزية في البلدان المتقدّمة، بالعادة بتنظيم عمليات اقراض الذهب، كونها تمتلك إحتياطيات هائلة من المعدن، فتقرضه بمعدلات فائدة سنوية متواضعة 0,5 - 2.% ومع انخفاض سعر الذهب، بعد انقضاء فترة زمنية عن سعره النظري، تنشأ فرصة للقيام بعملية مراجحة بالسعر العاجل للذهب. وبما أن البنوك التجارية بغالبيّتها لا تمتلك كميات كبيرة من الذهب، لتشارك وبفاعلية في عمليات المراجحة لذلك فهي تقوم

باقتراض الذهب من البنوك المركزية، وتبيعه بسعر السوق العاجل، بعد إعادة شرائه في أسواق العقود الآجلة وتعيد الذهب بعدها، إلى البنوك المركزية حيث تمّ اقتراضه.

وبشكل عام، تنشأ فرصة المراجحة، من خلال المضاربة في الاسواق، حين يكون هناك رهان على ارتفاع أسعار العقود العاجلة، وحين يرافق ارتفاع أسعار الذهب، ارتفاع معدّلات الفائدة في الاسواق، في هذه الظروف ترتفع اسعار العقود الآجلة بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع أسعار العقود العاجلة يلجأ العديد من المتعاملين في سوق الذهب إلى بيعه على أمل حصول تغيّرات كبيرة في السعر. وإن ارتفع سعر العقود الآجلة عن المستوى المعتاد، تحصل العقود الآجلة على مكافأة أكبر من تلك المكافأة التي تجنيها العقود والأسعار العاجلة وهذا كما رأينا يخلق فرصة للأربيتراج.

روزنامة العمليّات الشرطية المركّبة في سوق الذهب:

يعكس معدّل الفائدة الاختلاف بين عقدين آجلين، ويعرف بالعائد الناتج عن عملية شرطيّة مركّبة.

مثال: لنفرض وجود عقدين آجلين للذهب تم العقد الأول في شهر أيلول وقيمته 420 دولاراً، وعقد ثان في كانون الثاني بقيمة 424 دولاراً، وبهذا، يشكّل الفرق بين العقدين 424 - 420 = 4 دولارات، أو ما يعادل 3,8 % ، وتعكس هذه النسبة العائد من عملية شرطية مركبة.

ويتمّ احتساب العملية الشرطية المركّبة بالمعادلة التالية:

$$\frac{D - N}{N} \times \frac{360}{T_d - T_N} \times 100$$

حيث D ترمز إلى سعر العقد الاجل
N سعر العقد قريب الأجل
Td تاريخ أقرب موعد لتسليم العقد الآجل
TN تاريخ أقرب موعد لتسليم العقد قريب الآجل

بالإمكان تطبيق هذه المعادلة على مجموعة من الامثلة في تحديد نسبة التمويل بين السعر العاجل للذهب وعقد آجل مدّته السنة. أما عامل الزمن فيعتبر جزءاً من المعادلة وهو يساوي دائماً الواحد الصحيح، وهو يحتسب في العمليات الشرطية المركّبة الآجلة على أساس: شهر واحد = 30 يوماً.

لنفرض وجود عقدين، العقد الأول تم في كانون الأول وقيمته 500 دولاراً، وعقد آخر تم في حزيران وقيمته 525 دولاراً، بالامكان احتساب العائد السنوي ويساوي في هذه الحالة 10٪.

$$\frac{525 - 500}{500} \times \frac{360}{\text{كانون الاول } 30 - \text{حزيران } 31} = 10\%$$

بعد عمليّة الاحتساب هذه تواجهنا مشكلة تتعلّق بأسعار الذهب، فسعر الذهب عرضة للتغيّر عبر الزمن تحت تأثير عوامل مختلفة، ومنها سعر الفائدة.

ومن المعروف أن بين معدّل الفائدة وسعر الذهب علاقة طردية، إن ارتفعت معدّلات الفائدة، إرتفعت أسعار الذهب، وبالعكس، ولكن لسوء الحظ، قد لا يعمل هذا القانون إلا لفترة قصيرة، وفي العديد من الحالات قد لا يعمل إطلاقاً، ومن السهل أن نتخيّل حالة، تكون عبارة عن مزيج من معدّل مرتفع للفائدة يترافق مع معدّل منخفض نسبياً للتضخّم والذي يشكّل

حافزاً للاستثمار في أدوات توفّر دخلاً ثابتاً إن قورنت مع الخسارة في الذهب. وهذا ما حصل في الولايات المتحدة الاميركية، على وجه التحديد، في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، حين استفادت عمليّات الذهب الشرطية المركّبة قصيرة الأجل من انخفاض سعر الذهب.

ويبيّن The Tail (مجال الانحرافات الكبيرة في عمليات شراء أو بيع الذهب) والذي لا يتأثّر بتحرّكات السعر المستقل للذهب، أنه لاحتسابه يجب أن نستخرج العائد وذلك باستخدام المعادلة التالية:

حيث تمثّل r العائد.

وبعد احتساب العائد بالامكان احتساب The Tail عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{Tail} = y + \frac{T_d - T_N}{360} \times (\text{leg})$$

حيث leg عدد العقود في الفرع الواحد من العمليات الشرطية المركّبة.

وإن كان قد أسّس لـ Tail بدقّة، باستطاعة المتعامل أن يحقّق ربحاً ينتج عن التغيّرات في العمليات الشرطية المركّبة، بغضّ النظر عن حجم التغيّرات في سعر الذهب، على سبيل المثال، يتوقّع المتعامل أن يحقّق عائداً وقدره 10 % من العمليات الشرطية المركبة.

ولنفترض 1- العقد القريب الأجل = 400 دولاراً
2- العقد الآجل ومدته السنة = 440 دولاراً

الفرق بين السعرين، يخوّلنا الحصول على عائد من العمليات الشرطية المركّبة يعادل 10٪، وربما بسبب التدنّي في معدّلات الفوائد، يعتقد المتعامل

بأن العائد من العمليات الشرطية المركّبة سوف ينخفض تبعاً لذلك، فيعمد المتعامل إلى تقصير مدّة العملية الشرطية. وقد يحدث ما هو غير متوقّع ويتضاعف سعر الذهب ويرتفع إلى 800 دولاراً للعقد القريب الآجل، و 880 دولاراً للعقد الآجل. مع بقاء معدّل العائد على حاله دون تغيّر 10%، يخسر المتعامل 40 دولاراً من العملية الشرطية أو ما قيمته 4000 دولاراً. وعلى الرغم من هذا، لا تغيّر في معدّل العائد من العملية الشرطية.

ولنفرض الآن بأن المتعامل، وبهدف تدوير الارقام، استخدم Tail وقرّر بيع مئة عقد شرطي، سوف يكون في مركز يؤدّي إلى خسارته 400.000 دولاراً، وذلك دائماً بحسب السيناريو، الذي اعتمد أعلاه، وان استخدمنا معادلة Tail، سوف يكون Tail الحقيقي عشرة عقود.

$$\text{Tail} = (10\%) \times \frac{360}{360} \times 100 \text{ Contracts}$$

عقود = 10 Tail

ولندرس الآن وضع المتعامل في حال استخدام أو عدم استخدام Tail

أولاً: بدون استخدام Tail:

يشتري 100 عقد بسعر 400 دولاراً للعقد	يبيع 100 عقد مدّتها سنة بـ 440 دولاراً للعقد.

دخل المتعامل في هذه المعاملات، معتقداً بأن العائد من العملية الشرطية المركبة هو 10٪، وبأن السعر سوف ينخفض وعلى عكس التوقّعات، يرتفع سعر الذهب، ولكن العائد يبقى على حاله دون تغيّر = 10%.

يبيع المتعامل 100 عقد بسعر 800 دولاراً يشتري 100 عقد لسنة واحدة

يحقّق ربحاً وقدره 4 ملايين دولار	880 دولاراً
النتيجة: 4 ملايين دولار	الخسارة 4,4 ملايين دولار
إستخدام Tail :	
يشتري 110 عقود - 400 دولاراً	يبيع 100 عقد مدّتها سنة
	بسعر 440 دولاراً
يبيع 110 عقود - 800 دولاراً	يشتري 100 عقد مدة سنة واحدة
	بسعر 880 دولاراً
الربح - 4.4 ملايين دولار	الخسارة 4,4 ملايين دولار

النتيجة = صفر

كما نرى، من الأمثلة أعلاه، أن Tail يجنّب التاجر الخسارة الناجمة عن التحرّكات المستقلّة في سعر الذهب. ومن الوجهة النظرية، إن استخدام Tail، بشكل صحيح ودقيق سوف لن يحقّق المتعامل ربحاً أو خسارة، طالما أن العائد من العمليات الشرطية هو ثابت، وفي مثالنا = 10%.

وسنحاول الآن، أن نوضّح، كيف ينتج عن التغيّرات في سعر الذهب تغيّراً في العائد من العملية الشرطية، ومع هذه التغيّرات سوف يكون التاجر عرضة للربح أو الخسارة.

يشتري 110 عقود بسعر 400 دولاراً	يبيع 100 عقد مدّتها سنة
	بسعر 440 دولاراً

وكما توقّع التاجر، ينخفض العائد من العملية الشرطية إلى 8٪، ولزيادة الإيضاح، سنفترض أسعار جديدة للعقد 400 دولاراً و 432 دولاراً.

يبيع 110 عقود بسعر 440 دولاراً	يشتري 100 عقد بسعر 432 دولاراً
الربح = صفر دولار	يربح = 80 ألف دولار

النتيجة = يربح المتعامل 80.000 دولاراً

من ناحية أخرى، لا بد من الاشارة إلى أن Tail لا يحمي التاجر تجاه المتغيّرات غير الملائمة في العائد من العمليّات الشرطية.

لنفرض أن العائد من العمليّة الشرطية، إرتفع إلى 12%، ولنفرض أن السعر قفز إلى 500 دولاراً و 560 دولاراً على التوالي.

يبيع 110 عقود بسعر 500 دولاراً	يشتري 100 عقد بسعر 560 دولاراً
يربح 1.1 مليون دولار	يخسر 1.2 مليون دولار

النتيجة، يخسر 100.000 دولاراً

الوضع المستقبلي للذهب:

لفهم الدور المستقبلي للذهب ومكانته في النظام النقدي العالمي، لا بد من توضيح بعض النقاط:

أولاً: لم يعد الذهب، بأيّ حال من الأحوال، كما بيّنا في سياق البحث، يؤدّي الوظائف الاساسية للنقود، فهو اليوم مادة للتجارة، وعليه نوعان من الطلب، طلب صناعي وطلب استثماري.

ولم يعد الذهب يشارك في تكوين الاسعار حتى ولو بشكل غير مباشر، وباستطاعة المراقب، أن يرى أن هناك تحرّكات دائمة في المستوى العام للأسعار (للأسعار إتجاه، هبوط أو ارتفاع)، وعدم وجود رابط بين تغيّرات

أسعار الذهب والتغيّرات في المستوى العام للاسعار. فالأسعار تعيش اليوم عالمها ويعيش الذهب عالمه.

ثانياً: فقد الذهب اليوم وظيفته كوسيط للتبادل وكأداة للمدفوعات الآجلة، فهو إما يرقد خاملاً في أقبية البنوك المركزية وإما يستهلك من قبل القطاع الخاص ولأهداف لا تمتّ للنقود بصلة. وسعر الذهب اليوم، يتكوّن في مجال ضيّق التخصّص لتجارة الذهب، حيث يتعرّض لتقلّبات كثيرة يصعب التكّهن بها.

والذهب اليوم ليس بنقود، وهذا واقع حقيقي، وإذا لم يعد الذهب أساساً للنظام النقدي، فماذا هو إذاً؟

تبيّن التجربة العملية وبشكل واضح، أن الذهب ما يزال له وزنه في الميزان الاقتصادي والسياسي العالمي، فما زال الذهب يستخرج وبكميّات أكبر من ذي قبل، وما زال الذهب يباع ويشترى ويستخدم، آلاف الاطنان من الذهب ما زالت مجمّعة على شكل ملكيات رسمية، وفي القطاع الخاص لا يحاولون أيضاً، إفلاته. فما هي ضمن هذه الشروط الطبيعة الاقتصادية للذهب؟ وما هو الوضع الاقتصادي الجديد للذهب؟

من الصعوبة بمكان إعطاء جواب مقنع، كامل ومفصّل على هذه الاسئلة ومن الضروري الاستمرار في المراقبة، والتعمّق في البحث، لأن التغيّرات الجذرية، والتحوّل من حالة نوعية إلى حالة نوعية أخرى تتم حرفياً أمام أعيننا، وأنها لم تبلغ نهاياتها بعد.

فقدان الذهب الغوّاصة النقدية، لا يعني بالتالي أنه وبكل بساطة تحوّل كلياً إلى عالم السلع، فالذهب ما يزال يحتفظ، ومن المؤكد أنه سيحتفظ لمدة

طويلة بصيت «سلعة من نوع خاص» وما يجعله كذلك، صناعته الاستخراجية وتسويقه عبر آلية السوق، واستخدامه كمادة تجارة في البورصات بالاضافة إلى ما يتمتّع به من صفات تقنية.

والذهب ما يزال في سلوك وعادات ووعي الناس يحيطونه بميّزات خاصة، والتي من الصعب التخلّي عنها بسهولة. وحتى بعد أن توقّف المعدن عن أن يكون نقوداً، من الظاهر أن العادات والتقاليد والخصال ووجهات النظر، قوّة الاستمرار النفسية والاجتماعية، التي في مكان وزمن ما، اقتربت من الوعي الباطني الغريزي... جميع هذه الامور إن أخذت بمجملها فهي تشكّل صنمية معدنية فريدة من نوعها، ولهذه الأسباب ما زال الذهب يتميّز بصفاته التي تميّزه عن السلع الأخرى، وخاصة الذهب كسلعة نقدية سابقة تظهر في يومنا هذا، في شكلين أساسيين، تركّزه على شكل احتياطيات رسمية لدى الحكومات وادخاره من قبل القطاع الخاص.

ويبدو وكأنّ إحدى الأسباب الرئيسية التي ما تزال تدفع البنوك المركزية للاحتفاظ بالذهب، تتلخّص بضرورة وضع إستراتيجية موحّدة تتعلّق بالسلوك تجاه المعدن النقدي القديم، وهذا بطبيعة الحال يتطلّب وقتاً ليس بالقصير. هذا إن أخذنا بالاعتبار، الخلافات وعدم التفاهم التي ترافق عادة بحث وحلّ مثل هذه المسائل.

ولا بدّ في النهاية من الاستشهاد برأي لأحد أصحاب البنوك السويسرية ويدعى رينارغون، الذي أشار «من وجهةٍ نظري أن العودة الآن إلى قاعدة النقد توازي تحوّل سيارة تسير بسرعة 150 ميلاً في الساعة من السرعة الأمامية إلى سرعة خلفية»[33].

المراجع

1- أ. انيكين، الشيطان الاصفر، الذهب والرأسمالية، موسكو، ملدايا غفارديا، 1978.
2- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسّسة دار الريحاني، للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1999.
3- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2003.
4- وسام ملاك، البورصات والأسواق المالية العالمية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار المنهل اللبناني، بيروت.
5- وسام ملاك، البورصات والاسواق المالية العالمية، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار المنهل اللبناني، بيروت 2003.
6- مجلّة العربي، العدد 366، مايو 1989.
7- سمير عبده، «إقتصاديات الذهب»، دراسة مؤثرات الذهب على الاقتصاد العالمي، دار الطليعة، بيروت 1980.
8- كريستوفر باس، برايان لوز، لزلي دايفيز، قاموس المصطلحات العلمية، ترجمة عمر الأيوبي، أكاديميا، بيروت 1998.
9- رمزي زكي، دراسة في آثار التضخّم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، دار المستقبل العربي، القاهرة 1986.
10- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلّف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987.

المراجع باللغة الأجنبية

-1 Brock H. W. The Future world price of Gold. Supplement to "Optima" Vol 30 No 2 1981.

-2 GFMS - Gold Survey 2004.

-3 Gold and the modern world Economy. Edited by Noon Joong Tcha. Routledge, London, New York, 2003.

-4 IMF. Annual Report 1980.

-5 IMF. IFS. Annual Report 1995.

-6 IMF. IFS. Annual Report 2001.

-7 Minerals Year Book (Various issues).

-8 Mining Survey No 3/4 1980.

-9 US Gold Commission Report, 1982: Vol. 1.

-10 United States Geological Survey Mineral.

-11 US News and World Report, 17 September 1979.

-12 US News and World Report, 26 October 1981.

-13 WGC Calculations based on data in IMF, IFS May 1999.

-14 World Gold Council, Gold Demand trends No 22. February 1998.

-15 World Gold Council. Table of official Holdings. Jan / Mar 1999.

-16 World Gold Council. Gold Demand trends 2004, No 42.

-17 Zvi Bodie, Robert C. Merton. Finance Prentice Hall. New Jersey 2004.

الهوامش

1- مجلة العربي، العدد 366 مايو 1989.

2- بسام الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1999، ص 31.

3- أ. أنيكين، الشيطان الاصفر، الذهب والرأسمالية، موسكو، ملدايا غفارديا، 1978،، ص 41.

4- أ. أنيكين، المصدر السابق، ص 41.

5- المذهب المركنتالي أو المذهب التجاري.

6- النقود الانتهائية هي النقود غير القابلة للتحوّل إلى أنواع أخرى من النقود.

7- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلّف، سلسلة عالم المعرفة، اكتوبر، الكويت 7891، ص 115 - 121.

8- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2003، ص 107.

9- عقد مؤتمر بريتون وودز في ولاية نيوهامبشر في الولايات المتحدة الاميركية في فترة ما بين الأول والثاني والعشرين من شهر تموز العام 1944.

10- تزن الأونصة 104, 31 غراماً من الذهب الخالص.

11- رمزي زكي، دراسة في آثار التضخّم بالبلادالرأسمالية الصناعية على البلاد العربية، جامعة الدول العربية، الامانة العامة للشؤون الاقتصادية، دار المستقبل العربي، القاهرة 1986، ص 77 .

12- US Gild Commission Report 1982, Vol1.

13- سمير عبده «إقتصاديات الذهب» دراسة الذهب على الاقتصاد العالمي، دار الطليعة، بيروت 1980، ص 62.

14- يفرّق العلماء الاقتصاديون بين مفهومين للسيولة الدولية، مفهوم ضيق ويميّز حالة المدفوعات الخارجية لبعض الدول أو المناطق، على سبيل المثال، سيولة الدول المنتجة والمصدّرة للنفط OPEC وأساس هذه السيولة إحتياطيات هذه الدول أو المناطق في الذهب النقدي والعملات القابلة للتحويل. أما السيولة بمعناها الواسع فتبيّن حالة المدفوعات في

الدول أجمع. ويمكن التمييز بين أربعة مصادر للسيولة الدولية: 1- الذهب النقدي 2- العملات الاجنبية 3- الوقف الاحتياطي في صندوق النقد الدولي 4- حقوق السحب الخاصة.

15- SDR - Special Drawing Right - أصل نقدي تحتفظ به الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي كجزء من احتياطياتها الدولية، وليس لحقوق السحب الخاصة عمراً ملموساً قائماً بذاته. فصندوق النقد الدولي «ينشئها» وتتّخذ شكل قيود دفترية في حساب يديره الصندوق وتستمد قيمتها من التزامات الدول الاعضاء في الصندوق، بمد غيرهم من الاعضاء بعملات قابلة للتحويل بمقابل حقوق السحب الخاصة، ومنذ العام 1978، إتخذ الصندوق قراراً قضى بتخفيض عملات الدول (إلى خمس عملات) المستخدمة ونسب تثقيلها، كقاعدة لاحتساب SDR.

16- مجموعة الدول غير الموقّعة على الاتفاقية تضم كل من كندا، الولايات المتحدة الاميركية، استراليا BIS-(bank for international settlements) (بنك التسويات الدولية) و IMF .

17- مجمع الذهب: أسّس في العام 1961، وهو عبارة عن صندوق مشترك بين البنوك المركزية، نسبة تمثيل الولايات المتحدة فيه 50%، 11 % لألمانيا الغربية، 9 % لكل من إنكلترا وفرنسا وإيطاليا، أما بلجيكا وهولندا وسويسرا فلم تتعد نسبة تمثيلها 4%.

وقد أدّى بيع الذهب من قبل «مجمع الذهب» إلى استقرار نسبي في سعره في السنوات الأولى لمزاولة نشاطه، لكن مع التوقّعات بانخفاض سعر صرف الجنيه الاسترليني بدأت موجة شراء جديدة للذهب، الأمر الذي ادى إلى فقدان الدول المشاركة في هذا المجمع لكميات كبيرة من أرصدتها الذهبية وأوقف بالتالي، مجمع الذهب نشاطه في العام 1968.

18- للتوسع أكثر انظر Gold and the modern world Economy. Edited by Moon Joong Tcha. Routledge, London, New York, 2003, P. 147.

19- Brock H.W. The Future world price of Gold, Supplement to "Optima" Vol. 30 No 2 P. 37, 1981

20- عمليات السواب: والتي تتعلّق بتوزيع آجال الاستحقاق، وتستخدم عمليات السواب من قبل المتعاملين في سوق الذهب، كوسيلة ملائمة تمكنهم من التغطية أو التحوط Hedging الناجم عن تغيّرات أسعاره. ويعتبر تحليل عمليات السواب SWAP مدخل لفهم أصل سعر الخصم

في المعاملات الآجلة، وينتج عن استمرار عمليات السواب، رفع السعر الحالي للذهب (سعر الشراء) Call وخفض السعر الآجل (سعر المبيع) PUT.

-21 Source Minerals Year book (various issues).

-22 Golds Fields Mineral Services LTD. Golds May P. 18, 1998

-23 المسكوكة: النقود المعدنية المصنوعة من المعدن (الذهب).

-24 Mining Survey, No 3, P. 4 1980.

-25 Us News and world Report.

-26 Annual Report IMF. P. 85 1980.

-27 وسام ملاك، البورصات والاسواق المالية العالمية، قضايا نقدية ومالية، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار المنهل، بيروت 2003، ص 40 - 41.

-28 مبادئ العملية: شراء الخيار بالبيع (Put) أو الخيار بالشراء (Call) يضع الحائز في وضعية مريحة، لأنه يحتفظ بحق التنفيذ أو عدم التنفيذ لخياره وعلى العكس من ذلك، فإن البائع يلتزم (ملزم) بقبول قرار المشتري: أنظر في ذلك وسام ملاك، البورصات والاسواق المالية العالمية الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار المنهل اللبناني، بيروت 2003، ص 356.

-29 أنظر في ذلك، كريستوفر باس، برايان لوز، لزلي دايفيز، قاموس المصطلحات العلمية، ترجمة عمر الايوبي، أكاديميا، بيروت 1998، ص 174.

-30 انظر في ذلك: Zvi Bodie, Robert C, Merton. Finance. Prentice Hall, New Jersey 2004, PP. 450 - 551

-31 أربيتراج :Arbitrage شراء السلع أو بيعها بين سوقين أو أكثر للاستفادة من فروقات الاسعار في هذه السوق. عند الشراء في سوق منخفض السعر والبيع في سوق عالي السعر، يستطيع المتعامل جني الربح من تباين الاسعار بين السوقين، رغم أن المتعامل، يضيف أثناء عملية البيع والشراء إلى الطلب في السوق منخفضة السعر إلى العرض في السوق مرتفعة السعر، ومن ثم يزيل تباين السعر.

-32 عزل الأوراق المالية (أو الذهب) والتي هي على درجة عالية من السيولة (سهولة تحويلها الى نقود وبدون خسارة أو بحد أدنى من الخسارة) الى «إحتياطي مالي» لقاء السنوات المستثمرة بقصد تصفية السندات أو الالتزامات الطويلة الأجل عند استحقاقها.

-33 U.S. News cud world Report 26 October 1981, P. 61

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

يعكس العالم المعاصر نزاع المصالح بين الدولة، إدراكها لسيادتها المنيعة والنزعة المتزايدة نحو الواجبات والتطلعات الدولية المرتكزة على قيم ومبادئ العولمة. تشير هذه القيم والمبادئ تحديداً الى حقوق الانسان في الميادين السياسية والاقتصادية-الاجتماعية. وتمثّل الأمم المتحدة المنظمة الدولية الرائدة عالمياً، مما يؤدي الى نشوء صراع عنيف بينها وبين الدول-الأمة الفردية. على ضوء الحرب المزعومة ضد الارهاب، لم تكن تطلعات الدولة-الأمّة الى الحصول على سيادتها هشّةً الى هذا الحّد منذ تطبيق النظام الوستفالي في القرن السابع عشر.

يؤدّي الافتقار الى منظمةٍ دوليةٍ قوية الى خلق نظام عالمي فوضوي حيث تغيب السلطة المركزية، مما يعني أن الدول القوية تصبح قادرة على فرض جدول الأعمال الدولي. من الممكن أن تصحّح منظمة دولية قوية، بدورها المتصاعد، هذه النزعة، على الرغم من النقد القائل أن الدول القوية باستطاعتها بسط نفوذها على المنظمات الدولية بشكل أكبر من الدول الأضعف منها عسكرياً واقتصادياً. فبالفعل، يبرهن التاريخ أن التعاون ليس خياراً بل حاجة، كما يتجلّى عبر أمثالٍ واضحة في التجارة والاتصالات الدولية.

بالرغم من أن الواقعية كانت المدرسة المهيمنة في مجال العلاقات الدولية خلال القرن المنصرم، خاصة في ما يتعلق بتفسير نزعة الدول الطبيعية للمنافسة، لم يوقف هذا الأمر الرغبة الدولية بإنشاء منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ورعاية دورها، على الرغم

من مرور فترات عصيبة هدّدت استمرارية المنظمة ككل. بدى البديل عن منظمة الأمم المتحدة خياراً أكثر خطورةً ما ينبغي ليؤخذ بعين الاعتبار، لا سيما بعد مواجهة حربين عالميتين وظهور أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.
تكمن قوة منظمة الأمم المتحدة في تركيبتها المتنوّعة وفي اطار المبادئ التي يصعب على الدول الفردية تجاهلها. كما تبرز من خلال ميثاق الأمم المتحدة. أصبح العضو الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة، مجلس الأمن أكثر نشاطاً في التعامل مع المسائل الدولية، لا سيما بعد فناء الاتحاد السوفياتي عند انتهاء الحرب الباردة. عبر العقود، غدى عمل الأمم المتحدة أكثر تخصصاً. تطلبت أول عملية للمنظمة عام ١٩٤٨، الشرق الأوسط، قوة مراقبة فقط بين الاسرائيليين والعرب. مع مرور الزمن، تبنّت مهمات أكثر صعوبةً كضبط التحرر من مناطق الصراع والقيام بدوريات في المناطق غير العسكرية، كما هي الحال في الجولان بين اسرائيل وسوريا.

بعد الحرب الباردة، بدأت منظمة الأمم المتحدة بالقيام بالمزيد من المهمات المثيرة للجدل. ففي اميركا الوسطى، إتخذت دور وزير الداخلية ونظمت الانتخابات. كما بدأت بنزع سلاح الميليشيات كالكونترز. في العراق، فتّش فريق تحقيق تابع للأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل ومُنح السلطة للدخول الى أي منطقة، بما فيها منازل القائد العراقي في ذلك الحين. يكمن التحدي اليوم في توسيع سلطة منظمة الأمم المتحدة من دون استخدام هذه السلطة بشكل انتقائي أو غير عادل بطريقة تضعف سيادة وحقوق الجماعات الوطنية.

يهدف هذا البحث إلى إبراز كيف تعرض الأفلام المعدّة في هوليود الحرب (والمؤسسة العسكرية الأميركية) بالإجمال، وحرب الفييتنام بالتحديد. يظهر هذا البحث تطور السينما الأميركية في ما يختص بالحرب، إبتداء من الجندي الشجاع الذي يدافع عن قضية عادلة (القلنسوات الخضراء- *The Green Berets*) مروراً بالجندي المقزز من حرب الفييتنام (صائد الأيل- *The Deer Hunter*)، للعودة نوعاً ما إلى الجندي الشجاع وإعادة تقديره في مطلع الثمانينات (رامبو- *Rambo*).

وتعكس الأفلام اهتمام المشاهدين الذي تطوّر عبر الوقت: من الموقف ضد الحرب ومع السلم خلال الحرب في الفييتنام إلى عودة الثقة مجدداً إبتداء من عهد الرئيس ريغن. لكنه يصعب تصنيف الأفلام المعاكسة وتلك المؤيّدة للحرب، كما يصعب تصنيفها حسب التسلسل الزمني: ففي الثمانينيات تعطي بعض الأفلام قيمة للجندي الأمريكي (رامبو)، وغيرها معادية للمؤسسة العسكرية الأمريكية (سترة مليئة بالسلاح- *Full Metal Jackete*). ولكن يمكننا القول بصورة عامة أنه لغاية الثمانينيات، كانت الأفلام تنتقد الحرب، ومع عهد الرئيس ريغن تظهر مجدداً أفلام الجندي الصالح الذي يحارب للدفاع عن قضية عادلة. أخيراً، تقصد السينما أن تثير اهتمام المشاهدين، والتغيير في الموقف يعكس بشكل من الأشكال التغيّر في موقف المشاهدين الأميركيين. يظن الكاتب أن الشعب الأميركي مؤدّب، وكي يعتنق قضية ما، عليه أن يكون مقتنعاً بعدالة هذه القضيّة.

شرف. تضحية. وفاء

شرف. تضحية. وفاء

l'obligation de perdre leur droit de propriété sur ce métal, et ce par la réalisation d'opérations SWAP où l'or se vend en contre partie d'une monnaie et selon le prix prédominant au marché, avec la possibilité pour le pays vendeur de le racheter au même prix avec une certaine majoration ajoutée.

Le chercheur estime que la demande sur l'or est un marché dirigé et détermine plusieurs facteurs qui influent sur cette demande. L'or est demandé pour des raisons ornementales, industrielles et pour la médecine dentaire. Mais la plus importante demande concerne l'investissement considéré comme le facteur essentiel dans la détermination du cours du prix de l'or.

Le chercheur en vient à dire que la perte des particularités traditionnelles de l'or ne signifie pas pour autant sa conversion complète au monde des marchandises. Les us et les coutumes, les particularités, les points de vue ainsi que la force de continuité psychique et sociale qui, à un certain moment s'est rapprochée de la conscience latente instinctive, fait que l'or conserve toujours sa qualité de « marchandise de genre spécial ».

Sans aucun doute, la force de continuité de l'or provient du désaccord sur une stratégie unique concernant le métal, en plus des disputes et de la mauvaise compréhension qui accompagnent habituellement cette question, et finalement il est important d'indiquer que le statut spécial de l'or n'implique pas nécessairement son retour à ses fonctions traditionnelles.

Dr. Ghassan El AZZI

Les éléments qui entravent l'efficacité de la politique européenne au Moyen-Orient

Le chercheur traite dans son article la question des composantes du pouvoir de l'Union Européenne à différents niveaux.
Selon l'auteur, l'Union Européenne affronte plusieurs éléments qui entravent son efficacité ainsi que sa capacité d'action et de changement sur la scène internationale. Parmi ces éléments, l'auteur cite:
L'Union souffre toujours d'un manque de politique extérieure et sécuritaire commune, puisque les accords convenus ne sont pas appuyés par une philosophie et de vrais objectifs, et manque de partenaire fiable.
Le chercheur ajoute à l'arrière plan de ce cadre, les israéliens et leurs alliés européens et américains qui possèdent un pouvoir qui constitue une pierre d'achoppement à toute action internationale serieuse qui tente d'imposer une solution durable acceptable par toutes les parties du conflit.
Finalement, l'auteur conlcut que les Etats-Unis ont pris conscience que la force militaire, aussi puissante qu'elle soit, ne peut tout résoudre, et qu'il est, par conséquent, indispensable d'avoir recours aux alliés pour confronter les crises dont le dénouement exige une certaine multipolarité.

Les économies de l'or

L'or ne jouit plus de nos jours du même rôle qu'il détenait auparavant dans le système monétaire mondial; ceci est du à deux principaux facteurs:

1. La déclaration des Etats-Unis de stopper la conversion des dollars américains en or du trésor public américain.

2. Arrêter d'employer le prix officiel de l'or à la Conférence de Jamaïque, le déposséder de sa qualité monétaire et lui interdire toute fonction dans les actuelles dispositions de change. Vu que l'or ne fait plus figure de monnaie internationale, le chercheur se demande sur sa définition et son rôle futur ?

Afin de répondre à ces questions, il est nécessaire, selon le chercheur, de prendre deux facteurs en considération :

1.Les acquisitions officielles de l'or, au moment où les gouvernements ne semblent pas vouloir renoncer à leurs besoins alors qu'ils atteignent les 32 000 tonnes, ce qui pousse l'or au rang de deuxième actif international après le dollar américain. Le chercheur démontre que les principales quantités du métal se sont accumulées auprès d'un groupe réduit de pays industrialisés à l'issue des relations monétaires durant la période de l'après-guerre.

Le chercheur conclut que l'or monétaire fait toujours partie de la liquidité internationale vu qu'il est possible de l'emprunter ou de l'hypothéquer.

2. Le prix de l'or : le chercheur considère que les fluctuations du prix de l'or constituent un des facteurs qui entravent le retour à l'accomplissement de ses fonctions traditionnelles. Le prix de l'or est lié, d'une part, au taux d'inflation vu que l'inflation active la fonction de l'or en tant que dépôt de la monnaie, et la demande en or augmente pour des raisons de compétition et d'investissement, et d'autre part, au comportement du dollar américain, l'or étant un métal qui s'achète et se vend en dollar américain, et quand le prix du dollar est à la hausse, un ralentissement voire une baisse du prix de l'or deviennent alors envisageable. A partir de là, le chercheur insiste sur la nécessité de choisir le plan convenable quand il s'agit de rendre l'or liquide.

Selon le chercheur, il est possible pour les autorités monétaires d'obtenir un intérêt sur leurs provisions en or sans qu'elles se trouvent dans

Général (R.T.D.) Nizar ABDEL KADER

Le Danger Nucléaire Iranien: Réalité ou Illusion? (Le Scénario Militaire Israélien pour Mener une Frappe contre Iran)

Le sujet des armes nucléaires iraniennes revient au devant de la scène avec l'approche de la session décisive du Conseil des Secrétaires de l'Agence Internationale de l'Energie Atomique supposée transmettre le sujet au Conseil de Sécurité en vue d'étudier la possibilité d'imposer des sanctions contre Iran.

Cette recherche s'attarde sur le scénario qu'Israël pourrait adopter au cas où ce pays déciderait de mener par ses propres moyens une attaque militaire contre Iran, en d'autres termes les positions israéliennes considèrent que le danger iranien serait en premier lieu dirigé contre elles, ce qui les poussent à planifier une frappe militaire afin de détruire les institutions nucléaires iraniennes.

Le chercheur insiste sur les réactions qu'Iran pourrait adopter face à un scénario pareil, et il est attendu qu'Iran opte pour des ripostes multiples contre Israël qui vont grandissantes jusqu'à affecter la présence ainsi que les intérêts américains dans la région.

Le chercheur avance plusieurs constatations : Les positions iraniennes n'ont pas été au-delà de formules verbales. En contrepartie, Israël pourrait agir de sa propre initiative pour exécuter le scénario militaire préparé par ce même pays, qui requiert un consentement américain au préalable ; le chercheur finit par tirer des conclusions concernant les réactions iraniennes, les dangers nucléaires iraniens et l'étendue de leur impact sur Israël et la communauté internationale.

Ministre Rafic El Hariri a été assassiné à Beyrouth, ce qui a engendré une conjoncture interne et internationale hostile à la Syrie, sans précédant, et en faveur de l'application de la Résolution 1559 au sujet du retrait des forces syriennes du Liban, à tel point que les groupements alliés à la Syrie n'ont pas réussi à contenir cette évolution.

Avec la concentration de l'intérêt international sur le Liban, la mobilisation de l'opinion publique mondiale et sa demande de révéler la vérité, la Résolution 1559 a été promulguée et a stipulé la création d'un comité d'investigation international afin d'assister les autorités libanaises dans l'enquête concernant l'assassinat du précité.

Face aux pressions externes et internes, la deuxième clause de la Résolution 1559 a été appliquée et les forces syriennes se sont retirées du Liban, tandis que le reste des clauses n'a pas été appliqué, ce qui a rendu la scène interne libanaise otage des débats et tractations autour de ces clauses, notamment à la lumière des pressions internationales en ce sens.

L'auteur présente les mesures de l'application de la Résolution 1559 pour arriver jusqu'à la publication du rapport exécutif du juge Detliv Mehlis le 25/10/2005, au moment où ce qui n'a pas encore été appliqué de la Résolution 1559 demeure une pomme de discorde qui pourrait mener à reconsidérer et réhabiliter la situation dans la région. Le Liban est en effet incapable de refuser nettement d'œuvrer pour l'application du reste des clauses de la Résolution au sujet du désarmement de la Résistance et des organisations militaires palestiniennes ainsi que d'autres, sans susciter l'irritation de certaines parties internes, provoquer quelques susceptibilités confessionnelles, et déclencher un quasi-consensus international contre le pays. Par ailleurs, le Liban ne pourrait appliquer directement la Résolution, par contrainte, contre la Résistance qui a libéré la plupart des terres occupées au Liban Sud, et qui constitue un bras stratégique pour la République Islamique d'Iran, et à travers elle les arabes, dans sa confrontation régionale contre Israël pour la déposséder de ses capacités nucléaires, avec tout ce que cela présuppose de coalition régionale irano-syrienne. Le chercheur estime que cette affaire constitue un vrai problème et pose plusieurs questions sur les scénarios possibles dans la région pour conclure que la logique et l'intérêt exigent l'examen de l'application de la Résolution 1559 avec des moyens corrects, pacifiques et de nature similaire, même si l'examen demande plus de temps et de patience, alors que l'espoir demeure lié au succès de la logique de discussions et de paix.

Dr. Ahmad SERHAL

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Les conditions et conséquences de la Résolution 1559 relatives à la situation au Liban et dans la région tout en insistant sur l'étape ultérieure au 14 février 2005

Le Conseil de Sécurité adopta la Résolution 1559 le 2/9/2004 dans le cadre du chapitre 6 de la Chartre des Nations Unies en dépit des divergences d'opinions entre les différentes parties politiques au Liban. Cette Résolution a été considérée par plusieurs dont le Secrétaire Général du Ministère des Affaires Etrangères libanais, l'ambassadeur Mohamed Issa, comme une ingérence dans les affaires internes du Liban, ce qui constitue une infraction au paragraphe 7 de l'article 2 de la Chartre des Nations Unies.

Selon l'auteur, les opposants à la Résolution 1559 n'ont pas pris en considération les mutations qui ont marqué la scène internationale à savoir la chute des systèmes socialistes, l'hégémonie exercée par les Etats-Unis au niveau international ainsi que les conséquences des événements du 11 septembre 2001 qui ont conduit l'organisation internationale à s'adapter à ces mutations et à approfondir la méthode des nouvelles dispositions qui éliminent bien de limites entre les affaires internes et externes.

Le chercheur avance plusieurs exemples pour illustrer cette nouvelle méthode adoptée par la communauté internationale, notamment en ce qui concerne les Droits de l'Homme et la Démocratie. Il considère que la Résolution 1559 a été le fruit de cette nouvelle directive et qu'elle ne constitue ni la première ni la dernière Résolution relative à la situation au Liban qui n'a d'ailleurs jamais été à l'abri des influences régionales et internationales, de sorte que depuis 1978, 76 Résolutions concernant le Liban ont été adoptée par le Conseil de Sécurité.

Le chercheur passe en revue la situation politique au Liban qui a précédé la promulgation de cette Résolution ainsi que les réactions politiques et officielles qui s'en ont suivie jusqu'à arriver à l'évolution de la situation d'une façon radicale et tragique le 14 février 2005, jour où le Premier

Saigon. Au centre du pays, la retraite de l'armée sud-vietnamienne tourne à la déroute.
16. Pnom Penh tombe aux mains des Khmers rouges.
21. Le Président Thieu démissionne.
30. Chute de Saigon. La guerre du Vietnam est terminée, mais la paix ne reviendra pas dans la région.

DECEMBRE
3. Le Laos devient à son tour communiste.

NOTES

1 Bob Dylan, "With God on our side" chanson tirée de l'album **The Times they are a changin'**, 1964

2 Dans cette partie nous nous sommes inspirés des articles suivants : Michael MEDVED «War films, Hollywood and Popular culture», conférence donnée en mars 2005 au campus de *Hillside college* et sponsorisé par le Center for Constructive Alternative, on le trouve sur le site Internet suivant:
http://www.freerepublic.com/focus/f-news/1395778/posts ; Toni KASAHI, Hollywood an Agent of Hegemony : The war film, 2004, **http://www.altpr.org/modules.** Cf aussi le l'ouvrage de John BELTON, **American Cinema / American Culture.** New York, McGraw Hill, 1994. pp. 164-183.

3 Dans cette partie nous nous sommes référés aux ouvrages suivant: L'Encyclopédie Encarta 2005; André FONTAINE, *Un seul lit pour deux rêve. Histoire de la détente (1962-1981)*, Paris, Fayard, 1982, pp. 39-66 ; Marcel PACAUT et Paul M. BOUJU, *Le monde contemporain*, Coll. U, Paris, PUF, 1975,pp. 191-194 ; CROSBIE-WESTON, «Vietnam. The long agony», in *20th Century*, 20 vol., London, NCLS, 1979, Vo. 19, pp.2579-2587.

4 Volney BARNER, "Les erreurs du Vietnam", Historia Spécial. Vietnam 1964-1975, N°13, Septembre-Octobre 1991, pp. 103-107

5 Outre les films que l'auteur a consulté pour la rédaction de cette partie (cf. Annexe I) l'auteur s'est référé aux articles suivants : Bernard LEPRETRE, «Les journalistes font la guerre», Historia spécial. Op. cit., pp. 102-112; «The development of the Vietnam movies», in **http://homepages.uni-tuebingen.de/student/martin-david.zimmermann/essays.html;** Michael SELIG "What we won't learn from Hollywood-Style Vietnam war Film, 2005, http://lists.village.virginia.edu/sixties/HTML_docs/Texts/Scholarly/Selig-_Hollywood_02.html; Maurice ISSERMAN, "We Were Soldiers Once... But Hollywood Isn't Sure in Which War", in **http://historymatters.gmu.edu/d/6579,** novembre 2005

6 Pour la chronologie on s'est référé aux écrits suivant : Historia Spécial, Op. Cit. pp. 42-45 et la série encyclopédique 20th century, Op. Cit., Vol. 19, p. 2578.

AOUT
1er . Reprise des discussions entre Kissinger et Le Duc Tho.
11. Il n'y a plus de forces terrestres américaines au Vietnam. L'aviation reste cependant présente, de même que des conseillers et des unités de soutien logistique. En tout 60 000 hommes environ.

OCTOBRE
8. Propositions de Le Duc Tho à la Conférence de Paris: un cessez-le-feu sur les positions actuelles des deux belligérants, après quoi les Américains se retireront et les prisonniers de guerre seront restitués. Thieu rejette ce plan car il veut le retrait total des Nord-vietnamiens du Sud-Vietnam.

NOVEMBRE
7. Richard Nixon est très largement réélu président des Etats-Unis.
20. La reprise des discussions entre Le Duc Tho et Kissinger échoue.

DECEMBRE
18. Nixon ordonne le bombardement massif de Hanoi et Haiphong par les B-52. C'est l'opération «Linebaker II», connue sous le nom de «bombardements de Noël», meme s'il n'y a pas eu de raid ce jour-là.

1973
JANVIER
27. Signature officielle du traité de paix entre les Etats-Unis, le Nord-Vietnam, le Sud-Vietnam et les représentants du F.N.L. Il s'agit en gros des propositions de le Duc Tho d'octobre 1972.

MARS
29. Alors que le dernier des 590 prisonniers américains est rapatrié aux Philippines, les dernières troupes américaines quittent le Vietnam. En revanche, il reste près de 150 000 soldats nord-vietnamiens au Sud.

AOUT
Le Congrès interdit toute reprise de l'intervention militaire américaine au Vietnam, au Laos et au Cambodge.

1974
JANVIER
La guerre reprend au Sud-Vietnam et ne cessera de se développer au cours de l'année.

1975
JANVIER
Prise de la ville de Phuoc Binh par les communistes.

MARS
5. Début de l'offensive finale nord-vietnamienne dans les hauts plateaux du centre

AVRIL
1er. Lon Nol quitte le Cambodge. Le même jour, les Américains commencent à évacuer

DECEMBRE
15. Nixon annonce le retrait de 50 000 hommes supplémentaires pour le mois d'avril 1970, en plus des 35 000 qu'il avait ordonné en septembre. A la fin décembre, il reste 474 000 hommes au Vietnam.

1970
21. Kissinger rencontre secrètement à Paris le négociateur nord-vietnamien Le Duc Tho.
MARS
18. Au Cambodge, le prince Norodom Sihanouk est renversé par le général Lon Nol qui proclamera un peu plus tard la république. Lon Nol est anticommuniste.

AVRIL
20. Nixon annonce le retrait de 150 000 soldats américains supplémentaires pour l'année suivante.
30. Les troupes américaines et sud-vietnamiennes entrent au Cambodge et détruisent les bases du Vietcong.

MAI
4. Quatre étudiants sont tués par la Garde nationale lors d'une manifestation sur le campus de «Kent State University» dans l'Ohio.

DECEMBRE
31. Le Congrès abroge la «Résolution du golfe de Tonkin. A cette date il reste 335 000 soldats au Vietnam.

1971
FEVRIER
8. Entrée de l'armée sud-vietnamienne au Laos

AVRIL
24. Manifestation imposante contre la guerre à Washington.

JUIN
13. Début de la publication des «Pentagon Papers» par le New York Times, malgré l'opposition de Nixon.

OCTOBRE
3. Réélection de Thieu à la tête du Sud-Vietnam. Il était le seul candidat.

1972
FEVRIER
21. Visite de Nixon en Chine populaire.

MARS
30. Offensive générale du Nord-Vietnam contre le Sud, sur trois axes de pénétration. Les Nord-vietnamiens sont arrêtés grâce à l'intervention massive de l'armée de l'air et de l'aéronavale. Nixon ordonne alors la reprise des bombardements sur le Nord-Vietnam.

MAI
8. Minage par les Américains de tous les ports nord-vietnamiens importants, dont Haiphong.

1968
JANVIER
22. Début du siège de Khe Sanh. Il se termine le 7 avril par un succès américain.
30-31. Début de l'offensive vietcong du Têt. Les combats continuent un mois encore.

FEVRIER
28. Les généraux américains réclament au président Johnson 206 000 hommes supplémentaires. Un grand débat s'instaure au sein de l'administration américaine sur la poursuite de la guerre.

MARS
16. Les troupes américaines massacrent des civils dans le village de My Lai. Le même jour, le sénateur Robert Kennedy entre dans la course à la présidence.
22. Le général Westmoreland va quitter le Vietnam pour devenir chef d'état-major des armées à la demande de Johnson. Il est remplacé par le général Abrams.
31. Stupéfaction aux Etats-Unis : le président Johnson annonce qu'il ne se représentera pas aux élections présidentielles. Il demande en même temps la reprise des négociations avec le Nord.

AOUT
Nixon est choisi comme candidat par les Républicains et Humphrey par les Démocrates. Lors de la Convention démocrate à Chicago, la police charge contre les manifestants pacifistes.

NOVEMBRE
1er. Johnson met fin aux bombardements sur le Nord.
6. Nixon est élu président des Etats-Unis.

DECEMBRE.
31. Les effectifs américains au Vietnam atteignent 536 100 hommes. 14 500 ont été tués en 1968, soit près de 40 par jour.

1969
JANVIER
25. Ouverture officielle des négociations de paix à Paris.

MARS
18. Début des bombardements aériens secrets sur les bases communistes au Cambodge.

JUIN
8. Le total des forces américaines au Vietnam est de 543 000 hommes. Nixon annonce le prochain retour au pays de 25 000 d'entre eux. C'est le début de la «vietnamisation».

SEPTEMBRE
3. Mort de Hô Chi Minh

OCTOBRE – NOVEMBRE
15-15. Manifestations massives contre la guerre dans tous les Etats-Unis

11. Le général Nguyen Van Thieu devient chef de l'Etat de la république du Vietnam; Nguyen Cao Ky devient Premier ministre.

OCTOBRE
Premières grandes manifestations contre la guerre du Vietnam aux Etats-Unis.
27. Début de la bataille de la vallée de la Drang. Trois régiments vietcongs sont mis hors de combat par la «First Cavalry Division».

DECEMBRE
25. Johnson ordonne une pause des bombardements sur le Nord, pour essayer d'engager des négociations de paix. La pause dure trente-sept jours.

1966
MARS
2. La secrétaire à la Défense MacNamara indique que les forces américaines comptent maintenant 215 000 hommes au Vietnam et que 20 000 autres sont en route.

AVRIL
12. Premier raid des B-52 sur le Nord-Vietnam

JUIN
Premiers bombardements des faubourgs de Hanoi et de Haiphong.

DECEMBRE
31. 389 000 soldats américains sont au Vietnam

1967
FEVRIER
22. Début de l'opération «Junction City» dans la province de Tay Ninh. C'est la plus grande opération militaire menée depuis le début de leur engagement.

AVRIL
Le Général Westmoreland revient aux Etats-Unis pour consultation. Johnson lui demande de faire un rapport optimiste à la presse mais, en privé, Westmoreland ne cache pas que la situation ne peut s'améliorer sans mettre une fin aux infiltrations en provenance du Nord.

AOUT
3. Johnson repousse la limite des effectifs américains au Vietnam à 525 000. A cette date, ils atteignent environ 440 000 hommes.

SEPTEMBRE
3. Lors des élections générales au Sud-Vietnam, Thieu et Ky sont respectivement élus président et Premier ministre.

OCTOBRE
21. Immense manifestation contre la guerre à Washington.

NOVEMBRE
30. Johnson se débarrasse de son secrétaire à la Défense, MacNamara, en le nommant président de la Banque Mondiale.

du gouvernement de Diem.

MAI
8. Emeutes à Hué. La police tire contre des bouddhistes manifestants contre Diem.

JUIN
Un moine bouddhiste s'immole par le feu à Saigon, en signe de protestation. Dix autres suivront l'exemple.

NOVEMBRE
1-2. Diêm est renversé par un coup d'Etat militaire (favorisé par quelques officiels américains). Il est assassiné avec son frère.
22. John F. Kennedy est assassiné à Dallas. Lyndon B. Johnson devient président.

1964
JANVIER
30. Nouveau coup d'Etat à Saigon: une période de grande instabilité s'installe pour plusieurs mois.

JUIN
20. Le général Westmoreland remplace Harkins à la tête du M.A.C.V.

AOUT
2. Attaque du destroyer U.S.S. Maddox par des vedettes lance-torpille nord-vietnamiennes.
4. Premières attaques aériennes de représailles contre des objectifs au Nord-Vietnam.
7. Le Congrès américain adopte la «Résolution du golfe de Tonkin» qui permet à Johnson de mener comme il l'entend la guerre en Asie du Sud-Est.

NOVEMBRE
3. Lyndon B. Johnson bat largement le candidat républicain, Barry Goldwater, aux élections présidentielles. En outre, il dispose d'une majorité écrasante au Congrès, avec 68 sénateurs et 295 représentants démocrates.

DECEMBRE
Le Vietcong lance une offensive qui met hors de combat une quinzaine de bataillons de l'armée sud-vietnamienne (A.R.V.N.). Le Sud-Vietnam est proche de l'effondrement. On compte 23 000 militaires américains au Sud.

1965
FEVRIER
7. Attaque vietcong contre une base américaine à Pleiku; les pertes s'élèvent à 8 tués et 100 blessés. Johnson ordonne des raids aériens de représailles contre le Nord.

MARS
2. Johnson lance l'opération «Rolling Thunder» qui continuera jusqu'en novembre 1968. Il s'agit de bombardements aériens constants sur le Nord-Vietnam.
8. Les premières unités combattantes américaines arrivent au Sud-Vietnam. Il s'agit de deux bataillons de «marines». La guerre débute vraiment pour les Américains.

JUIN

Last Platoon (1988) de Paul T. Robinson
Born on the fourth of July (1989) de Oliver Stone
They were soldiers (2002) de Randall Wallace
Path to war (2002), de Frank Frankenheimer

II- Chronologie de l'enlisement américain au Vietnam[6]

1959
JUILLET
8. Deux conseillers militaires américains sont tués lors d'un raid Vietcong contre Biên Hoa.

1960
MAI
5. Les Etats-Unis annoncent que leur groupe consultatif d'assistance militaire (M.A.A.G) va passer de 327 à 685 hommes.

NOVEMBRE
8. Election de John F. Kennedy à la présidence des Etats-Unis.
11. Echec d'un coup d'Etat militaire contre Diem
20. Formation du Front National de Libération du Sud-Vietnam

1961
MAI
11-13. Visite du vice-président américain Lyndon B. Johnson au Sud-Vietnam
SEPTEMBRE
Série d'attaques du Vietcong au Sud-Vietnam

OCTOBRE
Le général Maxwell Taylor, principal conseiller militaire de Kennedy, visite le Sud-Vietnam avec Walt Rostow du Département d'Etat. Il recommande l'envoi de combattants américains sur place. Kennedy préfère augmenter l'aide militaire et envoyer des conseillers. A la fin de l'année les soldats américains sont 3 200 au Vietnam. Cette même année 1961, plus de 4 000 responsables politiques locaux au Sud sont assassinés.

1962
FEVRIER
3. Début de la mise en place des « hameaux stratégiques » pour lutter contre la politique du Vietcong. Leur efficacité sera douteuse.
6. Le M.A.G.G. est remplacé par le Commandement d'assistance militaire au Vietnam (M.A.C.V) dirigé pat le général Harkins.
27. Le palais présidentiel de Diem est attaqué par deux avions sud-vietnamiens. La tentative d'assassinat échoue.

1963
AVRIL
Mise en place de la politique des « Bras ouverts » destinée à rallier des Vietcongs au soutien

reflète en quelque sorte le changement de position du public américain. L'auteur pense que le peuple américain est moralisateur et pour qu'il puisse mener à bien une tâche, il faut qu'il soit convaincu de la justesse d'une cause. Dans la chanson «with God on our side» qui date de 1964, le chanteur américain Bob Dylan met en scène les mythes de l'Amérique de l'époque: un gars naïf et humble décrit son éducation et sa scolarité qui prônaient sans réserve le mythe de l'approbation divine pour toute guerre «juste». Après avoir fait passer la caution de Dieu de notre côté à celui de Judas, le dernier couplet assène en conclusion la nouvelle façon de voir les choses du narrateur:

«Maintenant je m'en vais
J'en ai plus qu'assez
La confusion que je ressens
Rien ne peut l'exprimer
Les mots emplissent ma tête
Et tombent par terre
Si Dieu est de notre côté
Il arrêtera la prochaine guerre»

ANNEXES

I- Films sur la guerre du Vietnam

The Green Berets (1968) de John Wayne
The Deer Hunter (1978) de Michael Cimino
Coming Home (1978) de Al Ashby
Appocalypse Now (1979) de Francis Ford Coppola
Rambo I (1982) de Ted Kotchef
Commando Cobra (1985) de Larry Ludman
Rambo II : The Mission (1985) de George Pan Cosmatos
Platoon (1986) de Oliver Stones
Full Metal Jacket (1987) de Stanley Kubrick
Hamburger Hill (1987) de John Irving
Good Morning Vietnam (1988) de Barry Levinson

torture des Vietcong par les soldats Sud-vietnamiens ou américains. Le soldat américain est présenté comme un combattant solitaire ce qui va avec la tradition du cinéma américain du cow-boy solitaire.

Ils comportent également certaines erreurs: par exemple le général Guenter Lewy démontre que dans l'histoire de l'armée américaine, le taux des atrocités commises au Vietnam par l'armée est un des plus bas. Par ailleurs, les films démontrent les vétérans du Vietnam comme dépressifs, désabusés, des sans-abri (homeless) qui se droguent alors que la réalité est toute autre: d'après les statistiques du Département des Affaires des vétérans, les vétérans ayant servi au Vietnam sont moins sujet à la drogue, au suicide et ont un revenu relativement plus haut que ceux qui ont les mêmes qualifications professionnelles et qui sont issus du même milieu social.

Ainsi à partir des années 1980, les films produits valorisent le soldat américain alors que d'autres s'attaquent à l'institution militaire.

CONCLUSION

En évoquant une filmographie des films de guerre américains en général et de la guerre du Vietnam en particulier on peut constater qu'il est difficile de faire une classification entre les films pro et anti-guerre; il est également difficile de classifier chronologiquement ces films: ainsi dans les années 1980 nous voyons des films qui valorisent les soldats américains (Rambo) et d'autres qui sont contre l'institution militaire (Full Metal Jacket). Mais on peut, d'une manière générale dire que jusqu'aux années 1980, les films critiquaient la guerre; puis avec l'ère du Président Reagan on voit réapparaître les films du bon soldat qui combat pour une cause juste. Finalement, le cinéma veut plaire à l'audience et le changement d'attitude dans les films

les Américains utilisassent les mêmes méthodes.
Les films de Rambo eurent un succès fou, en fait le plus gros succès commercial de tous les films sur le Vietnam.

Le film «They Were Soldiers» joué par Mel Gibson et produit par Randall Wallace relate une vraie histoire du premier combat direct entre l'armée américaine et le Vietcong. Là on démontre les courageux et très religieux soldats américains gagnant une bataille de la vallée de la Drang où trois régiments vietcongs sont mis hors de combat par la «First Cavalry Division». L' ennemi était de quatre à cinq fois supérieur en nombre. Dans le film, le problème de la ségrégation raciale est évoqué mais les soldats réfutent cette discrimination et on voit dans le film un soldat tué alors qu'il tentait de sauver son compagnon d'armes noir qui était grièvement blessé. Là aussi, on a un parallèle avec les films westerns et lorsque le commandant de la troupe encerclée dit que cela le fait penser au général Custer, son second lui dit: «Custer était un poltron mais vous ne l'êtes pas». Et au lieu de se faire encercler comme Custer, il passe à la contre-attaque parvenant ainsi à emporter la bataille. Il faut dire que bien qu'il relate une vraie histoire, le producteur a faussé quelque peu les faits: ainsi l'usage des baïonnettes dans une contre attaque à la fin du film est une pure invention puisque cet usage fut abandonné durant la guerre de Corée, guerre totalement ignorée par Hollywood car n'intéressant pas le public. Ceci est d'autant plus étrange que le nombre de victimes américaines dans la guerre de Corée est à peu près égal à celui du conflit vietnamien.

Toutefois, les films sur le Vietnam aussi réalistes soient-ils, comportent certaines lacunes. Ainsi, ils n'abordent ni l'intervention progressive des Etats-Unis durant l'ère des présidents Eiseinhower et Kennedy, ni le retrait américain et la Vietnamisation du conflit durant l'ère du président Nixon. On ne voit jamais dans les films sur le Vietnam, la

guerre devient une sorte d'Apocalypse. Ainsi dans *Apocalypse Now,* le haut commandement militaire américain charge le capitaine Willard (Martin Sheen) de mettre fin aux agissements du colonel Kurtz (Marlon Brando), un officier des Bérets Verts qui organise à la tête de ses mercenaires d'incontrôlables opérations militaires d'une rare cruauté.

Durant la présidence Reagan (1980-1988), l'Amérique reprenait confiance en elle-même. La défaite du Vietnam ne s'adaptait pas avec le regain de patriotisme. Là des films sont produits où les héros ressemblent plus à des «supermen» tels que la trilogie de Rambo. Dans le premier film, John Rambo (Sylvester Stallone) est un vétéran du Vietnam. Il est incompris, trahi et persécuté par les autorités. Il est emprisonné dans le premier film (1980) alors que dans le second il est relâché et est envoyé en mission au Vietnam à la recherche des prisonniers de guerre toujours emprisonnés en Asie du Sud Est. Rambo retourne au Vietnam mais est trahi et à nouveau capturé mais il parvient à s'évader avec les prisonniers américains.

Le message de Rambo peut être résumé par les points suivants: Le Vietnam garde des prisonniers de guerre américains. Le Vietnam est un mal, un satellite de l'Union soviétique et il est, comme auparavant, juste de le combattre

Le brave soldat américain aurait gagné la guerre s'il n'avait pas été trahi par le gouvernement lâche. La retraite est une trahison pour les forces combattantes

Une des raisons de la défaite américaine est que les Américains ont mené la guerre de façon morale et humaine face à un Vietcong qui était sans foi ni loi utilisant comme méthodes la torture et le terrorisme. Pour gagner la guerre il aurait fallu que

Barnes commence à tirer sur des fermiers dans un village, un autre soldat l'arrête et l'empêche de violer une femme vietnamienne car «c'est un être humain après tout».

Dans une des scènes, le combat tourne à la guerre civile quand Barnes tue Elias et Chris tue Barnes, car il savait qu'il n'y aurait jamais un procès contre cette brute.

Donc le thème principal du film – la lutte entre le bien et le mal- n'est pas celui d'une guerre entre le bon soldat américain et le mauvais Vietcong, mais une guerre à l'intérieur des forces armées elles-mêmes et qui se passe dans la conscience de chaque soldat. La souffrance physique du peuple vietnamien est perçue comme la cause de la souffrance morale des américains.

Dans «Full Metal Jacket» (1987) de Stanley Kubrick, la guerre du Vietnam, l'institution militaire et même la politique américaine sont condamnées: dans une des scènes, on voit une prostituée conversant avec des soldats américains. A l'arrière plan un panneau publicitaire américain apparait. La musique de la scène est celle de Nancy Sinatra «These boots are made for walking». La scène disparaît avec la ligne de la chanson qui entonne «These boots are gonna walk over you» (ces bottes marcheront sur vous). Tout ceci pour démontrer que la culture américaine supplante et détruit la vie traditionnelle des Vietnamiens, comme l'avait fait auparavant le colonialisme européen. La critique de la guerre se poursuit dans les scènes subséquentes: censure de la presse, attaque héliportée contre des femmes et des enfants, entrevues durant les combats. Le héros du film Joker accroche sur sa tenue le symbole de la paix alors que sur son casque est écrit «né pour tuer».

Toutefois dans certains films, les cruautés de la guerre (attaques héliportés, bombes napalm) ne sont ni niées ni condamnées. La

et irréaliste du Vietnam. L'audience pouvait ainsi s'identifier à ces héros. Ils sont ces incompris, confus, idéalistes et bien intentionnés trahis par ceux d'en haut, les autorités politiques et militaires en l'occurrence. Le soldat innocent débarque dans un univers étrange menant une guerre étrange dans un pays étranger dont il ignore tout. L'ennemi, le Vietcong, semble être partout et invisible à la fois. Tout Vietnamien peut être un Vietcong. On ne peut se fier à personne. Les Vietcong combattent comme des terroristes. Sous ces terribles conditions quelques soldats deviennent fous et commettent eux même des atrocités. Mais le noble rouspéteur parvient à garder son intégrité. Des massacres comme ceux de My Lai sont interprétés comme étant des failles perpétrées par des individus sous les terribles circonstances de la guerre de guérilla. Ce n'est pas le système qui est mauvais en soi. Les mauvais sont les gens d'en haut qui donnent les ordres.

L'objectif de ces films n'est pas de démontrer que la guerre est mauvaise en soi mais de guérir la blessure américaine au Vietnam. La recherche de héros acceptables est aussi la recherche d'un point de vue acceptable du Vietnam.

Dans Platoon (1987) de Oliver Stone, le soldat Chris descend dans l'enfer du Vietnam. La guerre est démontrée comme une guerre dans une jungle dangereuse où les soldats américains doivent faire face à un ennemi invisible. La scène symbolisant la défaite américaine au Vietnam est celle où une troupe ennemie poursuit un soldat américain et le tue. Chris et ses autres compagnons assistent impuissants à cette horrible scène d'un hélicoptère. Ainsi malgré leur supériorité dans les airs, ils ne parviennent pas à sauver le soldat.

Le sentiment des héros est démontré dans une scène où le soldat

fin des années 1960 la majorité des Américains était contre la guerre. Mais il était risqué de faire des films contre la guerre du Vietnam car cela pourrait être perçu par l'audience comme un poignard dans le dos des combattants américains au Vietnam. La solution fut prise alors de faire des analogies entre la guerre au Vietnam et des événements de l'histoire de l'Ouest des Etats-Unis. C'est ainsi que le génocide des Indiens dans le film Little Big Man (1970) est comparé à celui du massacre de Mai Lai et l'ignorance et arrogance du général George Custer qui fut défait par le chef des Indiens. Little Big Horn, est comparé à l'ignorance du président américain Lyndon B. Johnson.

Les Américains ont toujours été fiers de leur armée. Cela remonte à la Seconde Guerre Mondiale: les soldats sont perçus comme défenseurs de la liberté et de la démocratie contre les empires du mal à savoir l'Allemagne et le Japon. L'image du soldat américain au Vietnam est différente parce que la guerre était impopulaire et c'est la seule guerre que les Américains aient perdue dans leur histoire. Mais ce n'était pas seulement une défaite militaire. C'était aussi une défaite morale. Les images du Napalm et des massacres de My Lai où les soldats américains ont du être condamnés pour crime de guerre le démontrent. Cette double défaite morale et militaire explique pourquoi les américains voulaient oublier tout ce qui était lié au Vietnam.

Ainsi à la fin des années 1970, Hollywood trouva que la meilleure façon de traiter avec cette défaite, était de produire des films dit «nobles-rouspeteurs»: Le premier film de ce genre est «The Deer Hunter». Les héros de ce film étaient des hommes du commun des mortels, des ouvriers dans une usine de métallurgie en Pennsylvanie. Les premières trente minutes du film nous montrent des gens ordinaires jouissant de la vie, allant à la chasse, se mariant. Soudain ils sont plongés dans l'univers cruel

n'avait recherché... la victoire des ennemis de son propre pays». C'est à l'occasion de l'offensive du Têt (voir ci-dessus) que la rupture entre les responsables de l'effort de guerre et la presse apparaît plus clairement. Alors que l'offensive se solde par un désastre militaire et politique pour le Nord Vietnam et une victoire pour le Sud Vietnam et les Etats-Unis, les médias réagissent de façon diamétralement opposée: la presse et la télévision font état d'une défaite sévère des Etats-Unis. Dès lors des millions d'Américains sont convaincus non seulement que le pays a perdu une grande bataille, mais qu'il ne peut plus gagner la guerre. Le Boston Globe du 24 février 1968 rapporte l'opinion d'Howard Tuchner correspondant de NBC à Saigon: «Il ne fait aucun doute que la situation militaire des Etats-Unis au Vietnam n'a jamais été aussi faible. Les officiers américains à Saigon ont maintenant le sentiment, pour la première fois, que les Etats-Unis peuvent perdre la guerre». Plus spectaculaire est le changement d'opinion de Walter Cronkite, journaliste vedette du CBS. Alors qu'il se décrivait comme «un homme de la stratégie de l'endiguement», il déclarera le 27 février 1968, à son retour d'une visite au Vietnam au lendemain de l'offensive du Têt, que la guerre est «enlisée dans l'impasse» et que «le seul moyen rationnel» d'en sortir «serait de négocier, non en vainqueurs mais en gens honorables». Ce qui fera dire au Président Johnson: «Si j'ai perdu Cronkite, j'ai perdu l'Amérique moyenne».

Cette position pessimiste de la presse est une des raisons pour laquelle Hollywood n'a pas pensé produire des films sur la guerre. Car, il ne faut pas l'oublier, l'objectif principal pour la production d'un film est qu'il rapporte de l'argent. Or les gens n'avaient pas envie de voir des films sur la guerre controversée du Vietnam. Il y avait une sorte de contradiction entre les bombes napalm et les images de Vietcong tués avec les braves et courageux soldats présentés dans les «Bérets Verts». Ainsi à la

d'assistance; nous avons déployé nos forces uniquement au Sud pour atteindre des objectifs impossible, et nous avons blâmé publiquement nos soldats[4]»

L'enlisement américain au Vietnam est bien démontré dans un film sur le mandat du Président Johnson «A Path to War» de Frank Frankenheimer. Ironiquement un seul film seulement a été produit durant la guerre: The Green berets (les bérets verts) produit par John Wayne qui d'ailleurs joua le rôle principal dans le film.

La guerre du Vietnam dans les films[5]

Durant tous le conflit du Vietnam et jusqu'aux années 1970, Hollywood ne produisit qu'un seul film: Il s'agit des «Bérets Vert» de John Wayne. Le film largement sponsorisé par par le Département de défense est une sorte de propagande. L'ennemi est le monstrueux Vietcong et les Américains sont là pour protéger les agriculteurs pacifiques. On peut ici faire le parallèle avec les films western. Le Vietcong, c'est l'Indien sauvage ou le hors-la-loi des films westerns. Et ce n'est pas par pure coïncidence que John Wayne – connu pour jouer le rôle des héros dans les films western- joua le rôle principal celui du Colonel Kirby. Mais le film «Green Berets» ne put convaincre tout le monde car les gens faisaient la comparaison avec ce qu'ils voyaient à la télévision et ce qu'ils lisaient dans les journaux.

En effet, les dirigeants américains pensent que la plus grave erreur dans la guerre fut de n'avoir pas réussi à contrôler les moyens d'information. A ce sujet, le général Maxwell Taylor dira que «les médias avec les intellectuels radicaux ont exploité la guerre du Vietnam pour saper la confiance envers le gouvernement et ses institutions». Le journaliste Robert Elegant écrit: «Jamais avant le Vietnam, la politique collective des médias

À la fin du mois de mars 1973, toutes les forces de combat américaines s'étaient retirées. Bien que le président Nixon eût apparemment assuré le gouvernement Thiêu de l'aide des forces américaines en cas de violation importante du traité, toute nouvelle aide militaire au Sud-Vietnam devint politiquement impossible. L'une des raisons de cette situation fut la révélation du scandale du Watergate, qui obligea le président Nixon à démissionner le 9 août 1974

Les combats entre les belligérants cessèrent peu de temps après l'instauration du cessez-le-feu mais reprirent en raison du refus du président Thiêu d'envisager des élections avec la participation des communistes, comme le demandait le GRP (gouvernement révolutionnaire provisoire). Le refus de Washington d'intervenir politiquement amena ce dernier et le parti communiste vietnamien à évaluer les possibilités d'action militaire.

En janvier 1975, l'offensive commence. A la surprise générale l'armée sud-vietnamienne n'offre guère de résistance. En quelques semaines c'est tout le régime qui s'effondre. Le 30 avril, après quelques semaines de cette ultime campagne, l'armée révolutionnaire investit la capitale du Sud Saigon marquant la fin d'une guerre qui a duré trente ans.

Tirant les leçons de la guerre du Vietnam, le Général Volney Worner affirme qu'à aucun moment «les Américains n'ont été en position de gagner la guerre du Sud Vietnam». Il ajoute que pour gagner, il fallait envahir le Nord mais il nuance le terme «gagner» car «une fois la guerre terminée, il aurait bien fallu que quelqu'un gouverne le Nord». Il refuse de blâmer les militaires sur l'issue de la guerre car «la décision de faire la guerre est une décision politique et non militaire». Et il conclut: «nous avons accumulé les erreurs; nous avons échoué dans notre politique

Une offensive au Laos des Sud-vietnamiens (février 1970) n'apparut pas décisive. De même l'intervention directe des troupes américaines, en mai 1970, précipita une crise politique au Cambodge. Le général Lon Nol détrôna le roi Sihanouk (qui se réfugia à Beijing) mais se heurta vite à la formation du FUNK, le front de libération favorable à l'ancien roi, dont les éléments communistes, forts de l'action des « partisans) qui contrôlaient une bonne part du pays, étaient prépondérants. L'hostilité du Congrès à une extension géographique des engagements américains, qui pouvait remettre en cause la réduction continue des effectifs américains, obligea d'ailleurs à arrêter assez vite ces opérations.

La grande offensive Vietcong et nord-vietnamienne de l'été 1972 conduite de façon classique avec d'importants effectifs et du matériel lourd, plaça le Sud sur la défensive mais ne parvint pas à effondrer sa jeune armée. Elle provoqua en revanche la reprise des bombardements américains sur le Nord et le blocus des ports, sans susciter, d'ailleurs, de réactions vigoureuses ni de la part de la Chine ni de l'Union soviétique, engagées dans la politique de rapprochement avec les Etats-Unis.

Finalement, un accord est conclu à Paris, le 27 janvier 1973. Les Etats-Unis acceptent d'évacuer le pays dans les deux mois et de démanteler leurs installations militaires. Les deux Vietnams coexistent et doivent mettre en place un Conseil en vue de préparer l'autodétermination du Sud. Les prisonniers sont libérés, de part et d'autre et une commission internationale de contrôle (Pologne, Canada, Indonésie, Hongrie) est instituée pour vérifier l'application du traité, qui reconnaît par ailleurs l'établissement de l'armée nord-vietnamienne en certaines contrées du Sud et qui prévoit le retour à la paix au Laos et au Cambodge. Mais, comme en 1954, l'unification paraît problématique et la paix sert plutôt le maintien du statu quo.

dements américains sur le Nord-Vietnam (Il annonça simultanément qu'il ne se représenterait pas pour un nouveau mandat présidentiel). Cette annonce, un nouveau geste en faveur de la paix, reçut un écho favorable à Hanoi, et, en mai, des négociations de paix s'ouvrirent à Paris entre le Nord-Vietnam et les États-Unis. Plus tard dans l'année, les discussions furent étendues au Sud-Vietnam et au FLN. Pourtant, les discussions ne progressèrent pas, malgré l'arrêt total des raids américains sur le Nord-Vietnam au mois de novembre.

Aux États-Unis, alors que l'intervention militaire américaine s'intensifiait, la question de la guerre devint un sujet de controverse. Un mouvement pacifiste se développa et gagna du terrain, organisant des manifestations et des moratoires contre la guerre dans des grandes villes américaines. Lorsque les récits d'atrocités commises par des soldats américains au Vietnam furent rendus publics, le mouvement prit encore plus d'importance. L'un des cas les plus connus fut le massacre de civils désarmés dans le village de My Lai en 1968. Le lieutenant William L.Calley, accusé d'être responsable du massacre, fut jugé coupable par un tribunal militaire en 1971.

Préparant leur retrait, les Etats-Unis opérèrent la vietnamisation des effectifs à partir de la fin des années 1969. Le président Nixon poursuivit progressivement cette politique; le corps expéditionnaire américain, qui avait compté plus de 500 000 hommes en 1968-1969, n'en compte plus que 300 000 au début de 1971 et moins de 40 000 au début de l'été 1972. Mais il cherchait auparavant à briser la logistique des forces communistes en voulant couper la piste à Ho Chi-Minh qui, à l'abri de la neutralité officielle du Laos et du Cambodge et de l'impuissance de leurs gouvernements, assure depuis de longues années déjà le ravitaillement du Vietcong et des éléments nord-vietnamiens engagés au Sud.

bombarder le Nord Vietnam sans tenter toutefois de franchir le 17e parallèle, pour ne pas provoquer une intervention chinoise. Le potentiel militaire des Etats-Unis atteint les 60 000 hommes en 1965, 268 000 en 1966, et plus tard atteint les 539 000 hommes en 1969.

De 1964 à 1968, le général William C. Westmoreland était le commandant des forces américaines au Sud-Vietnam, il fut ensuite remplacé en 1968 par le général Creighton Abrams.

Les opérations militaires ne débouchèrent sur aucune solution, alors que le renversement de Diêm par l'armée, abandonné par ses anciens protecteurs américains, provoquait une crise politique durable. L'armée vietnamienne n'offrit aucune unité et ses chefs rivalisaient pour s'assurer le contrôle fructueux du pouvoir à Saigon. Les généraux s'évincèrent et se succédèrent jusqu'à l'arrivée, en 1965, des généraux Thieu et Ky. Les élections de 1967 les renforcent mais révèlent aussi la lassitude d'un conflit, en fait ouvert depuis plus de vingt ans.

En 1968, le stratège nord-vietnamien, le général Vo Nguyen Giap, lança la célèbre offensive du Têt (du nom de la nouvelle année lunaire vietnamienne fêtée à la mi-février). Une série d'attaques violentes contre plus d'une centaine de cibles urbaines fut déclenchée. Les Vietcong s'infiltrèrent jusque dans Saigon, où l'ambassade et le QG américains furent attaqués. Huê, l'ancienne capitale impériale, fut l'objet de sanglants combats de rue. L'effet psychologique fut démoralisateur et dévastateur, même si, sur le plan militaire, l'armée nord-vietnamienne perdit environ 85 000 hommes en un mois de combats. Le monde entier voyait la première puissance industrielle et militaire du monde tenue en échec par des soldats vêtus de «pyjamas» et chaussés de sandales.

Le 31 mars, le président Johnson annonça la fin des bombar-

L'engagement américain proprement dit commença avec l'envoi, par le président John Kennedy, de «conseillers militaires» américains. En avril 1961, un traité d'amitié et de coopération économique fut signé avec le Vietnam Sud, et, en décembre, le président John F. Kennedy s'engagea à aider le Vietnam. L'aide économique et militaire américaine au gouvernement Diem s'intensifia. En décembre 1961, les premières troupes américaines, 400 militaires en tenue, arrivèrent à Saigon afin de faire fonctionner deux compagnies d'hélicoptères; néanmoins, les États-Unis déclarèrent que ces troupes ne devaient pas être considérées comme des unités de combat. Un an plus tard, le nombre de militaires américains présents au Vietnam s'élevait à 16 000, un commandement militaire américain fut créé à Saigon en janvier 1962. Américains et Sud-vietnamiens entre-prirent de couper le FNL de ses bases en regroupant les paysans dans des «hameaux stratégiques». À la fin de 1963, environ 7000 villages avaient été créés et regroupaient près de 8 millions d'habitants. Pourtant ces mesures n'avaient pas empêché le FNL de prendre le contrôle effectif de 50% du territoire vietnamien. Mais, pensant conduire une guerre de grandes unités conforme à leur expérience coréenne, ils ont été continuellement surpris par l'extension de la guérilla locale et la mobilité légère des troupes régulières du FNL appuyées par quelques renforts infiltrés du Nord qui fournissait aussi les armes. L'escalade s'opère, en 1964, après un engagement au large des côtes de Tonkin entre un destroyer américain-le USS Maddox- et des vedettes nord-vietnamiennes. Agissant en accord avec une résolution adoptée le 7 août par le Sénat américain, la «résolution du golfe du Tonkin», autorisant l'intensification de la participation militaire américaine, le président Lyndon B. Johnson ordonna l'envoi d'avions de combat au Sud-Vietnam et le bombardement de cibles militaires au Nord-Vietnam en représailles. La guerre s'étend et les Américains commencent à

un délai de deux ans.

Ni les États-Unis ni le gouvernement de Saigon ne signèrent les accords de Genève, mais les États-Unis annoncèrent qu'ils ne feraient rien pour nuire aux accords. Avant même que la France eût quitté le Vietnam en 1955, les États-Unis commencèrent à soutenir militairement le gouvernement de Saigon. Le 24 octobre 1954, le président Dwight D. Eisenhower offrit une aide économique directe au Sud-Vietnam, et au mois de février suivant, des conseillers militaires américains furent chargés d'entraîner les forces armées sud-vietnamiennes. L'aide américaine au gouvernement de Saigon se poursuivit après la déposition de Bao Dai, obtenue par référendum le 23 octobre 1955, à la suite duquel le Sud-Vietnam devint une république, présidée par Ngô Dinh Diêm. L'une des premières décisions politiques de Diêm fut d'annoncer le refus de son gouvernement d'organiser des élections de réunification sous prétexte que la population nord-vietnamienne ne serait pas libre d'exprimer sa volonté et parce qu'il craignait des fraudes électorales, ce qui, compte tenu de la valeur douteuse du référendum qui a écarté Bao Dai du pouvoir et de l'élection présidentielle qui s'ensuivit, augurait du mal pour l'avenir.

Le népotisme, la corruption, l'impopularité du régime de Diêm à Saigon suscitèrent des résistances au-delà même des partisans communistes restés au Vietnam Sud. Des maquis «Vietcong» (vietnamiens rouges) se constituèrent dès 1956, les encadrèrent les populations rurales et se livrèrent à des actions de guérilla. Puis en décembre 1960, un «Front National de Libération» (FNL), réunit, selon la tactique classique, tous les adversaires de Diêm et des nationalistes neutralistes ou représentants de minorités nationales fortement encadrés par des communistes. Il constitua en 1961, une armée de libération.

donné fierté et assurance, rien ne peut effacer les 58 000 morts.

Aperçu sur la guerre du Vietnam[3].

La guerre trouve son origine lointaine dans le conflit (1946-1954) qui opposa la France au Vietminh, ou Ligue pour l'indépendance du Vietnam, fondé et dirigé par le leader révolutionnaire Hô Chí Minh. En août 1945, et durant la Seconde Guerre mondiale, le Vietnam fut occupé par les troupes japonaises. Profitant du vide créé par la reddition du Japon, les guérilleros du Vietminh s'emparèrent de la capitale Hanoi et obligèrent l'empereur Bao Dai à abdiquer. La reconquête par la France de son ancienne colonie, en 1945-1946, puis l'impossibilité pour le Vietminh et pour le gouvernement français de s'accorder sur l'indépendance du Vietnam conduisirent, en décembre 1946, au premier conflit indochinois, connu sous le nom de guerre d'Indochine. La bataille décisive eut lieu au printemps 1954 lorsque le Vietminh attaqua le camp retranché français de Diên Biên Phu, dans le nord du Vietnam. Le 8 mai 1954, après un siège de cinquante-cinq jours, les Français capitulèrent.

Le même jour, à Genève, les délégués du Nord-Vietnam et du Sud-Vietnam rencontrèrent les délégations de la France, du Royaume-Uni, de l'Union soviétique, des États-Unis, de la Chine populaire et des deux États voisins, le Laos et le Cambodge, afin de discuter du futur de toute l'Indochine. Aux termes des accords signés à Genève en juillet 1954, la France et le Vietnam du Nord mirent fin à la guerre. L'indépendance du Laos, celles du Cambodge et du Vietnam reconnues, ce dernier étant partagé en deux zones de part et d'autre du 17^{e} parallèle. La réunification du pays devait avoir lieu suite à l'organisation d'élections générales et la constitution d'un gouvernement dans

Mais pourquoi produit-on des films critiquant les militaires et les démontrant comme une force du mal, et la guerre comme n'ayant aucun sens?

Certains pensent que c'est la transformation opérée dans Hollywood. Durant la Deuxième Guerre Mondiale, Hollywood et son élite participèrent à l'effort de guerre. On a même vu des célébrités s'enrôler dans l'armée (Jimmy Stewart, Henri Fonda et Elvis Presley pour ne citer que quelques uns). Mais Hollywood a changé depuis. Ce n'est plus cette institution populiste. En effet, Clark Gable et Elvis Presley étaient chauffeurs de camion avant de devenir des célébrités. Les acteurs étaient issus d'un milieu modeste. Les films étaient produits pour plaire à l'Américain moyen. Aujourd'hui, Hollywood est devenu une institution pour les élites et la seconde et troisième génération d'acteurs n'ont exercé aucun autre métier. Ceci explique en partie l'antimilitarisme d'Hollywood.

Mais peut-être faut-il chercher la raison derrière cet anti-militarisme dans la guerre du Vietnam. Beaucoup pensent, à tort ou à raison, que cette guerre a dévoilé que les Etats-Unis étaient une force impérialiste et que l'idéalisme américain était une comédie. Selon eux, 58 000 braves soldats américains sont morts pour rien au Vietnam.

LA GUERRE DU VIETNAM VUE AU CINEMA

L'Amérique ne peut pas oublier la guerre du Vietnam tant elle a été bouleversée et profondément transformée par cette expérience. Le passé la poursuit encore et toujours. Et les films (*Platoon, The Deer Hunter, Rambo* et tant d'autres) sont là pour exorciser la défaite. Si les deux guerres du Golfe lui ont

ne tueras point» et le principe de «la guerre juste», York se pose la question suivante : Dois-je participer à une guerre juste ou rester dans mon pays ? La réponse est évidente: il faut mener le combat – qui est juste - contre le fascisme. La production des films de guerre était supervisée par le «Bureau of Motion pictures» et plusieurs films furent produits dont «the sands of Iwo Jima» (1949) dans lequel John Wayne joue le rôle d'un dur sergent «marines» qui fait ce qui est juste. Ainsi les films sur la Seconde Guerre Mondiale produits à l'époque étaient des films pro guerre (pro-war movies). Trois éléments étaient toujours présents dans les films américains sur des guerres menées par des soldats américains: glorification et identification du public au bon et courageux soldat, grande sympathie pour la cause américaine, et justesse de la guerre.

De nos jours, le militaire est perçu autrement, par exemple dans *Dances with the wolves* on voit un Kevin Costner trahir son pays en désertant l'armée pour aller combattre avec les Sioux. Le militaire est démontré comme un personnage sadique, dégoûtant et inférieur en tout au paisible Sioux. *Cold Mountain* est un film sur la guerre de sécession dans lequel chaque aspect de la guerre est dantesque et inutile. Dans *Few Good Men,* Tom Cruise confronte un monstre militaire, Jack Nicholson, dans une histoire de crime commis à l'encontre d'un soldat par ses collègues sur instigation de leur commandant. De même, *The General's Daughter* avec John Travolta démontre la corruption au sein de l'armée. Mais il n'en demeure pas moins qu'il existe des films qui mettent en valeur l'armée américaine tel que *Saving Private Ryan* (1998) où l'on voit le chrétien blanc aller à la recherche d'un juif, «Private Ryan» parce que sa mère a perdu tous ses autres fils au combat. Ainsi dans ce film on comprend que le citoyen américain se battra toujours pour une cause juste, ce qui fait du soldat américain une sorte de libérateur des opprimés.

revalorisation à partir des années 1980. En fait, les films ne font que refléter le goût d'une audience qui a évolué avec le temps: de l'anti-guerre et du pacifisme durant le conflit du Vietnam au regain de confiance à partir de l'ère Reaganienne. Car il ne faut pas l'oublier, le but d'un film est de générer de l'argent et pour ce faire il faut plaire au public. Si nous avons choisi d'insister sur la guerre du Vietnam c'est parce que c'est la seule guerre qui a été contestée par le public américain, et ne l'oublions pas, c'est la seule que les Etats-Unis n'ont pas gagnée, sinon perdue.
Ainsi, dans une première partie nous parlerons des films de guerre américains pour aborder ensuite ceux évoquant la Guerre du Vietnam non sans avoir brossé un tableau sur ce conflit.

LES FILMS DE GUERRE AMERICAINS[2]

Durant la Seconde Guerre Mondiale, Hollywood participa activement aux efforts de guerre en produisant des films démontrant la participation américaine à la guerre comme étant un combat juste. L'Administration des Etats-Unis institua le «Bureau of motion pictures» pour recruter des producteurs de films sur la guerre. Suite à l'attaque japonaise de Pearl Harbor en décembre 1941 qui provoqua l'entrée des Etats-Unis dans la guerre, Hollywood offrit ses services au gouvernement. Les films de guerre produits par Hollywood représentaient alors le guerrier hésitant qui hait la guerre mais qui y participe quand même reflétant et justifiant ainsi la politique de la nation qui substitua sa politique d'isolationnisme à celle d'interventionnisme. Le film pionnier dans ce domaine est sans doute «Sergeant York» (1941) produit par Howard Hawks. Ce film débute par l'histoire d'un mécréant, Alvin York (joué par Gary Cooper) qui se convertit à la religion chrétienne en devenant un «Born again christian». Tiraillé entre la logique chrétienne «tu

L'Armée Américaine au Cinema (La Guerre du Vietnam)

Rudyard KAZAN*

So now as I'm leavin'
I'm weary as Hell
The confusion I'm feelin'
Ain't no tongue can tell
The words fill my head
And Fall to the floor
If God's on our side
He'll stop the next war

Bob Dylan[1]

L'objectif de cette recherche est de démontrer comment la guerre (et l'institution militaire américaine) en général et la guerre du Vietnam en particulier sont présentées dans les films produits à Hollywood. On essayera ainsi d'illustrer l'évolution du cinéma américain sur la guerre qui va du bon et courageux soldat se battant pour une cause juste, en passant par le soldat désabusé dans la guerre du Vietnam, pour enfin arriver à une sorte de retour vers le courageux soldat et sa

*Chercheur

maintaining the right of buying it again at the same price with a certain allowance added to it.
The researcher thinks that the demand on gold is an oriented market, where he defines several factors that influence this demand. The demand can be for ornamental or industrial reasons or for dentistry. But the most important demand is investment that is considered as the essential factor in defining the course of gold price.

The researcher adds that the loss of the traditional particularities of gold does not necessarily imply its conversion to the commodity world. Customs and habits, particularities, point of views, and the psychological and social strength of persisting that at a certain moment became close to the instinctive latent awareness, still provide gold the quality of "product of a special kind".

The gold strength of persevering certainly emerges from disagreeing on one strategy concerning the metal, in addition to the disputes and misunderstandings that go along with the examination of this issue, and finally it is necessary to indicate that the special status of gold does not automatically involves the possibility of the return of its traditional functions.

Dr. Bassam El HAJJAR

The Economies of Gold

Gold does not play nowadays the same role it had before in the world monetary system, owing to two main reasons:

1- The declaration of the United States of America of stopping the conversion of US American dollars into gold from the American treasury.

2- Stop working by the official price of gold at the Jamaica Conference, and taking off its monetary quality, and prohibiting any of its function in the current change dispositions. Since gold is no more international money, the researcher asks about its new definition and future role?

To answer these questions, the researcher considers the necessity to take into consideration two factors:

The official acquisitions of gold, as governments do not seem willing to dispose of their needs that reach 32 000 tons, that brings gold to be the second international asset after the American dollar. The author shows that the main quantities of this metal have been accumulated with regard to a little group of industrialized countries as a result of the monetary relations in the post-war period.

The researcher presumes that the monetary gold is still part of international liquidity in view of the possibility of taking it up as a loan or a gage.

2. The price of gold: The researcher believes that the fluctuations in the price of gold are factors that object to the return of its traditional functions. The price of gold is linked to, on one hand, the inflation rate, as the inflation activates its function as a depot for currency, and the demand for this metal increases due to competition or investment reasons, and on another hand, the performance of the American dollar, as this metal is sold and purchased in American dollar, and if the dollar price increases, it becomes possible to expect a slowdown or a decrease in the price of gold; therefore, the researcher insists on the necessity of selecting a convenient plan in case there is a will to transform gold into liquidity.

According to the author, the monetary authorities can earn interest from their gold funds without being forced to lose their rights of owing it, by conducting SWAP operations where gold is sold for a price against currency, and following the price of the market, with the seller country

Dr. Ghassan El AZZI

The elements objecting to an efficient European policy in the Middle East

The researcher shows in his article the components of the European Union strength on different scales. He argues that the European Union is facing some elements objecting to its efficiency, and seems unable to act and cause changes on the international scene. Some of these elements are:

The European Union is still lacking of a common foreign and security policy, as the arranged agreements are not supported by any philosophy or real objectives, and is missing a partner it can count on.

The researcher adds on the background of this picture the Israelis and their European and American allies possessing a power that raises objections to any serious international work aiming to impose a long-lasting solution accepted by all the parties of the conflict.

Finally, he concludes that the United States understood that the military power, no matter how important it gets, cannot resolve it all, and it is consequently indispensable to consult the allies in confronting crises which solution requires certain multi-polarity.

General (RTD) Nizar ABDEL KADER

The Iranian Nuclear Danger: A Reality or a Fantasy (the Israeli Military Scenario to Strike Iran)

The issue of the Iranian nuclear weapon is again in the spotlight with the oncoming decisive meeting of the secretaries' council of the Atomic Energy International Agency that is supposed to transmit the issue to the Security Council in order to study the possibility of imposing sanctions on Iran.

This research focuses on a scenario that could be exploited by Israel if ever it decides to fight Iran with its own forces, in other words the Israeli positions believing that the Iranian danger will be at first directed against them incites Israel to prepare a military strike to destroy the Iranian nuclear installations.

The searcher amplifies on the possible reactions of Iran facing this kind of scenario, as this country is expected to react on more than one level against Israel, so as these reactions increase to affect the American presence and interests in the region.

The searcher comes to several conclusions: the Iranian positions did not go beyond verbal expressions. In return, Israel acts on a private initiative to carry out the military scenario, set by it, and that requires a previous American approval; the author draws conclusions concerning Iranian reactions, Iranian nuclear dangers and the extent of their impact on Israel and the international community.

Beirut, so that big event generated an unprecedented internal and international situation hostile to Syria, and in favor of the withdrawal of the Syrian forces from Lebanon, in a manner that the Syrian allies did not succeed in containing this evolution.

Under the concentration of the international interest on Lebanon and the mobilization of world public opinion to reveal the Truth, the Resolution 1559 was issued and stipulated to establish an international investigation committee to assist the Lebanese authorities in investigating about the assassination of Prime Minister Rafic Hariri.

Facing the external and internal pressures, clause 2 of Resolution 1559 was executed and the Syrian forces withdrew from Lebanon; nevertheless, the rest of the clauses were not executed, that made the internal Lebanese scene confined to the debates and conversations concerning these clauses, in the light of the international pressures in this respect.

The researcher indicated the executing measures of Resolution 1559 arriving to the issue of the executive report of the Judge Detliv Mehlis on October 25 2005, and what remains of the Resolution 1559 constitutes a conflict element that may pave the way to reconsider and rehabilitate the situation in the region. Lebanon is not able to clearly refuse to work on the remaining clauses concerning the disarmament of the Resistance and the Palestinian military organizations among others, without irritating some internal political parties, provoking some confessional susceptibilities, and getting a quasi international consensus against the country. On another hand, Lebanon cannot execute the Resolution, by force, against the Resistance that liberated most of the occupied Lebanese territories in South Lebanon, and that constitutes a strategic arm for the Islamic Republic of Iran, and through it Arab people, in its regional confrontation with Israel, insisting on depriving it from its nuclear capacities, with all what that presumes of regional coalition between Syria and Iran.

The researcher saw that this matter is a real trouble, and asked more than one question relating to the possible scenarios in the region, to conclude at the end that the logic and interest require dealing with Resolution 1559 with correct, peaceful and identical means, even if the dealing requires more time and patience, and hope remains linked with the success of the discussion and peace logic.

Dr. Ahmad SERHAL

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

The conditions and consequences of the Security Council Resolution 1559 concerning the situation in Lebanon and in the region, and stresses on the phase following February 14th 2005.

The Resolution 1559 was adopted in the Security Council on September 2, 2004 in the frame of Chapter 6 of the United Nations Charter under divergences between different Lebanese political parties. The Resolution was considered by many, among them the Secretary General of the Lebanese Ministry of Foreign Affairs, ambassador Mohamed Issa, as an interference in the internal affairs of Lebanon, that constitutes an infraction to the paragraph 7 of Article 2 of the United Nations Charter. The writer believes that the positions opposed to Resolution 1559 did not take into consideration the changes that occurred on the international scene, such as the falling of the socialist systems, the hegemony of the United States on the international scale, and the outcomes of the events of September 11, 2001 that urged the World Organization to adapt itself to these changes, and to deepen the new behaviors method that eliminates lot of limits among what is external and internal.

The researcher presented several examples of this new method followed by the international community, especially concerning Human Rights and Democracy cases. He considered that Resolution 1559 came as a result of this new directive, and that it has not been the first neither the last Resolution concerning the Lebanese situation, that was never isolated from regional and international influences, so that more than 76 Resolutions related to Lebanon were adopted by the Security Council since 1978.

The researcher displayed the political situation in Lebanon before the issue of this Resolution, and the official and political reactions to it until the evolution of the situation in a radical and tragic way on February 14th, 2005, when the Prime Minister Rafic Hariri was assassinated in

Works Cited

i Chris Brown, Understanding International Relations, Macmillan, 1997
ii European colonialism and German Nazism pre-empted military regimes and dictatorships in Africa, Asia and Latin America, often using nationalism to persecute domestic minorities or justifying wars against neighboring states.
iii Source from Yale University internet website: www.yale.edu/lawweb/avalon/league
iv EH Carr, Twenty Years Crisis, Oxford, 1939
v Source from Yale University internet website: www.yale.edu/lawweb/avalon/20th
vi Charter found in official UN website, www.un.org. All further references to the UN Charter are found in the official UN website.
vii UN website, www.un.org.
viii Ghali Boutros, Unvanquished: A UN-US saga, Random House, 1999. The book throughout depicts the friction between the UN and US during his period as Secretary General.
ix www.un.org
x Weiss Thomas, Forsythe David and Coate Roger, The United Nations and Changing World Politics, Westview, 2004. p.97
xi Agenda for Peace (Report of the Secretary-General), 17 June 1992
xii Mingst KA and Karns MP, The United Nations in the Post-Cold War Era, Westview, 2000.
xiii Weiss Thomas, Forsythe David and Coate Roger, The United Nations and Changing World Politics, Westview, 2004.
xiv UN website, www.un.org
xv Agenda for Peace (Report of the Secretary-General), 17 June 1992

the organization's scope of activities. Most noticeable were Resolutions 1559 and 1595 that related to disarming, or de-commissioning as it is known, and a pioneer mission to investigate the murder of former Lebanese Prime Minister Rafic Hariri. While some in the Middle East have considered these controversial, in fact it is evident that the UN has already been for the last decade and a half playing a more direct role in decommissioning, such as in Angola, Central America and Afghanistan.

The Hariri investigation is new aspect of work for the UN but actually falls within the context of the war on terror off-set by the September 11 attacks. The investigative element was established earlier with the weapons inspections team in Iraq that had the right to go to any part of the country unhindered, despite the defiance of the existing government at the time, which legally was supposed to have sovereign power within its boundaries. In the case of Lebanon, it seems sometimes forgotten that the Detlev Mehlis-led investigative commission was invited and fully endorsed by the state's legal and political establishment, respecting the nation's sovereignty.

Critics may argue that the UN has not only taken on the responsibility of protecting the international community from rogue states but also to protect people from their own governments. The recent trend of UN actions are represented by some as undermining the notion of sovereignty. However, there is an equally strong argument to be made that these actions are in fact a step towards the consolidation and building of strong states in the international community, if the definition of a strong state takes popability.

international standards. Former Iraqi president Saddam Hussein is currently being tried for using chemical weapons and other human rights abuses against sections of his population.

Terrorism therefore has come to imply support for groups that undertake typical terrorist actions, such as car bombings, and also state terror against its population. From a Western perspective both are generally considered tightly interwoven. Traditionally the UN has sought the support of the parties on the ground to enter a conflict zone and impose either a humanitarian mission or cease-fire. Is it realistic that in the modern era the UN could forcibly remove a terrorist-supporting regime and place a government in its place without taking into account the internal factors that could lead to civil war and thus more bloodshed? The answer is yes according to the new vision of the UN and the international community if the aim is to send a clear message to all regimes and states around the world that no longer will actions that threaten regional and international stability or contravene basic human rights standards go unpunished.

Conclusion

For many people in the Middle East the UN has long been considered a failed institution, with more than half a century of conflict in that region. In the 1990s the people of the Balkans came to a similar disdain for the institution. The UN was also to have equally disastrous failures in East Africa in the post-Cold War era. Perhaps as a consequence, there is consensus in the international community that there may be a need for a more proactive role of the UN regardless of traditional perspectives on the sovereignty of member states. This became more so in light of the September 11 attacks in New York.

Between 2004 and 2005 a flurry of UN Resolutions were passed related to the Middle East that once again pushed the boundaries of

unifying role for the UN calling "terrorism a global menace. It calls for a united, global response. To defeat it, all nations must take counsel together and act in unison. That is why we have the United Nations[xiv]".

But there are problems that have stood in the way of a full consensus on the issue of terrorism. The first is the lack of consensus on the meaning of the term itself. The US wishes to tailor a description that will isolate what Muslim states consider as resistance groups by placing the emphasis on non-state actors and suicide bombings. Most Muslim states want the official definition to include 'state terrorism' and the use of indiscriminate hi-tech weaponry that ends up targeting civilians.

Without agreeing on a definition on terrorism, the UN did endorse "the inherent right of individual or collective self-defense" against terrorism through Resolution 1368. This initiated a series of resolution which ultimately were taken to give states the right to prevent terrorist actions. The US took this to mean that pre-emptive action was justified in the war against terror. Washington also took it as a right to isolate and even remove regimes considered as harboring or supporting terror.

Boutros Ghali has perhaps been the most outspoken Secretary General of the modern era and in his Agenda for Peacexv initiated an interesting debate about the role of the UN and raised many questions. First and foremost was the issue of state sovereignty. What has in the last 300 years been considered an almost sacred right that was beyond discussion was now being placed under the microscope for inspection. According to the new thinking, states could be attacked for supporting proxy groups that the international community considered as being terrorists. More controversially, the case of Iraq has indicated that regimes could be removed, with legal justification, if their human rights record does not conform to

Looking back, it is possible to judge the 1990s as the decade of lost opportunity. It would not be fair however to simply blame the UN. Secretary General Boutros Ghali was aggressively seeking to increase the role of the UN in the management of the new world before he was firmly put in his place by the US administration that called his ambitions grandiose. The UN itself was not fully equipped as a body after the decade of hibernation in the 1980s. It also faced the new challenges of nation-building and the resurgence of ethnic violence and internal disputes without clear ideological lines where it became difficult to know exactly who or where the enemy was.

There are today just over a dozen UN peace-keeping operations around the world at the annual cost of some $2.2 billion. Of those around $180 million are spent on the unresolved conflict between Israel and its neighbors. The mission in East Timor (UNMISET) alone costs $305 annually.

Terrorism and the UN

The most recent challenge to the UN has been that of terrorism, which since September 11 2001 has taken on a new dimension and a new meaning. The unequaled scale of the attack, the number of terrorists involved, the use of technology and the fact that the attack could hit at the heart of the world's remaining superpower all indicated that no-one, anywhere was safe. It is also important to remember that 3000 civilians were killed. In all respects one cannot deny that this was a devastating single attack.

There were also other significant elements to the attack. The sophistication, organization and planning involved were at a high level. At the same time the attacks also outlined a new threat and challenge in the world because it did not come from a state but from non-state actors without an identifiable base. Anan moved to find a

sanctions in Haiti in 1993, with most of the worst off tending to be children. While there is still no specific data it is estimated that the impact on Iraq has been much worse, with allegations that hundreds of thousands of children and elderly may have died during the 1990s because of shortages in food and medicine.

The new resurgence of UN activity after the Cold War was to lead to an increase in the organization's spending from an average of a few hundred million US dollars a year and 10,000 troops to a figure of some 70,000 on active duty and costs in the range of US$4 billion. However, the contribution of member states upon which the UN was so dependent, were not always forthcoming so that the UN was to accumulate debts of some US$3.5 billion. Although the US at the end of the Cold War began repayments to the UN, it did not pay back all its dues. Russia too has claimed that its crippled economy has made it unable to pay what it owed despite Gorbachev's pledge.

Bush Jr. and Clinton continued to express serious misgivings about the UN. At all levels the UN faced serious allegations of the abuse of funds, whether it was the office of the secretariat hiring consultants or 'specialists' for high costs or the scandal of relief employees on the ground re-selling aid supplies that were supposed to be free on the black market to local racketeers. At the middle management level there are often cases of regional managers and directors greatly exaggerating their costs or hiring ghost workers to acquire large budgets which ultimately gets spent on personal use.

Despite the debts and the relative inefficiency proponents of the institution argue that there is simply no alternative to the UN. They point out that costs for running the UN are comparatively low when compared to the $375 billion the US spends each year on defense. Effectively the annual budget of the UN for peacekeeping and humanitarian relief is roughly 1% of the US spending on its war machine.

command of another country or organization. What started off as Operation Restore Hope ended with little achieved at the cost of $4 billion and no end to the fighting. Unfortunately, after the bad experiences of its interventions, genocide was taking place in Rwanda also in East Africa that was one of the largest cases of mass killings in human history. Estimates place the number of deaths at 800,000 of the country's Tutsi's by the rival Hutus. There were also 4 million people who were displaced since the killings began in April 1994. While this massive killing spree was taking place it was almost forgotten that UN forces were actually based on the ground. UNAMIR (Assistance Mission in Rwanda) was working for 8 months in the country to achieve a ceasefire between Hutus and Tutsis when the killings began. When the violence erupted the UN commander on the ground was actually pleading for greater intervention but the Security Council decided to actually reduce its presence. Later the Security Council did authorize a French-led operation in Rwanda under Resolution 929. However, what came to be known as Operation Turquoise, had limited objectives. Later in Burundi, another genocide there which led to the loss of 150,000 lives also met with a minimal response.

Overall 1 million people were brutally murdered in the space of a few years in Africa with very little action taken. It would be sad if racism is a factor here in the decisions taken by the northern powers of the UN. Just as sad would be if the powers only acted on the basis of what is in their national interest.

Is the UN worth it?

Charting the UN's history reveals a long list of failures. The experience of sanctions in the 1990s in itself highlights that the UN failures sometimes have led to the death of hundreds of thousands of people. It is estimated that the lives of 100,000 were damaged by the

the ground was safe. In August 1992 up to 4,000 troops were authorized to provide reinforcement to the United Nations Operation in Somalia (UNOSOM I). The initial goal was to protect the delivery of relief provided by the Red Cross which was under threat from bandits and thieves. The deteriorating situation required more and in December 1992 finally supported Security Council Resolution 794 which ultimately resulted in a coalition of over twenty countries and 30,000 troops to the UN Task Force (UNITAF).

This operation, which the US called Operation Restore Hope, was sold to the American public as a genuinely benevolent mission. UNITAF initially enjoyed limited success as it did not stop the fighting leading to a second and more controversial Resolution 814, authorizing UNOSOM to disarm the Somali Warlords with whatever force necessary. This was to be a controversial operation in many respects. For the first time US troops joined a coalition that was not to be under the command of a US general, although in reality they were not fighting forces but provided logistical back-up. In addition, the UN was to halt what was effectively a civil war and the organization was increasingly acting without the consent of states involved in the conflict.

There were tens of thousands of soldiers deployed but US public turned against the mission with scenes of dead Marines dragged through the streets of Mogadishu. Clinton, in his populist style, feared a backlash and soon after ordered an American retreat. The operation had been a failure and more significantly the consequences led to a major conflict between the US administration and the UN.

Clinton and his advisors placed the blame on Boutros Ghali for dragging him and the US into a war situation that was not winnable. The experience had seemed to make the US more convinced than ever that it could never agree to its soldiers being placed under the

of a hindrance than a help as it prevented NATO aircraft from taking more aggressive actions because of fear of retaliation against the UN personnel on the ground.

The matter was made more tragic when the UN established so-called 'safe havens' in specific areas and towns in Bosnia because it quickly became apparent that these 'safe havens' were among the most dangerous in the country.The 'safe haven' situation was made more meaningless when in the summer of 1995 two enclaves in East Bosnia were attacked and taken by Bosnian Serbs, who began a wave of massacres. Srebrenica witnessed a large scale massacre in Europe, with horrendous TV images. The UN soldiers who were supposed to be enforcing the safe haven simply pulled out, taking no action against the aggressors.

In that same year Serbs had also captured and chained UN personnel to strategic outposts, preventing NATO air strikes. It was symbolic of the lack of the respect held for the organization as the Serbs seemed to be almost mocking the UN as a whole. Even the humanitarian mission was undermined as Serb fighters raided supplies and supply conveys as UN soldiers simply stood by and watched. According to the mission soldiers were given specific rules of engagement in which they could only shoot if their lives were in danger. Since stealing the aid did not necessary threaten their lives the militias simply walked in and took the goods without being challenged.

The Somalia episode in the early 1990s was another situation where the UN attempted to fill the vacuum of a non-existent state. As a result of the fighting, there were no borders, no discernable groups to deal with but warlords and gang leaders fighting simply for more power. For Boutros Ghali there was no doubt that the UN had to get involved. This was at the very least a humanitarian challenge. But for humanitarian aid to get through it would have to at least make sure

of other oppressed people around the world.

The safe haven idea was to be later reproduced in the Yugoslav Republic for much of the 1990s. The breakdown of Yugoslavia posed perhaps the most serious challenge to the UN's authority and prestige in the 1990s. The fact that this was also a problem on European soil was also significant. The horrors and human tragedies of displacement and the targeting of innocent civilians, later to become genocide, were displayed on television screens everywhere. The most violent and turbulent situation was to take place in Bosnia-Herzegovina. Initially there was cynicism that Europe and the US were not particularly interested in the creation of a Muslim state in Europe. Once Catholic Croatia had been secured some feared that there was a tacit hope that Serbia would quickly silence Bosnia-Herzegovina. But this was clearly not the case especially as the 'silencing' process involved massive human rights violations. Initially 1500 UN soldiers were assigned to Sarajevo but this clearly was not adequate and a further 8000 soldiers were dispatched to protect humanitarian conveys and escort refugees and other war victims. But the situation on the ground became increasingly chaotic and it was clear that the UN could not cope alone. NATO became involved in enforcing a no-fly zone for Serbian aircraft.

The inclusion of NATO was seen as recognition of the UN's ineffectiveness. However, the no-fly zone policy was extremely limited. It did not stop Serbian and Croat military and paramilitary forces from carving up Bosnia, nor did it stop the atrocities taking place on the ground. The lack of action by the UN and the Western powers arguably made the situation on the ground worse. The Bosnian Serbs intensified their policy of ethnic cleansing, driving people out of their home and slaughtering men, women and children. Some of the worse human rights violation in Europe had taken place in the early 1990s since WWII. The small UN force on the ground ended up being more

resistance to its wishes. Weiss noted in reference to the Iraq War in 1990: "Washington promised financial aid and debt relief to a number of developing countries for their votes and withdrew aid commitments to Yemen in retribution for its opposing the use of force[xiii]".

Perhaps one of the most controversial resolutions after the liberation of Kuwait was Resolution 688, passed on April 5 1991, after the Iraqi defeat. An uprising in Iraq against the regime was met by typically ruthless suppression and the situation was not helped by US president Bush who implied that the people's uprising would be supported by Washington, only later to clarify when the regime retaliated that this support was meant to be only moral and not military. The Kurds in the north fled their villages and preferred to risk death through famine and cold rather than face Iraq's repressive organs. As a response to the human tragedy the US and its allies established safe havens, protected by the military, in order to enable relief efforts to reach them within Iraq. Critics pointed to the complications of this action because the UN was taking on the role of protectors of citizens from their own state. This debate was particularly pertinent in the light of the long standing bid by the Kurds for independence. Doubt was raised that if the UN traditionally did not actively and directly guard citizens from the repressive organs of their state, was it considering the Kurds as a separate entity and defined national group?

This grey area caused sufficient confusion to greatly disturb the Turkish government, which had problems with its own Kurdish minority. Some interpretations suggest that the 'no fly zones' that were established by the US through the UN deliberately included Shi'ite areas in the south in order to satisfy Turkish concerns of a hidden agenda to allow the Kurds to create a separate entity. But by including the Shi'ites the message had further undermined the notion of sovereignty and raised questions about why the UN does not adopt measures to protect a host

2, 1990 the Iraqi army attacked and conquered Kuwait practically overnight. This was the first time in the modern world and particularly in the post-Cold War era that one UN member had blatantly attacked and fully occupied another UN member. Twelve Security Council Resolutions were passed relating to demands on Iraq to withdraw from Kuwait and adhere to basic principles of international law. The firmness of the action was notable with the invoking of Chapter VII of the UN Charter. As a first step, Resolutions 661 (on Aug.6) and 665 (August 25) established economic sanctions. By November 29, after failure of Iraqi compliance the UN produced Resolution 678 authorizing 'all necessary means' for ending the occupation.

In February 1991 Kuwait was liberated, and the UN had taken center stage as an international organization. There was praise for the UN that hope was restored to small countries that were so dependent on international law for their existence. Some concerns emerged however that the US used its international dominance and the UN Resolutions to place itself in the Gulf area. In a sense the UN has further incensed the outrage of the Arab world after years of inaction on the Palestinian issue. This negative impression of the UN was further imprinted when the US attempted to push through further Resolutions in 2003 to justify another war on Iraq. When France threatened to veto on the basis that there was no legal justification for such a war, the US went ahead regardless.

This episode highlighted the ability of the world's only remaining superpower to override the UN. Throughout the 1990s it has been generally accepted that while the US turns a blind eye to Russian action in Chechnya it gains Russian acquiescence in the Middle East and Balkans in particular. Cynics and critics have argued that in fact the only reason the US began showing a more favorable attitude towards the UN was because it calculated that there could be so little

In this instance the UN did follow through on elections in 1992 but the defeated UNITA refused to accept the result and resumed fighting. Here the UN and the West failed to take adequately firm action against UNITA, which among its violation was forcing young boys to fight and the rape of young girls in villages it conquers. The fighting there did not stop until the death of the UNITA leader Jonas Savimbi recently.

ONUCA was founded to stop the fighting in Nicaragua and among its most important functions was to disarm the Contras. This was the first time in its history that the UN was physically involved in the task of collecting and destroying weapons. ONUCA observers often worked in a tense and dangerous environment. ONUVEN was created to supplement the work of ONUCA and it was the first example of UN management of elections inside a recognized state, "an extraordinary intrusion[xii]" in terms of our notion of sovereignty. ONUCA provided all the security arrangements necessary that ensured operational freedom, securing election booths and moni-toring for intimidation tactics. Moreover, to ensure fairness ONUVEN organized for all parties equal access to state television and radio broadcasts. Overall the experience was considered successful and provided inspiration for election monitoring in Haiti 1990.

By the early 1990s the UN had taken on controversial tasks by acting within a recognized state as a sort of police force and ministry of the interior by organizing and monitoring elections. The UN was also, from Afghanistan to Central America, disarming groups that were fighting within a country, which differs and is more difficult than keeping a de-militarized zone between two warring states.

Iraq and the unipolar world

The first major post-Cold War incident was the Gulf War. On August

Post-Cold War UN

After the Cold War the UN began displaying a radically new pattern of involvement that was a shift from the traditional observation and disengagement roles in military zones. This began in Latin America where for the first time it supervised elections in Nicaragua after a long and brutal civil war in which the US supported armed guerrillas, that some would call terror groups, against a left-wing government that it considered would potentially join the Soviet camp. Such actions presented a new interpretation of its peace-keeping role after the Cold War, both in the type and in the scope of the operations it undertook. While during the cold war the understanding and application of peacekeeping was limited, it had grown to include "verification of troop withdrawal, the organization and observation of elections, the voluntary surrender of weapons, and human rights verification[xi]".

Essentially, the UN was becoming involved beyond state-to-state conflicts by becoming entangled in conflicts or disputes within a state. In 1988 the UN was charged through UNGOMAP of supervising and verifying the withdrawal of Soviet troops from Afghanistan and laying the framework for rebuilding not only the state's infrastructure but also its social and political pillars. But the Afghanistan mission highlighted weaknesses. The stated objective of holding elections in that war-torn country was not followed through nor was the disarming of the various guerrilla groups that had rebelled against the Soviet army. The mission was used to simply provide a face-saving mechanism for Soviet withdrawal. This failure has been partially blamed for subsequent tragic events in Afghanistan including the emergence of the Taliban.

The UN also oversaw a similar case in Angola in December 1988, in this case of Cubans forces, who had been supporting the government.

the realization that the Soviet Union was over-committing itself in the various regional struggles around the world. For example, he did not see how involvement in far away Africa or Nicaragua was of any direct benefit to the Soviet Union. Most damaging and closer to home was the entanglement in Afghanistan, which he and his associates were certain was a gross error of judgment made by his predecessors. Soviet withdrawal from regional conflicts would ease the strain on the Soviet economy by freeing resources and allowing focus on the internal reforms.

Gorbachev introduced New Thinking in 1987 to the world at the UN. He pledged to pay the UN debts of $200 million owed by the USSR and declared that the international body could play a central role in the new world order, especially in his abandonment of class conflict as an inevitability. This conflict would be replaced by humanitarianism and internationalism, the very principles upholding the UN. In reality, there were many regional conflicts that the USSR and USA wanted to get out of with minimum cost and impact. Thus both superpowers came to a gradual agreement in 1987-1988 that the UN would take over many of the peace-keeping requirements around the world as they disengaged. Reagan thus followed Gorbachev by changing US policy of berating and undermining the UN by highlighting its positive role. In 1988 the US also began payments to the UN of some of its dues, which was vital for its practical existence.

The first involvement of the UN that ended the ten year hiatus was to be in Afghanistan with a limited operation to provide humanitarian relief to Afghani refugees who were stranded on the border with Pakistan. In that same year, 1988, there were other UN operations in former Cold-War hotspots, including Angola, which had been ravaged by almost twenty years of fighting. Also in that year the UN supervised the ceasefire and disengagement border between Iran and Iraq after eight years of terrible fighting that left millions dead or wounded.

fighters as proxy along the borders with Israel. However, with US mediation – the Soviet Union was kept out of these negotiations – the Syrians and Israelis agreed to disengage with the ultimate purpose of stopping fighting in the disputed area.

The US-brokered deal led to the dispatching of the United Nations Disengagement Observation Forces (UNDOF) on 31 May, 1974. These forces remain in the Golan Heights. The mission of UNDOF was to create a buffer zone and monitor the level of militarization in the restricted zones. 1,250 armed soldiers including 90 military observers were employed by the operation. But between 1977 to the present no major incidents were reported. On the face of it the operation appears to be a successful.

Peace-keeping missions served a useful purpose yet even such a limited role in the examples above became undermined toward the end of the Cold War with no new peace-keeping missions in the ten years between 1978 and 1988. The freeze on peace-keeping missions was concurrent with the Reagan era in the USA. He and his right-wing administration saw the UN as a hotbed for communist sympathizers and an institution that gave an undue voice to petty dictators and anti-Western regimes. More specifically, Reagan understood that by serving to maintain the status quo, peace-keeping operations were legitimizing the existence of communism and prolonging the existence of the USSR. Washington also ceased all funding to the UN between 1985 and 1987, leaving the institution almost bankrupt.

But the UN may have been down but it was not dead. By an odd twist of history it was revived by the last president of the USSR Mikhail Gorbachev. In the late 1980s Gorbachev had introduced far reaching reforms in his country, having recognized that the Soviet state was facing bankruptcy and collapse. Central to Gorbachev's agenda was

the USSR was boycotting its seat on the UN Security Council in protest at the sitting of the Taiwanese rebel government in place of a representative from mainland communist China. Thus in effect all the members sitting on the Council were US allies. The US took quick advantage of this situation and passed a resolution calling for all UN members to provide military assistance to South Korea in the face of aggression from North Korea. The USSR thereafter learned that it was foolhardy to abandon this body as a means of protest. The Secretary-General at the time Trygve Lie had openly criticized the USSR for its support of the communist North Korea. As a result the Soviet delegation chose to simply ignore him since then, greatly undermining his effectiveness as Secretary-General. Because of this situation he eventually resigned and later Secretary-Generals were careful not to openly antagonize any member of the Security Council.

During the Cold War some 500,000 blue helmets served in various areas around the world as peace-keepers. The best definition of peace-keeping is provided by former Under-Secretary-General Marrack Goulding who describes it as: "United Nations field operations in which international personnel, civilian and/or military, are deployed with the consent of the parties and under United Nations command to help control and resolve actual or potential international conflicts or internal conflicts which have a clear international dimension[x]".

Unlike the aberration of Korea, peace-keeping troops during the Cold War have been virtually always used to preserve the status quo. Their intended purpose was to create the conditions of stability in order to give time for the actors to reach a political settlement to the dispute. Once again a good example of this attempted role relates to the Middle East conflict and specifically the hostilities between Syria and Israel. The last major war between them was in 1973 although fighting continued until 1974 with the Syrians using Palestinian

flict and played no part in resolving it. The crisis was to re-erupt in 1956 and 1967, with Israel occupying more land.

In 1956, Britain and France, allied with Israel, attacked Egypt in what is known as the Suez Crisis. Britain and France wanted control of the Suez Canal and a minimum degree of colonial influence. For Israel this was simply a good reason to strike Egypt. Egypt's saving grace was that both the USSR and the USA criticized the attack and condemned the aggressors. The result was that Britain and France had to retreat, although there was no Security Council resolution since both were members and used their veto power. But the General Assembly did endorse the sending of UN Emergency Forces (UNEF I). These were effectively peacekeeping forces that were deployed for the first time in the UN's history. Their role was to oversee the disengagement of forces from the canal zone and to serve as a buffer between Israel and Egypt. In dealing with this specific crisis UNEF's peace-keeping mission was evaluated as being successful.

The relative success of UNTSO and UNEF I, both in the Middle East, emboldened the Security Council to adopt more complex and meaningful tasks in world events. Secretary-General Dag Hammarskjold staked his personal position by involving the UN in the Congo crisis in the 1960s. However, the problems of this large African state were immense and the result was that 20,000 peace-keeping forces (ONUC) had to be used and a huge army of UN civil administrators utilized to keep the fragmented state functioning. Such large scale involvement proved to be extremely costly and panic alarms began to ring as the conflict threatened to be long term. This was the first practical lesson that the UN could not run countries, especially in wartime.

The Congo crisis was a major dent in the UN's reputation although it was not the first. The Korean debacle of 1950 was unique because

Herein lays a major criticism that the court gives precedent to the legal rights of a state over the rights of individuals and people. What kind of redress would victims of a multinational company operating in the third world get? Where would victims of torture go? What judicial body in the UN would people who have been made stateless go to? The UN offers the Office of the High Commissioner for Human Rights for such violations. There are also, particularly in the last decade, special war crimes tribunals such as the one dealing with the Former Yugoslavia. But there is no permanent body dealing with such issues.

The evolving UN

Despite these limitations the UN has taken on a number of endeavors and duties and attempted to bypass the limitations of sovereignty, with a mixed bag record of successes and failures. The series of UN actions in the Middle East alone since 1948 charts a turbulent course with a considerable shift in the nature of the UN's operations.

The first UN mission began work in 1949 after the first Arab-Israeli war. An observer team was created, known as United Nations Truce Supervision Organization, and deployed along Israel's borders, comprising of 600 unarmed military personnel from Belgium, France, US and Sweden. The practice of using troop members from Security Council states was later abandoned as it was deemed inappropriate. The role of these troops was strictly to observe the borders. These troops, whose presence was agreed upon by all parties involved, originally wore the national uniforms of their home countries but eventually UNTSO adopted the famous blue helmets or berets that were later to become the symbol of peace-keeping troops all around the world. UNTSO was to set an example for future operations but there were some substantial criticisms of the mission. The most serious contention was that UNTSO simply helped to freeze the con-

gress and development". The preventative role of the UN has become almost forgotten by the media and public opinion. Critics point out that the Economic and Social Council and the UN as a whole has been wholly ineffective in preventing famine in Africa and other third world catastrophes. Moreover, as economists will point out today, the gap of wealth between the rich countries and poor countries has actually grown in recent years.

The UN has experienced similar failings in its quest to uphold international law. International law implies that there is a 'higher' law that supersedes the law of each state. In principle virtually all states reject this idea although for the media and political expediency all states refer to international law when it is favorable to their demands or justifies their position in a dispute.

Based in The Hague since 1946, the International Court of Justice was founded as a permanent court, unlike other judicial bodies established to deal with specific issues. Failing to comply with ICJ decisions may result in any action being taken by the Security Council, which may include military action. However, in reality the International Court of Justice has been much undermined and even the Charter limits its authority. Article 95 states that "Nothing in the present Charter shall prevent Members of the United Nations from entrusting the solution of their differences to other tribunals[ix]..."

According to the functions of the Court only States may apply and appear before the court. In addition, the court only has jurisdiction if a. both parties in a dispute agree to refer to the court either directly or b. through a clause in a pre-existing treaty between which states that in case of dispute the matter would be referred to the ICJ. An indication of the Court's weaknesses is evident by the fact that the ICJ may not deal with grave human rights violations if they take place within a country unless the state responsible takes itself to court.

More controversially is that the interpretation of that section requires all the permanent members to agree. This has given rise to what we commonly call the veto. Although the veto power is not explicitly stated, it is the emphasis on the concurrence of its permanent members which make it obvious. This indirect 'veto' power has been at the center of much controversy at the UN Security Council.

Chapter VI states in article 34 that "The Security Council may investigate any dispute, or any situation which might lead to international friction or give rise to a dispute, in order to determine whether the continuance of the dispute or situation is likely to endanger the maintenance of international peace and security." Where the dispute appears destined to explode into confrontation or a particular party embarks on actions that are deemed aggressive and a threat to peace the Security Council is authorized to adopt further measures in Chapter VII. This includes its right to demand from the conflicting parties to adopt 'provisional measures' and the failure by any one of the parties to do so would be registered by the Security Council. The Security Council in this case is empowered to demand economic and other types of sanctions and the "severance of diplomatic relations". Article 42 alludes to the use of military force should sanctions prove inadequate. For the first time, and unlike the League of Nations, the UN was given in principle at least military capability to take direct action against those who violate international law.

Non-Security Council options

The most typical view of the UN is that it exists to settle disputes and conflicts when and where they arise. However, Chapter IX of the UN Charter on International Economic and Social Co-operation contains important preventative roles and functions for the UN. Article 55 states the UN would endeavor to "promote: a. higher standards of living, full employment, and conditions of economic and social pro-

In fairness to Anan, critics of Ghali point to the fact that despite the lofty aspirations of the UN, the Charter's conclusion is unequivocal: "Nothing contained in the present Charter shall authorize the United Nations to intervene in matters which are essentially within the domestic jurisdiction of any state or shall require the Members to submit such matters to settlement under the present Charter..." Only in case one country initiates a blatant act of war against another does the UN have the right to demand a proactive role.

The Security Council

The UN was formed out of six principle organs: The General Assembly, The Security council, The Economic and Social Council, The Trusteeship Council (no longer in operation), The International Court of Justice and The Secretariat. The central decision-making organ is the Security Council and according to the Charter all the UN member-states confer upon it "primary responsibility for the maintenance of international peace and security, and agree that in carrying out its duties under this responsibility the Security Council acts on their behalf."

The ten non-permanent members of the 15-member Security Council are elected by the General Assembly. In this representation of the General Assembly in the Security Council is significant, twice out-numbering the permanent members and allowing some legitimacy to the democratic process of the UN. The passing of a decision by the Security Council requires nine affirmative votes out of fifteen. Perhaps the main issue regarding the voting is article 27, which states that the nine affirmative votes must include the "concurring votes of the permanent members". In other words if the ten non-permanent members should vote yes for a resolution and the 5 permanent do not concur then the motion fails. Clearly, this highlights that the balance of power in the voting process rests firmly with the permanent members.

"We the peoples of the United Nations[vi]...".

The UN's more controversial elements are found in the Charter's "faith in fundamental human rights, in the dignity and worth of the human person, in the equal rights of men and women and of nations large and small". Toward this end the Charter would "employ international machinery for the promotion of the economic and social advancement of all peoples[vii]". States that signed the Charter probably took such lofty aims lightly at the time yet eventually such principles opened the door for UN intervention where the state was perceived to have seriously failed in upholding the security of its citizens and the social and physical well-being of its people. But perceptions are open to interpretation. During the Cold War period for example, the Soviet Union and the USA varied in their interpretation of the Middle East conflict, with the USA emphasizing the aggression of the Arab parties and Moscow raising Israeli violations at the Security Council. This superpower tug-of-war at the UN ended with the demise of the USSR giving the USA exclusive rights to the definition of perceptions regarding the behavior of states.

The events leading to the Secretary-General transition from Butros-Butros Ghali to Kofi Anan in the 1990s appear to strengthen the view of a US-dominated UN. While both are African, the two men differed considerably in their vision (and some would argue reputation) of the UN. Clinton's feisty Secretary of State, Madeleine Albright, Clashed openly with the Coptic Egyptian. In fact Ghali accused Albright in his writings of insulting and humiliating him publicly on many occasions[viii]. When Ghali's term ended in 1996 the US promoted a quiet, unassuming bureaucrat, Kofi Anan, to replace him. Hard as Washington tried to polish the image of the West African problems remained. Even putting his personal ethics aside, the major criticism of Anan was that he adopted a strategy of never antagonizing the US, which Ghali never hesitated in doing.

The major allies in the war (the United States, the Soviet Union, Great Britain, France and China) met at conferences including Teheran, Dumbarton Oaks and Yalta throughout the war to establish a framework for the new world order. The signing of the Charter of the United Nations on 26 June 1945 at the United Nations Conference on International Organization in San Francisco initiated the body's formal establishment. The Charter came into force on 24 October 1945. The first 51 countries to sign the United Nations Declaration were mostly countries that had already declared war on the Axis powers.

Aspirations and Objectives

The UN is in fact a highly complex and overlapping institution that deals with the political, social, economic, educational, legal and cultural. It is, unlike anything before it including the League of Nations, a genuine world body. It is also an organic institution that constantly evolves to adapt to changing times. This aspect of the UN is a source of strength and weakness because it cannot but reflect the contradictions, and sometimes hypocrisy, of the international system.

The spread of secular nationalism in 18th Century Europe led to a new sense of humanism and universal rationalism that replaced traditional religion. It was thus unsurprising that the founders of the UN would draw from this aura to assume that justice, human rights, freedom, democracy and equal social and economic opportunities were all universal values that all people of the world aspired to. The moral fervor guiding the UN after WWII directly challenged the undisputed right of the state to sovereignty without responsibility by eliminating the state's unquestioned right to initiate war against other states, violate human rights, neglect the welfare of citizens and damage the ecosystem.This apparent onslaught on the state's monopoly is visible in the opening line of the UN Charter's preamble:

But the post-WWII era was not dominated by liberal thinking, as realism had emerged as the most dominant school of thought in international relations in the twentieth century. Realism basically portrays the state as a selfish, competitive actor that as a rule always places its interests above any other state and above the will of international organizations. The only limit to the actions of a state is the fear of retaliation. Power thus became the central element in the definition and status of any state in the world system.

The first and most important critic of liberal assumptions was EH Carr through his highly influential book, 'The Twenty Years Crisis' (1939). Carr established a new framework of thought in international relations thinking and it was he who coined the term 'utopian' as a rebuke to liberals. The reality, for Carr, was that the nature of politics and society was a conflict of interests. The world was divided between the haves and the have-nots. Instead of focusing on abstract and lofty ideals, the world around us exists on the basis of tangible resources of which there is always a limited quantity. Because there is never enough of things to go around, those who have the resources aim primarily to keep what they have "and therefore promote 'law and order' policies, attempting to outlaw the use of violence while the 'have-nots' have no such respect for the law[iv]".

Despite the compelling arguments of the realist school, some of which remain to this day almost impossible to dispute, the hope of creating a peace promoting international organization was brought back to reality by national governments in 1945. The spark was lit as early as August 1941 by the United States and Britain with the Atlantic Charter. This document was a commitment that the two countries "seek no aggrandizement, territorial or other." Leaders of the two countries announced their wish to see "sovereign rights and self-government restored to those who have been forcibly deprived of them[v]".

was responsible for upholding them collectively. Previously, it had been accepted that each recognized state was responsible for the rights of people living within its boundaries.

The devastation of the Great War convinced Wilson and other liberals that freedom, self-determination and law would safeguard peace because injustice and oppression were the direct causes of war. Liberals were indeed struck by the lack of any standard of laws in international diplomacy. This new approach, for example, demanded upon states openness and transparency in their relations with each other and Wilson's first point stressed the need for "Open covenants of peace, openly arrived at, after which there shall be no private international understandings of any kind but diplomacy shall proceed always frankly and in the public view[iii]".

Liberal idealists had falsely believed that the League of Nations would be the absolute international authority that upheld collective security. But the collective security system had more inherent failures that went deeper than the institutional failures of the League of Nations because it was based upon an erroneous assumption that states will act against their interest for the good of the collective.

From Realism to the UN

After World War Two the United Nations Organization (UN) replaced the League of Nations and was created as a more serious effort to create an international organization that would safeguard against war and uphold a degree, however minimal, of world justice. The value of international cooperation following two world wars in the twentieth century increased dramatically following the immense human and material devastation. With developments in nuclear weapons, the risk of another all out war threatened the existence of mankind altogether.

have been comprehensively documented by historians. What is of significance here is the lessons learned from it. A school of thought, referred to as utopian idealists by its critics, emerged to argue that the balance of power system failed because it left international security to the unstable fluctuations of the power and perceptions of states and linked cooperation to the demands of the existing diplomatic as well as economic market. The proposal was to establish an institution, guided by fixed principles, which managed international relations.

This progressive notion, while dismissed as idealist, was adopted by no other than the president of the world's then emerging power, the USA. President Woodrow Wilson, a sophisticated Princeton professor proposed a vision of a new world order that would transform Europe. This vision, which Wilson outlined in January 1918, became known as the fourteen points for peace. There were two key elements to this vision: The right of self-determination and the notion of collective security. Both were to be the starting points for an assault on traditional perceptions of sovereignty.

The right of national self-determination was controversial because it directly challenged the notion of sovereignty as understood by the European powers of the time. The Austro-Hungarian Empire and the Ottoman Empire were two examples of multinational states comprised of many national minorities. The idea that states would be formed on the basis of ethnic or national ties, which we take for granted today, creates many problems for the world order. As a start, the idea challenges the possibility that people can live together on the basis of the rule of law and citizenship regardless of ethno-religious factors. But the right to self-determination was to have a more subtle impact that was devastating by questioning what is understood as legitimate state actors and its reverberations continue to be relevant today. Effectively it meant that the international community recognized the rights of national groups, even if they were stateless, and

became emulated in all the regions of the world, often with a devastating effect[ii].

As both the nation-state and the international system became more complex in the 20th Century, the notion of sovereignty became equally more blurred. Sovereign states created multilayered trade and communication networks between each other requiring a large measure of cooperation and mutual respect. It became typical for trade and economic interests to drive state foreign policy so that the necessity of cooperation curtailed some of the competitiveness among states. The example of the postal service highlights the need for international cooperation and the erosion, however minimal, of limitless sovereignty. States exercised their power to establish a postal service internally, but for this service to be truly effective it needed to go beyond its national boundaries. The Universal Postal Union established in 1874 brought together a collection of national postal services to create an efficient international service. As a consequence each state had to accept the mutually agreed rules and guidelines of this international body in order to make this service effective.

The Universal Postal Union, or the International Telegraph Union in 1865, marked a trend towards institutionalizing international cooperation, beginning from an economic compulsion but inevitably ending in the 20th Century in the spheres of the political, military and strategic. Institutionalized international cooperation was directly linked to the emergence of the modern day nation-state as a fixed and non-transient entity.

From cooperation to collective security

The balance of power system in Europe and the need for international cooperation among the leading nation-states did not prevent the Great War from igniting in 1914. The reasons and steps to the war

individual states, after a thirty-year war that devastated much of northern and central Europe, which provided a degree of protection to weaker or smaller states from their neighbours. For some historians the rise of modern Europe as a powerful industrial, military and intellectual force was linked to the establishment of the Westphalian system after 1648 that afforded a degree of stability to its members.

The Westphalian system created an understanding that states defined by territorial units would be subject to no superior authority. While at the time the intention was to limit religious, namely Catholic, interference in the domain of local monarchs, the notion of sovereignty later emerged that came to mean that interference of any form in the affairs of a state, whether a monarchy and later a republic, is deemed unacceptable provocation to war. There were other important legal concepts in international relations that were to emerge such as the tendency towards the creation of contiguous states so that land became the basis of political jurisdiction as much as people. Equally important was the equal status of sovereign states in the international system regardless of geography, population size, the age of the state, or its type of government.

States in Europe became fixed units with territorial bounds, thus references to occupied territories began to take on meaning as previously land was an acceptable prize of conquest in war and was often traded as part diplomatic bartering. Sovereign nation-states such as Great Britain, France and after 1870 Germany became large industrial and military powers with the ability to cause devastation as never before. Europe's great nation-states formed alliances creating a balance of power system to keep peace on the continent. The uneasy peace however was characterized by a massive arms race and intense national rivalry. Thus Europe gave rise to jingoism and extreme forms of nationalism with a militaristic streak that

In recent years arguments emerged that the UN should not uphold the interests of states altogether and instead focus on the direct interests of people, thus the human development emphasis. Traditional notions of sovereignty and its inviolability thus become hurdles towards achieving a better world where the rights of people supersede the rights of states. This marked a contradiction in the 21st Century due to the inability to match the state's visceral desire to protect its interests with finding new ways to resolve modern day military, security and socio-economic dilemmas that threaten many of these states. Evidently, the UN has adopted specialized international tasks that walk a tightrope between these competing factors.

The rise of the nation-state

States are actors in an international system where there is an absence of a central authority or legal hierarchy, forcing each state to become responsible for the social organization and protection of the national community that revolves around it. As there is an unequal distribution of resources, size and populations among these states this places some nation-states at a strategic disadvantage to others. These factors make the existence of many nation-states extremely fragile and open to aggression by stronger and ambitious nation-states. National communities thus emerged in an anarchic world system, where there is an 'absence or failure of government.[1] The only limit to a powerful state was the power of another state or a combination of states. This situation undermined social development and trade, essential for the survival of communities, as war becomes the state's central concern.

The Treaty of Westphalia in the seventeenth century helped formulate the modern notion of statehood and sovereignty and set the framework for the modern international system. It was an early effort to create relations in a multi-state system based on the legal rights of

The Sovereign State in Light of International Obligations and Expectations and the UN's evolving role

Dr. Talal NIZAMEDDIN*

Sovereignty is for any modern state a fundamental right, safeguarding it from the malicious designs and intentions of other states, and deeply intertwined with the sense of nationalism and unity of its people. The erosion of a state's sovereignty is analogous to the legal and political breakdown of a state in the international system. It is therefore intriguing that states in the last two decades have been readjusting to a new world order dominated by a single power, which has been instrumental along with its allies in challenging previously recognized notions of sovereignty in world politics. It is common to hear in contemporary diplomatic parlance about the international community and its demands that are usually expressed through the United Nations (UN). The implication is that the will of the international community overrides the rights of individual states that defy it. The evolving role of the United Nations in the modern era provides an insight to the changing world system and its demands on individual states that superficially at least reveals a systematic assault on the notion of sovereignty.

*Academician and researcher

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consulatif

Dr. Nassim EL-KHOURY ..... Dr. Michel NEHME

Dr. Adnan AL-AMIN ..... Dr. Hassan MNEIMNE

Dr. Ilham MANSOUR..... Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

• The Sovereign State in Light of International Obligations and Expectations and the UN's evolving role ..... *Dr. Talal NIZAMEDDIN* 5

• L'Armée Américaine au Cinéma (La Guerre du Vietnam)

..... *Rudyard KAZAN* 43

Summaries

• *Dr. Ahmad SERHAL*

- The conditions and consequences of the Security Council Resolution 1559 concerning the situation in Lebanon and in the region, and stresses on the phase following February 14th 2005 36

• *Général (R.T.D.) Nizar ABDEL KADER*

- The Iranian Nuclear Danger: A Reality or a Fantasy (the Israeli Military Scenario to Strike Iran) 38

• *Dr.Ghassan El AZZI*

- The elements objecting to an efficient European policy in the Middle East 39

• *Dr. Bassam El HAJJAR*

- The Economies of Gold 40

Resumés

- *Dr. Ahmad SERHAL*

- *Les Conditions et conséquences de la Résolution 1559 relatives à la situation au Liban et dans la région tout en insistant sur l'étape ultérieure au 14 février 2005* 70

- *Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER*

- *Le Danger Nucléaire Iranien: Réalité ou Illusion? (Le Scénario Miliyaire Israélien pour Mener une Frappe contre Iran)* 72

- *Dr. Ghassan El AZZI*

- *Les éléments qui entravent l'efficacité de la politique européenne au Moyen Orient* 73

- *Dr Bassan El HAJJAR*

- *Les économies de l'or* 74

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2006

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- The Sovereign State in Light of International Obligations and Expectations and the UN's evolving role
- L'Armée Américaine au Cinéma (la Guerre du Vietnam)